



PROVISIONAL
A/PV.2316
12 December 1974
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة والثلاثاء بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١٢ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(هايتي)	السيد سيكلايت	الرئيس:
(المكسيك)	(نائب الرئيس)	
(نيكاراغوا)	السيد غارسيا روبليس	ثم:
	(نائب الرئيس)	
	السيد لانغ	ثم:
	(نائب الرئيس)	

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section Department of Conference Services ,
Room LX-2332 مع العرض على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وعليه أن هذا السعتروزع في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

(أ)

مواصلة نظر البند ٤٨ من جدول الأعمال :

— ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية : تقرير اللجنة الثانية .

مواصلة نظر البند ٢٠ من جدول الأعمال :

— تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والامن الدوليين ، وانهاء التعاون بين

جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول .

(أ) مشروع قرار A/L.748 and Corr.1 and Add.1-5 .

(ب) مشروع قرار A/L.749 and Corr.1 .

مواصلة نظر البند ٤٨ من جدول الأعمال

ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية: تقرير اللجنة الثانية (A/9946 and Corr.1)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : تستأنف الجمعية العامة الآن الاستماع الى شرح التصويت على هذا البند ، وذلك بعد التصويت عليه صباح اليوم .

السيد هاشمي (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي ليود أن يضم صوته الى الوفود الأخرى التي حيت مبادرة السيد رئيس المكسيك عندما اقترح وضع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وأن يحيي وفد المكسيك الذي نجح في ادارة المفاوضات الطويلة والصعبة على مدى عامين ونصف العام .

ولكن مما يدعو الى خيبة الأمل أن بعض البلاد لم تستطع أن تتقيد بمبادئ هذا الميثاق ، ولكننا نقدر الجهود التي بذلتها برغبة في الوصول الى الحل الوسط ، ونأمل في مرحلة ما أن تستطيع هذه الدول أن تصبح شريكة في انماء وتطوير هذه المبادئ .
هذه المبادئ .

وعلى أية حال ، فان هذه الوثيقة حل وسط . وكأى حل وسط ، فهي لا تعكس آراء مسبقة لمجموعة دون غيرها . ولكننا نرحب بهذا الميثاق باعتباره خطوة اضافية نحو وضع اقتصادى مستقر وعادل في العالم . فهذه الوثيقة تعدل الحقوق والواجبات بالنسبة للبلاد التي تكالبت عليها الظروف التاريخية وجعلتها في حالة من الفقر والحرمان . ولكن في رأى وفدنا ، أن هذه الوثيقة تأخذ في الاعتبار المصالح الشرعية للدول الأخرى الأكثر ثراء . وهي علامة جديدة في عملية بدأت بانشاء منظمة الامم المتحدة نفسها ؛ وهي اعادة تأكيد لحق كل دولة ، غنية كانت أم فقيرة ، كبيرة أم صغيرة ، محرومة أو لا يها ما يفنيها ، بحيث تباشر سيادتها . ونأمل أن بعض البلاد التي لم تستطع أن توافق على هذا الميثاق اليوم ، أن تعطي قيمة هذه الوثيقة التاريخية أهميتها ، وأن تنضم الى تيار الفكر العالمي حول الحقوق والواجبات الاقتصادية .

ولكن هناك نقطة واحدة ، أود أن أعتنم الفرصة لأشرح موقف حكومتي منها . لقد امتنع وفدى عن التصويت على الفقرة (هـ) في الميثاق المتعلق بحق حرية المرور بالبر والبحر . وليست رغبة منا في التقليل من قيمة الميثاق ، ولكننا شعرنا أن المواضيع التي مازالت تناقش ، ونأمل أن يبت فيها في محافل أخرى ، ألا تتم في مفاوضات ذات طبيعة عامة ومتسعة الى الحد الذي تمت به هنا . فاننا نؤمن أن هذا الميثاق ليس المكان لحل مشكلة حرية المرور الى البلاد عن طريق البر أو البحر . فاننا نعتقد أن هذه المسألة يجب أن تحل من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف . فحرية الدخول للبلاد غير الساحلية ليست مسألة منتهية ففي مفهومنا أن هذه المسألة - أى مسألة الدخول لهذه البلاد عن طريق البحر - تتوقف على قوانين المرور في البلاد ، ويمكن الاتفاق عليها بالنسبة للبلاد التي يتم من خلالها العبور . وان الهند لا تعارض في الحق - وق الشرعية للدول غير الساحلية ، وخاصة النامية منها . ولكن الهند تقول أنه حيث أن عملية الوصول هذه تتطلب مرورا على أراضي دولة أخرى ذات سيادة ، فان حرية هذه الدولة وسيادتها يجب أن تحترم . وبالتالي ، فان ممارسة عملية الدخول يجب أن تحدد بالاتفاق بين الدولة غير الساحلية والدولة التي يتم من خلالها العبور والمعنية بهذا الأمر .

وان ذلك ليطالب بمفاوضات طويلة ، ولا يمكن بطبيعة الحال أن يحل بمجرد وضع الصيغة الواردة بهذا الصدد في الميثاق . ففي مفهومنا ، أن الميثاق الحالي لا يرفع عملية الوصول الى البلاد غير الساحلية عن طريق البر أو البحر الى مستوى القانون الدولي ، ولا يمكنه أن يؤثر بأي شكل من الأشكال على الموقف القانوني في هذا الصدد . فانه صيغة من الصيغ لما هو ضروري لتدعيم التعاون الاقتصادي الدولي .

السيد أوانج (ماليزيا) (الكلمة بالانجليزية): أود أن أفسر موقف وفد ماليزيا فيما يتعلق بالفقرة ٢ (ج) للمادة الثانية من الباب الثاني من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والمتعلق بمسألة التأمين والتعويض .

لقد كان لماليزيا دأما سياسة نشطة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ودخلت في اتفاقات ثنائية متعددة الأطراف بشأن الاستثمارات الأجنبية . وان كنا قد صوتنا في صالح الفقرة ٢ (ج) في اللجنة الثانية الا أن هذه الخطوة لا يجب أن تعتبر ابتعادا عن سياستنا التقليدية والتزاماتنا في هذا الصدد .

أود أيضا أن أفتنم الفرصة لأهنيء وفد المكسيك بهذه المناسبة الفريدة ألا وهي الموافقة على الميثاق ، وأحيي المبادرة الهامة التي اتخذها السيد لويس اتشفاريا رئيس المكسيك .

السيد ستيركي (استراليا) (الكلمة بالانجليزية): ان حكومة استراليا قد سرها أن تؤيد الميثاق الذي أقر صباح اليوم . وان فعلنا ذلك فان وفدى يود أن يحيي صاحب السعادة اتشفاريا رئيس المكسيك لنأرتة البعيدة عند ما نادى بميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وتحققت هذه النظرة اليوم .

ان وفدى قد أدلى ببيان في اللجنة الثانية بتاريخ ٩ كانون الاول / ديسمبر ، وأدرب عن تحفظاته وأعطى تفسيراته حول بعض أحكام القرار المعني . وتجدر ان البيان في الوثيقة A/C.2.SR.1650 وان اسهامنا في الموافقة على الميثاق اليوم يجب أن ينظر اليه في اطار هذا البيان ، فالتحفظات والتفسيرات مازالت مسجلة وقائمة .

لقد سر استراليا أن تعمل كعضو في مجموعة الأربعين للـ (UNCTAD) ، وقد عملت بالنشاط من أجل اعداد وثيقة تحظى بالتأييد العام من قبل أعضاء الأمم المتحدة . وبالتالي فانه من المؤسف أن القرار لم يقر اليوم دون تصويت .

السيد روجيه (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): ان الدول الأعضاء للمجموعة الأوروبية والاقتصادية، والمجموعة نفسها قد استقبلت بحماس الفكرة التي عرضت لي سنتياجو عن طريق سعادة السيد لويس اتشفاريا رئيس المكسيك بشأن تحرير ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ان الدول

الأعضاء للمجموعة ، والمجموعة نفسها قد اشتركت باهتمام كبير في المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع منذ ذلك الحين . ونحن نأسف للنهاية الفجائية للمفاوضات قبل التوصل الى اتفاق نهائي بشأن بعض النقاط التي كانت متبقية . وفي نفس الوقت الذي كانت فيه المناقشات التي جرت في تشرين الأول / اكتوبر في الجمعية العامة قد لاحت منها آفاق لم تستطلع حتى النهاية . ان النص الذي وافقنا عليه قد وجدت به أحكام لا نوافق عليها مما جعل الوفود التسعة تتخذ تصويتها على النحو الذي اتخذته ، وأنا أتكلم باسمها لكي أؤكد من جديد أن هذه الوفود قد قدمت تعديلات تتفق مع وجهة نظرها ، وأشير الى التصويتات التي أدلت بها ، وتفسيرات أصواتها في داخل اللجنة الثانية .

السيد كانازاوا (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم أعمق تحية من قبل وفدى للمبادرة التي اتخذها سعادة رئيس تشفاريا المكسيك بشأن اعداد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وفدى يعرب عن موافقته التامة بشأن الأهداف التي يرمي اليها هذا الميثاق . ولقد امتنع وفدى عن الموافقة على الميثاق بشكل عام لأسباب أبديناها في اللجنة الثانية ، وبالتالي فسأحجم عن تكرارها مرة أخرى هنا في الجمعية العامة . ومع ذلك فأود أن أقول أنه اذا كان قد تم التصويت على المواد مادة لصوت وفدى ضد الفقرات ٢ و ٥ و ٦ و ١٩ و ٢٨ كما فعلنا في اللجنة الثانية . وان امتناع وفدى عن الميثاق ككل لا يعني تخيرا في موقف وفدى حيال الفقرات التي ذكرتها .

السيد جانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : ان حكومتي في عديد من المناسبات وفي مضامين مختلفة أعربت عن رأيها حيال ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية كما تم اقتراحه من قبل سعادة السيد لويس تشفاريا رئيس المكسيك . وقد فعلنا ذلك لنؤكد أو نبرز اهتمامنا بتطور المبادئ الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بمتطلبات اقتصاد عالمي تعتمد فيه البلاد بعضها على البعض .

وكنا نأمل أن الميثاق الجديد للحقوق والواجبات الاقتصادية سوف يوضع على أساس من التفاهم الواسع ، وبالتالي أن يوافق عليه دون اجراء تصويت . ولكن نظرا الى تعقيد وحساسية القضايا

المتعلقة به فقد كان من المنتظر على الرغم من ذلك أن المفاوضات ستكون صعبة وطويلة . ان الاعتراف الكامل يجب أن يتم باخلاص الذين اشتركوا في هذه المفاوضات . ان وفد المكسيك يستحق تقديرا خاصا ان أن هذا الوفد لم يألوجهدا من أجل تقديم عمليات المفاوضات بروح بناءة .

وان وفدى ليشعر ، واني لعلى ثقة أن هذا الشعور هو شعور وفود أخرى ، أن المفاوضات قد أوضحت نقاط متعددة وأسفرت عن تقدم ملحوظ في اعداد وثيقة وأجزاء كثيرة من هذا الميثاق . وبالتالي فقد أمكن لوفدى خلال عملية التصويت أن يوافق على عدد كبير من أحكام هذا الميثاق . ولكن في حالات أخرى فضلنا صيغا محددة كانت في رأينا تعتبر أساسا للاتفاق . وهذا هو التحليل النهائي للوثيقة ككل . ولقد أعربنا عن قلقنا وعدم موافقتنا بالنسبة لفقرات أخرى ، وهذا ينطبق بالذات على المواد ٢ (ج) ، ٤ ، ٥ ، ١٦ ، ٢٦ و ٢٨ .

ولا أود الآن أن أدخل في تفاصيل الأسباب التي منعتنا من الموافقة على المواد المذكورة ،
 إذ أن مندوب النمسا عندما فسّر تصويت وفدنا في اللجنة الثانية قد شرح ذلك بأسهاب . ولكن
 اسمحو لي أن أقول في ختام كلمتي ، ودون أن أكرر تفاصيل أخرى ، لا أود أن أختم حديثي
 دون أن أقول مرة أخرى أن بلادى تأسف لعدم إمكان الموافقة على هذا الميثاق دون إجراء تصويت ،
 وفي نفس الوقت نأمل أن كافة الاحتمالات والامكانيات المتعلقة بدراسة الأرقام التي مازالت تدور حولها
 المناقشة ، أن تبحث هذه الامكانيات بروح من التفهم ، وروح من الرغبة في التوصل الى الحلال
 الوسط ، والتوصل الى أوسع اتفاق ممكن . ولا يجب أن نتغاضى عن حقيقة أنه رغم اختلاف الآراء
 فقد توصلنا الى اتفاق كبير ، وكل ذلك يبرر أملنا في أن المبادرة بعيدة النظر ، التي يمثلها
 هذا الميثاق ستشجع مداولاتنا وبيروتنا من أجل تطوير الاقتصاد ، والظروف الاجتماعية بالنسبة
 للجميع .

ولذا ، فإننا نرحب وتسنجيب بسرور للنداء الذى استمعنا اليه من هذه المنصة صباح اليوم ،
 عندما تحدث السيد وزير خارجية المكسيك السيد اميليو راباسا وناشد كافة الدول أن تبذل كافة
 جهودها لبدء مرحلة جديدة من التضامن العالمي .

السيد شرف (الأردن) (الكلمة بالانجليزية) ؛ انه ليسعد وفدى أن الأغلبية الساحقة قد
 وافقت على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . وباعتبارنا من مقدمي المشروع فإننا نؤيد
 مضمون الوثيقة بالكامل ، وكنا نفضل أن يتم الاتفاق الجماعي على أساس من حوار عميق بين المشتركين ،
 ولكن نأمل أن الحوار المستمر واعادة تقييم خط سيرنا وانجازاتنا في المستقبل سيستمر .
 وان أهم حقيقة ، فيما يتعلق بهذه الوثيقة ، هو أنها تكمل ، بل وتكمل الجهود التي بذلت
 على مدى السنوات الماضية من أجل انشاء اطار فكري جديد للعلاقات الاقتصادية العالمية
 وأسلوب تطورها . وان المواضيع الأساسية والخطوط العريضة لهذه الوثيقة تمثل صيغة لتقدم
 في المستقبل لا يعود الى الوراء .

واننا ان نؤيد كل محتويات هذه الوثيقة ، الا أن وفدى كان يفضل صياغة مختلفة لبعض مواد هذا
 الميثاق . ان موقفنا المحدد ينبثق من موقفنا العام بشأن بعض القضايا التي وردت في ميثاق
 الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

ان حكومتي تؤمن بأن ميزانا معقولا يجب أن يحتفظ به بين فكرة السيادة والاستقلال الوطني للدول ، وخاصة الدول النامية . ومن جانب آخر ، النظرة الواقعية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية . ان حكومتي قد رحبت دائما في اطار من تشريعاتها وقوانينها بالاستثمارات الأجنبية التي تؤمن أنها تستطيع أن تساعد في عملية التطور والتنمية الاقتصادية . واننا لنعي تماما المخاوف المشروعة للدول النامية كبلادنا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ، وخاصة الشركات الأجنبية المتعددة الأطراف . ويجب أن ننظر الى المسألة بذهن مفتوح ، فان الجانب الايجابي للاستثمارات الأجنبية يجب أن يتحقق ، وأما الجانب السلبي والذي أصبح واضحا يجب التحكم فيه . ونقطة البداية يجب أن تكون التشريعات في الدول المعنية ذاتها ، بحيث تضع قواعد التفاهم مع الشركات العالمية متعددة الأطراف . وهناك خبرة متزايدة فيما يتعلق بموضوع والاتجاهات الملموسة الواضحة في هذا الشأن .

وان كنا نفهم المشكلة فهما عدينا ونشارك كل زملائنا الدول النامية مخاوفهم بشأن مبالغيات الشركات العالمية متعددة الأطراف ، ولكننا نؤمن بنظرة مرنة لهذا الموضوع . كنا نأمل أن تصاغ الفقرات ٢ (أ) ، ٢ (ج) صياغة أفضل . انه لمن حق كل دولة أن تؤمم الممتلكات الأجنبية اذا تطلبت مصالح البلاد ذلك ، ولكن يجب أن نعطي الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب على أساس من القانون الدولي ، وأخذا في الاعتبار لمصالح الطرفين . وفي هذا الاطار ، فان الضمانات الاقتصادية لها مغزاها ، فانها تذهب الى جذور اعتماد الدول بعضها على البعض .

اذ أشرت الى ضرورة التوصل الى تطبيق واضح ومتوازن لهذا الميثاق ، أود أن أعود الى الموضوع الرئيسي في الميثاق .

فالميثاق قفزة ضرورية في اتجاه تدعيم العلاقات الاقتصادية المعاصرة والحديثة . ان الخطوات التي اتخذت في هذا المجال في السنوات الأخيرة ، ونتيجة للدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة ، لمهي تطور وانجاز هام للمجتمع الدولي كله . وباعتبارنا من الدول النامية ، فان الاردن يؤمن ايمانا عميقا بهدف اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الجديدة . فان الدول النامية لا تحتاج الى خطة شاملة للمساعدات اللازمة للاندماء فحسب ، ولكنها تحتاج ، والاقتصاد العالمي

يحتاج الى تصحيح الأخطاء في ميزان القوى الاقتصادية . فان الهوة بين الدول المتقدمة والـ
والدول النامية لا بد أن تصحح ، والى أن تتم هذه التغييرات ، فان فكرة العلاقات الاقتصادية
العادلة لم تصبح حقيقة بعد .

وان وفدى يأمل أن البذور الكامنة في هذا الميثاق ستثمر في القريب العاجل ، ونأمل أن يستمر
الحوار بهذه النظرة الى مستقبل لا مفر منه بيننا هنا في الأمم المتحدة ، وخاصة بين الأغلبية
الساحقة التي تتحمس لهذا المستقبل الذى يتطلب تطبيق الميثاق .

واني لأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا لحكومة ووفد المكسيك بالذات - والى كل
الوفود التي اشتركت في عملية اعداد وصياغة الميثاق ، وهي عملية شاقة وصعبة - على المبادرة
البارعة للسيد لويس اتشفيريا رئيس المكسيك . واننا لنؤمن أن اقرار الميثاق كان من أهم القرارات
التي اتخذتها الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد ، وأيضا في مجال العلاقات الدولية الواسع .

السيد تيمبوري (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : بالرغم من أن وفد بلادى في اللجنة الثانية
في جلستها (١٩٤٩) قدم شرحا مفصلا لوجهة نظره بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ،
فاني - بالرغم من ذلك - لا يمكنني الا أن أكرر عرض بعض الأفكار التي تعتبر مهمة للغاية بالنسبة
لحكومتي .

ففي سنتياجو - في شيلي - تولدت فكرة تحرير ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .
وان وفد اسبانيا ، في هذه الهيئة وفي هيئات أخرى ، قد تعاون بكل طاقاته في هذا العمل
من أجل تحقيق هذه الفكرة .

وقد قطع شوط كبير خلال عامين ونصف العام ، وأنجز عمل قيم يتسم بمغزى خاص ، وهو يتجاوز في الحقيقة الآمال التي كانت معلقة على ذلك في سنة ١٩٧٢ ، ولكن بالرغم من ذلك ، فقد كانت هناك مرحلة كبيرة يجب قطعها ، ولم هذا فإنه لم يكن من الضروري التسرع .

ولكن بالرغم من ذلك ، فإن النص الذي قدّم الينا رسميا خلال هذه الدورة يعتبر نصا مختلفا للغاية عن النص الذي تم التفاوض بشأنه ، والذي كان حصيلة اجتماع المكسيك والاجتماعات الاخرى . ان الوفد الاسباني يرى أن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، اذا لم يحفظ بالاجماع أو باتفاق الآراء لدى الوفود ، فإنه في هذه الحالة سيكون وثيقة ذات أهمية نسبية . ونحن نتبين أن التوازن الذي أردنا اعطاه لهذا الميثاق قد تغير تغيرا كبيرا ، ولذلك ، ونظرا لأنه ليست هناك الا وثيقة ذات هيوب كثيرة ، وهي تميل الى اتجاه معين بطريقة محددة ، فإن وفدي لم يستطع أن يؤيدها في جملتها . ولهذا فقد امتنعنا عن التصويت . ونحن نأسف بكل اخلاص لأننا اضطررنا الى اتخاذ قرار سريع مما حال دون جني الثمار التي كانت منشودة ، وحرّم تلك الوثيقة من فاعليتها . تلك الوثيقة التي كان من الممكن أن تكون لها نتائج هامة جدا على الصعيد الاقتصادي الدولي ، وان الموافقة عليها في الدورة الاستثنائية القادمة ، كان سيصبح ملاعما جدا لو أنه تم بشأن وثيقة أعمق .

السيد أولكاي (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي قد صوّت في صالح ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، ان أنه يعتبر النص الذي وافقنا عليه علامة هامة في تطور التعاون الاقتصادي الدولي ، وتأكيديا منا للعلاقات المتبطة والأهداف المشتركة للدول . ان مغزى هذا ان مغزى هذا الميثاق عميق ، ولكن هذه الدورة كانت ستتوج لو ووفق عليه باجماع الآراء . وباعتبار تركيا من الدول النامية ، فإنها كانت من الدول التي نادت بميثاق يحدد التزامات وواجبات الدول مع تأكيد مصالح واحتياجات الدول النامية بغض النظر عن مستوى نموها ، وبغض النظر عن موقعها الجغرافي .

وايماننا منا بذلك ، فإن تركيا قد أيدت مبادرة سعادة لوبيس اتشيفيريا رئيس المكسيك خلال

الدورة الثالثة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعمال .

وان صياغة واعداد الميثاق منذ أن اقترح ، قد واكب اعادة النظر في النظام الاقتصادي

العالمي السائد ، وواكب الجهود من أجل انشاء نظام اقتصادي جديد قائم على العدالة وعلى

السيادة المتعادلة ، وعلى تعاون الدول واعتمادها بعضها على البعض .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر ببيان وبرنامج العمل الخاص بإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، والذي ووفق عليه في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة التي عقدت في بداية هذا العام .

وان تركيا قد تعاطفت مع المبادئ التي وردت في هذين القرارين الهامين ، ورجعت بالموافقة عليهما ، ثم أن تركيا قد أعربت عن أملها بأن الميثاق الذي يقرب بين مصالح الدول سيعتبر إطارا لتطبيق هذه القرارات .

وان وفدي ، بالتالي ، ليأسف أن الميثاق لم يتم الموافقة عليه باتفاق الآراء ، ولهذا فإن وفدي يؤيد استمرار المفاوضات .

ان الميثاق في شكله الحالي هو تأكيد للرغبة السياسية للأعضاء هنا ، وانه أساس للتفكير في إنشاء النظام الاقتصادي الجديد .

وأود أن أقول أن وفدي يؤيد الميثاق ككل ، وان كانت هناك بعض الاجزاء لا تتفق بالكامل مع وجهة نظرنا بالنسبة لبعض المواضيع المعنية .

اننا نعتبر أن بعض مواد الميثاق ، لو كانت تتسم بواقعية أكبر أو صيغت بطريقة أوضح ، لأمكننا تفادي المشاكل المستقبلية بشأن تفسيرها .

وان كنا قد صوتنا في صالح الميثاق ، فان وفدي كان سيمتنع عن التصويت على المواد ١٦ ، ١٩ ، ٢٦ ، لو تم التصويت عليها منفردة .

وكما قلنا في مناسبات عدة ، فان تركيا تعتبر أن التعاون المذكور في المادة ٣ للباب الثاني ، يجب أن يتم في اطار علاقات الصداقة العادية والطبيعية القائمة بين الدول المتاخمة . وعلينا أن نقول أن النص الحالي لا يؤكد بشكل كاف مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية . وبالتالي فان وفدي انظر أن يمتنع عن التصويت بالنسبة لهذه المادة . وفدنا عن ذلك ، ان وفدي كان سيمتنع عن التصويت على المادة رقم ٢٦ ، ان هذه الفقرة لا تتفق وأحكام المنظمات الدولية المعنية بالقضايا الواردة فيها .

ولكن ، من جانب آخر ، أود أن أقول ، بالنسبة للمادة ٢ من الباب الثاني ، أن وفدي كان يفضل اشارة واضحة الى امكانية تطبيق القانون الدولي في الحالات المحددة ، فان ذلك كان سيجعل الصيغة تتفق والتشريع التركي .

وفضلا عن ذلك ، فاني أود أن أوضح أن فهم حكومتي ، باعتبار بلادنا من الدول النامية ، أن أية موارد تحرر في حالة نزع السلاح العام ، هذه الموارد يجب أن تستخدم من أجل التنمية في البلاد ذاتها .

السيد كونسالفي (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : باسم فنزويلا ، أود ، أمام هذه الجمعية ، أن أعرب عن امتنان حكومتي وبلدي ، بعد الموافقة على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهو اعتماد لهذه الوثيقة تم هذا الصباح .

ونحن مرتاحون للغاية لعدة أسباب : أولا ، لأن هذه مبادرة تولدت في سانتياجو في شيلي عن طريق الرئيس لويس ألتشيفيرا ، وهو الذي يت رأس بلدا كبيرا بأمريكا اللاتينية ، وهو بلد لأول مرة في التاريخ أمم النفط في لحانة كانت مثل هذه القرارات لا تحظى بتأييد العالم أجمع ، كما هو الحال اليوم . وان ميثاق حقوق الدول وواجباتها يكرس ، دون أي لبس هذا المبدأ .

ان فنزويلا ، بوصفها بلدا مصدرا للمواد الأولية ، تملك أهمية كبيرة على هذا الميثاق ، وقد أمنت صناعة الحديد هذا الأسبوع ، وستؤم في سنة ١٩٧٥ صناعة النفل ، الذى استغلته عدة شركات متعددة الأطراف مدة طويلة . ولهذا فهي تعلق أهمية كبيرة على ميثاق حقوق البلدان وواجباتها الاقتصادية كوثيقة تنظم العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول على أساس قواعد عادلة ومنصفة ملائمة لكافة دول العالم مما يسهم في انشاء نظام اقتصادى دولى جديد ، يتمنى بلدى مثل البلاد الأخرى أن يراه وقد تحقق .

ان فنزويلا سوف تحمل على فرار ما عملت في الماضي ، وعلى نحو يتفق مع أحكام هذا الميثاق . اننا قد أمنا صناعة الحديد ويسعدنا أننا قمنا بذلك بعد تقييم التسهيلات الواردة في المادة ٢ من الميثاق ، وسوف نلتزم بنفس الموقف عندما نؤم النفل .

أريد مرة أخرى أن أكرر الأعراب عن امتناننا للمكسيك ولرئيسها ولوزير خارجيتها السيد راباسا ، الذى كانت لكلمته التى أدلى بها هنا ، تعتبر تفسيراً كاملاً لهذا الميثاق .

السيد الخضيرى (العراق) (اللمة بالانجليزية) : ان وفدى قد صوت في صالح ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى تم اعتماده صباح اليوم . ولذا نأسف أن ذلك لم يتسبم باتفاق الآراء كما كنا نأمل . وباعتبارنا من مقدمي مشروع الميثاق ، فان العراق يؤمن أن الأهداف الأساسية لهذا الميثاق هي صياغة وتداول القواعد اللازمة لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد كما ورد في اعلان وبرنامج العمل المنبثق من الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة . وفي نفس الوقت اننا نضي تماما بأن الميثاق ليس وثيقة نهائية ، ولا يعكس بالتام، تطورات وأهداف البلدان النامية من أجل حياة أفضل . ولذلك هذه الأسباب مجتمعة نعتبر المادة ٣٤ التى تشير الى المناقشة الدورية للميثاق من قبل الجمعية العامة مادة هامة جدا ، واننا نرحب من أملنا أن هذا البرنامج الدورى سيمكن الدول التى أعربت عن تعفلات خائبة بالنسبة للميثاق ، من أن تحيد النافر نفسى مواقفها على ضوء التطور المستمر للحوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المتعلقة بالمبادىء التى قام عليها الميثاق ، وأهداف هذا الميثاق .

أود الآن أن أقول بعض النلمات لتفسير فهم وفدى لبعض فقرات ومواد الميثاق .
 أود بادئ ذي بدء أن أشير الى الفقرة (ج) من الفقرة الخامسة في ديباجة الميثاق .
 ان تفسيرنا لهذا الجزء يعني أن الدول التي لها سياسات توسعية وحدانية ضد الدول الأخرى
 والكيانات التي تحتل أراضي الدول الأخرى لا يجب أن يكون لها الحق في الحصول على أن تعاون
 أو مساعدة من الدول الأخرى المصيبة للسانم ، وليس لها أن تستفيد من النظام الاقتصادي الدولي
 الجديد .

وان وفدى ليهتم اهتماما كبيرا بالمبادئ الواردة في (ب) و (ط) في الفقرة الأولى . ان الفقرة
 (ط) لها أهمية خاصة على ضوء خبرة بلادنا النامية كنتيجة للاستغلال والمدوان الأجنبي . فجزء
 من أراضي البلاد العربية ، فلسطين ، مازالت تعاني من هذه الصورة البشعة للاستغلال والاعتلال
 والمدوان .

ان وفدى ليهتم اهتماما كبيرا بالمادة ٢ من الباب الثاني ، ألا وهو السيادة الدائمة
 للدول على مواردها الطبيعية وممارستها التي لا حدود لها في حق استغلال مواردها الطبيعية
 ونشاطاتها الاقتصادية في حدودها . وان ذلك اعترف به اعترافا تاملا باعتباره من المبادئ
 الأساسية المشروعة والضرورية للدول اذا أردنا أن نعتبر هذه الدولة دولة بالمعنى الصحيح لللمة .
 أما باقي فقرات المادة ٢ فتدل على أهمية ترابط الحقوق للدول في مجال السيادة على
 مواردها الطبيعية . وانها لسياستنا أن نشاطات الشركات العالمية المتعددة الأطراف يجب
 أن تخضع لقواعد ولاشراف وتحكم الدولة المعنية ذاتها . وهذه النشاطات يجب أن تتفق تماما
 والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وأهداف التنمية للدولة المعنية . واننا لنتفهم أن فكرة مبدأ
 التأميم لخير تعبير عن سيادة الدول على مواردها الطبيعية ، وعلى النشاطات الاقتصادية المتعلقة
 بها في داخل حدودها . واننا لنؤمن أيضا بأن التأميم في الدول النامية المصدرة للمواد الخام
 والوسيلة الوحيدة لتدعيم مبدأ السيادة الدائمة وللتحكم الحقيقي في مواردها الطبيعية .
 ان التأميم ، والتأميم وحده وتصفية الامتيازات الأجنبية وكافة أشكال الاستغلال الأجنبي ، ان تصفية
 ذلك هو الذي سيسمح للدول النامية بعرض استخدام مواردها الطبيعية لصالح شعوبها ، ومن
 أجل تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي . ان مفهومنا لهذا المبدأ هو

أن نل النتائج المترتبة على ممارسة حق السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية يجب أن تتم من خلال الدولة المعنية وأجهزتها ومؤسساتها .

ان وفدى ليرعب أيضا بتأنيده مبدأ حق الدول النامية المنتجة للمواد الخام في انشاء المؤسسات والاتحادات . ان وفدى يفهم أن الهدف من انشاء هذه الاتحادات أو المؤسسات هو حماية مصالح الدول النامية المنتجة للمواد الخام والتي ستكون عضوا في هذه المؤسسات ، وعقدها في تحديد قيمة وأسعار السلع المصنعة بهدف تحسين دخلها من هذه المواد ، وهو شرط ضروري للدول النامية في المستقبل . وفي هذا الصدد فان وفدى يفسر المادة ٢٢ بأنها تعذر على الدول المتقدمة استخدام أى ضغط سياسي أو اقتصادي ضد أى دولة نامية تمارس عقدها المشروع في الدفاع عن سيادتها كما ورد في هذا الميثاق . فضلا على ذلك فاننا نؤمن أن المجتمع الدولي التزم سياسيا ومعنويا ، بحماية ممارسة هذه الحقوق ويمنع أى محاولات أو أى إجراءات تتسم بالتمييز وتسهل ابطال هذه الحقوق المحترمة بها .

ان وفدى ليفسر أيضا الاشارة الواردة في المادة رقم ٢٨ لتحديد أسعار الصادرات في الدول النامية طبقا لوارداتها ، أن يفسر ذلك على أنه جدولة لهذه الأسعار . وقبل أن أختم كلمتي ، أود أن أسجل عميق امتنان وفدى لسعادة الرئيس ايتشفيريا ، رئيس المكسيك على تزارته البعيدة التي أثمرت في شكل الميثاق الذي اتمدناه صباح اليوم . وأود أيضا أن أعبي وفد المكسيك تعية خاصة لمجهوده التي لم تعرف اللذان في المرحلة الأخيرة في المفاوضات الخاصة بالميثاق في الجمعية العامة .

السيد وركو (اثيوبيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى ، يون بادئ ذى بدء ، أن يحيي سيادة الرئيس اتشيفيريا رئيس المنسيه ، على نازته البعيدة ومبادئه الصائمه في اعداد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، واننا نؤمن أن هذا الميثاق سيكون له تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية في المستقبل ، وأود أيضا أن أفتتم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقدير وفدى لرئيس ومجموعة العمل الدوليه لجهودهم التي أدت الى صياغة الوثيقة التي اعتمدها الـ ١٥٠ أروبي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، واننا لنهنئ أيضا وفد المنسيه بأكمله بغير اغلاصهم والوقت الذي كرّسوه للعمل لما أمكن لهذه الوثيقة أن تصل الى صيغتها النهائية .

ان وفدى قد صوّت في صالح الميثاق ككل ، ان أننا نؤمن بأن الميثاق، الذي اعتمده صباح اليوم في هذه الجمعية يعرف ويهدد العلاقات الاقتصادية الدولية ويضع بذلك بداية لنظام اقتصادى دولي جديد يؤكد أقصى التعاون والرفاهية والتقدم لنافه الدول ، وفي رأينا ان هذا الميثاق يعتبر أساسا يمكن لأعضاء المجتمع الدولي أن يبنوا عليه علاقاتهم في المستقبل ، ان الميثاق يؤكد مرة أخرى ، وفي شكل أوضح ، الاقتراح الذى قوبل دوليا ، وهو أن التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي حقيقة لاغنى عنها يجب أن نعيش بها ومعها من أجل البقاء والتقدم ، وفي هذا العالم المترابط .

ان وفدى ، وان وافق على المبادئ الواردة في الميثاق ، يجد صعوبة في تقبل حكم المادة ٣ ، لقد صوّتنا ضد هذه المادة ، لسبب بسيط ألا وهو أنه غير واضح ، وأهدافه غير واضحة ، ان فهم وفدى للمادة ٣ يأمل في وضع قواعد التصرف واجراءات وقواعد لمشاركة الدول في موارد مشتركة ، ولكن مع الأسف فان المادة فشلت في تحديد طبيعة المشاركة هذه ، وفي رأينا أن أحكام هذه المواد الأخرى كافية ، ولكن هذه المادة غير واضحة ويكتنفها الغموض ، وبالتالي فهي خاضعة لتفسيرات متعددة من شأنها أن تصبح أسبابا للنزاع وليس للتعاون ، فعلى سبيل المثال ، "التصورات المسبقة" الواردة في المادة ٣ يمكن أن تفسر دائما بحيث يمكن لدولة أن تستغل موارد الطبيعة بشرط أن تعضد على الاذن من الدول الشريفة ، وأن هذا الانتهاك للمبدأ الأساسي ألا وهو سيادة الدول على مواردها الطبيعية .

ان حكومتي ، وان كانت ناعما على أتم الاستعداد للتعاون مع الدول الأخرى في إطار العلاقات الطبيعية وعلاقات الصداقة القائمة ، الا أن بلادى لم تقبل الاقتراح القائل بأن ضرورة التعاون يجب أن يسود أو يأتي قبلاً مبدأ سيادة الدول على مواردنا الطبيعية .

السيد شريستا (نيال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى قد صوت في صالح مشروع القرار المتعلق بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي تم اعتماده صباح اليوم ، واننا لنؤمن أن اعتماد هذا الميثاق خطوة هامة في تطوير وانماء التعاون الدولي ، واننا لنود أن نعيي مبادرة سمادة رئيس المكسيك ، ونسرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها وفد المكسيك في هذه الدورة في صياغة مشروع القرار المذكور .

لقد صوتنا في صالح الفقرة (٥) من الباب الأول للميثاق ، والتي تشير الى حرية الوصول الى الدول غير الساحلية عن طريق البحر أو البر ، وان فهمنا لهذه الفقرة هو حرية الوصول من خلال البحر أو الأرض الى الدول غير الساحلية ، وانني لأذكر بأن هذا الحق اعترف به بالفصل من قبل المجتمع الدولي في اليونكتاد والاينافي (UNCTAD و ECAFE) ، ووضع وصيغ في بيان شامل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهينا الآن من بحث البند ٤٨ من جدول الأعمال*.

* السيد فارسيارويلين (المنسيك) ، نائب الرئيس ، تولى الرئاسة .

مواصلة نزار البند ٢٠ من جدول الاعمال

تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، وانماء التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول :

(أ) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : الأرجنتين ، الاردن ، اندونيسيا ، ايران ، ايطاليا ، باكستان ، بوروندي ، بيرو ، تايلند ، ترنبا ، تشاد ، توفو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، الصومال ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فولتا العليا ، قبرص ، كوستاريكا ، الكونغو ، الكويت ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، يوغوسلافيا ، اليونان . (A/L.748 and Corr.1 and Add. 1-5) .

(ب) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، ايطاليا ، سنغافورة ، السويد ، غانا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان . (A/L.749 and Corr.1) .

السيد ماينا (كينيا) (اللمة بالانجليزية) : ان وفدنا قد فسروا مهمة نظره في تقرير الأمين العام بشأن البند الذي تناقشه الآن في الوثيقة A/9695 . واني أود أن أعتزم هذه الفرصة لأوضح وأفسر وجهات النظر هذه وأن أبدى بعض الملاحظات حول آراء الوفود الأخرى ، بما في ذلك التحقيقات التي استمعنا اليها في المداولات التي دارت بشأن هذا البند .

ان وفدنا ليؤمن بمنظمة الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الوريدة في زمننا هذا التي يمكن أن تستخدم بفاعلية من أجل تعزيز وصيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين . ففي السنوات القليلة الماضية شهد العالم النزاعات المسلحة في الشرق الأقصى ، والشرق الأوسط وفي مناطق أخرى هددت السلام والأمن الدوليين بالخطر . ان تصرف الأمم المتحدة السريع ، سمح في أكثر من مناسبة ، بمنع تصعيد هذه النزاعات المحلية بحيث لا تصل الى مستوى دولي .

اننا اذ نعرب عن تقديرنا الى عدد ما عن هذه النتائج ، الا أن وفدى شعرب بالقلق للاتجاه الى الحد من دور الأمم المتحدة في الموافقة على ما تم خارج المنظمة . اننا لنقدر هؤلاء الذين بادروا باتخاذ الخطوات اللازمة لحل هذه المشكلات . ولكننا لا نستطيع ، أن نعجز عن ذكر أن الاستغلال في استخدام هذه الوسائل قد يضعف دور الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الأساسي الذي يمكنه تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين .

وفي رأينا ، ان الخطوة الأولى من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، هي استخدام الأمم المتحدة لحل المنازعات . ان تشجيع الاتجاه العالي هو بمثابة اعطاء الدول فرصة استخدام هذه المنظمة استخد اما شكليا لتدعيم مصالحها الشخصية .

ولكن ما قلناه بشأن تدعيم السلم والأمن الدوليين ينطبق أيضا على انماء التعاون بين جميع البلدان بصفة عامة ، وخاصة ، في المجال الاقتصادي . وهذا شجعنا الى اللجوء الى الأمم المتحدة لحل الأزمات العالية وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد . واننا لعلنا ثقة ، من أننا لو شجعنا الدول الأعضاء الى اللجوء الى الأمم المتحدة بشكل أكبر بدلا من المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى في حل النزاعات المصلية والدولية ، لأمن تدعيم الأمم المتحدة بهذه العملية .

هناك مجال يستحق نارة أعمق من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وهو إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة . وقد أعربنا عن وجهات نظرنا في اللجان المعنية حول هذا الموضوع ، ولما تكرر التفاصيل هنا . ويكفي القول بأن هناك ضرورة لاتخاذ الخطوات لتصحيح التقليد السائد الذي يدعو الدول الأعضاء الى اللجوء الى المادة ٢ (٧) عندما لا يكون الموافقة على مسائل معينة .

وخلال حديثي في المداولات العامة قلت أن العالم الآن لا يسمح لأية دولة بالقول بما لا يحد في داخل حدودها لا يؤثر على الدول الأخرى . ان سوء استغلال المادة الخاصة بعدم التدخل ، كما نعرف جميعا ، شجعت بعض الدول الأعضاء على التصرف بما لا يتفق والميثاق . ان التخلص من هذا سيعزز دور الأمم المتحدة .

ومرة أخرى فيما يتعلق بالميثاق ، فإن وفدى قد طلب إعادة النصارى في ديكال وعضوية مجلس الأمن . واننا لنود أن ندرس تأثير " الفيتو " على تطبيق وفعالية قرارات الأمم المتحدة . ومن سوء الحظ ، فقد رأينا كيف أسيء استعمال " الفيتو " بحجة تونغى الحقل . ان بعض الأعضاء المؤسسين ربما تعملوا مسؤولية وأعباء كبيرة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، ولكن الأمم المتحدة الآن تحتاج الى إعادة النصارى للضرورة في اعطاء بعض الأعضاء الحق في استخدام " الفيتو " كما تشاء لتماشي آراء ومصالح بقية الدول الأعضاء .

وانه لفي رأى وفدى ، ان استخدام حق الفيتو يجب أن ينام بأن يحدد استخدامه تعديدا أكبر ويحطى للمنظمة ككل .

هناك مجال آخر هام يجب أن نعيد النظر فيه اذا أردنا لهذه المنظمة أن تكون فعالة ألا وهو الرغبة السياسية للدول في هذه المنظمة حتى لو لم تكن قد أدلت بصوتها في الجمعية العامة . واننا لنلاحظ الاتجاه السائد من قبل الدول الأعضاء بتطبيق القرارات التي أيدتها في المداولات عند مناقشة البند المحدد له . وهذا في رأى وفدى ، بمثابة اتخاذ قرار مسبق فيمضي يتعلق بما ستفعله الدولة العضو ببيان الدول الأخرى .

ان تاريخ الأمم المتحدة وانعقاد القرارات التي تناشد الدول الأعضاء تطبيق قرارات اتخذت من قبل . ان الميثاق يفرض على الدول الأعضاء تطبيق قرارات المنظمة . واننا لنؤكد ان تعهد دول الدول الأعضاء لقرارات الأمم المتحدة سيضعف دور المنظمة بدلا من أن يعززها ، وكل دولة دخلت بمحض ارادتها في هذه المنظمة ، فيما تعلم فانه من واجب أي عضو في أية منظمة أن يحترم القرارات التي تعتبر في صالح غالبية أعضاء هذه المنظمة .

في خلال الدورات السابقة ، وخاصة الدورة العالية ، لاحظنا موقفا خطيرا يتطور ويتمسك به كيان هذه المنظمة ذاته . عندما ناقشنا البند رقم ٨ .١ المتعلق بمسألة فلسطين قلت :

” ان وفدى قد لاحظنا تطورا مقلقا منذ بداية هذه الدورة . وان وفدى أسف ان سمع من دوائر مختلفة كلمات غير مقبولة فيما يتعلق بعمل منظمة الأمم المتحدة . استمعنا للمصطلحات ” كالأغلبية الآلية ” ، ” والخصائية الثائرة أو المتعمدة ” أو ” سيطرة الأغلبية الآلية ” ، ثم استمعنا الى اتهامكم انتم بالتمييز . وكل هذه التطورات مالم تتوقف ستؤدي الى موقف غير مرغوب فيه في المستقبل . وان وفدى لينظر الى هذه التطورات بقلق بالغ ان نعتبر أنها لا تستهدف هذه الدورة التاسعة والمشرين فعسب ، ولكنها هجوم على الأسس التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة .

” وهذه الهجمات تستهدف أن تقلل من شأن هذه المنظمة وتعد لهجوم أكبر . وأسباب هذا الهجوم مفهومة . فان هذه المنظمة قد أثبتت استقلالها ومعالجتها المستقلة للمشاكل وامدانياتها لتفهم الحقيقة دون أن تتقيد بفترة مسبقة كما كان الحال بعد الحرب الأخيرة .

”وعلينا أن نهتم بهذا الاتجاه الخطير قبل أن يؤثر تأثيرا سلبيا على هذه المنظمة التي تمثل أمل الانسانية في مستقبا، يسوده السلام“ . (ص ٢٠٠ . الجلسة ٢٢٩٥)

سمحت ان المداولات انتهت في وقت مبكر عما كنا نتوقده . وان ما قلته الآن قد يكون دليلا على شعور بالاحباط ولكنها اتخذت اجراءات كبيرة جدا خاصة عندما يواكبها تهديدات مباشرة ، خاصة التهديد بسحب التأييد المالي لهذه المنظمة . كانت هناك اتهامات بأن الأغلبية لم تشعروا بمشاعر الأقلية . ولكن وفدي لا يرى أي دليل على هذه الاتهامات ونود أن نشير الى الآتي فيما يتعلق بهذا التطور الخطير .

ان الأمم المتحدة هي منظمة لدول ذات سيادة تجتمعها الأهداف المشتركة . واننا لنحرف أنها ليست بتشريع واننا نحرف أيضا أنها ليست ناديا اجتماعيا ولا منظمة تهتم بالصدقة أو جمعية خيرية . واننا لنحرف أننا نشترك جميعا في الأهداف وان اعتلقت افكارنا حول كيفية تحقيق هذه الأهداف . وباعتبارنا منظمة لدول ذات سيادة فان أعضاء هذه المنظمة لهم مطلق الحرية في الانسحاب من عضويتهم أو سحبها عندما يشاؤون . ولا يجب أن نسمح بأن تفرض الأقلية رأيها على المنظمة أيا كانت قوة هذه الأقلية ، فان لوائح المنظمة واضحة . فالدول لها حقوق متساوية ، وان العجم السكاني ، وشراء السكان لا علاقة له بأحكام الميثاق مهما توسعت الدول . وان ذلك قد ذكر وفدي بالمؤتمرات الاستعمارية التي كانت تعتبر حقوق المواطنين متوقفة على شرائعهم واعتبارات أخرى حتى لون بلدك . ولكن وفدي اذا أراد أن يعترف بالمنظمة ويقيم سلطاتها ، فلا نرى كيف يمكن لهذه الدول التي لها هذه الآراء يمكن أن تهتم بقرارات المنظمة . ان الرفض الأعمى لقرارات الأغلبية لأسباب نابذة من مصالح شخصية لمصدر أعضاها لفاعلية الأمام المتعددة في صيانة وتدعيم السلام والأمن الدوليين وليس ما يسعى بالأغلبية الآلية وسيطرة الأغلبية هو الذي يضعفها .

ان وفدي لا يتحرف بمسألة الأغلبية الآلية في منازعتنا ، وأما وفدي يحاول أن يعتبر أي قرار توصلت اليه الأغلبية الساحقة مسألة منازعة لمصالحه الشخصية ومصالح بلاده فهو أمر غير صحيح . وفي خلال هذه الدورة ، عندما استخدمت الألفاظ النابية ، فهناك قراران أو ثلاثة قرارات هي التي أثارت المشاكل . واذا نأرنا الى سجلات هذه الدورة لنا أن القرارات المتعلقة بجنوب

افريقيا وبالقضية الفلسطينية هي التي أثارت المشاعر الجياشة التي كانت تكون هـ يستيرية . واذ كان صعبا أن المنامة الآن تسودها الأغلبية الآلية ، لمانا لم نستأج تدابيق هـ هذه الأغلبية الآلية بشأن مشاكل كمبوديا وكوريا ؟ وانني لأذكر هذا المثال ، لأدلل به على المسألة . وهناك قضايا أخرى هامة يمكن أن نعتبرها مثلا لنثبت ان الهجوم على المنامة لا يقوم على أساس سليم . ان السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما تحدث الى الجمعية العامة لم يعتزم التقليد السائد ووجه الكلمات الى الجمعية العامة بصفته الشخصية في نهاية بيانه . انني لأؤكد للجمعية أنه لم يمتنع لي الحق في تضيير صفتي كممثل لكينيا عندما اتحدث مسن هذه المنصة ، كما فعل السيد سكاللي .

ففي ظروف أخرى لطلب منه أن يستقيل . وبالتالي ، فاني سأتناول الجزء في بيانه الذي تحدث فيه السيد سكاني بصفته مواطناً أمريكياً .

انني لم أعش في هذه البلاد فترة تكفيني بأن أتحدث بثقة عما يدور فيها ، ولكنني أقرأ نيويورك تايمز ومجلات أخرى . وأيا كانت خيبة أمني فيما يأتي في هذه المجلة بشأن الأمم المتحدة ، فانني كنت رأياً بمساعدة الصحافة الأخرى ، بأن السيد سكاني وغيره من الزعماء لا يخشون ضعف الأمم المتحدة ؛ لا ، انهم يخشون ان الشعوب المنتمية الى الأمم المتحدة ستبدأ في التداول حول القضايا الهامة في العالم ، بما في ذلك قضية الشرق الأوسط والشرق الأقصى . انهم يخشون بأن هذه المناقشة المفتوحة اذا ما بدأت ، فلن تتوقف حتى نصل الي الحقيقة . ولذا يبذلون الجهود الخفية لحرف أنظار العالم عن القضايا الهامة .

ان مسألة تعزيز دور الأمم المتحدة لمسألة ذات أهمية كبرى . وأنه لواجب كل فرد منا هنا يمثل بلاده أن يخبر حكوماته بالتفصيل ، وحكوماتنا بدورها ستعرف الجماهير بمغزى وأهمية القرارات التي أتمدت هنا . واننا لعلنا ثقة أنه لو أمكن للأجهزة الحكومية أن تنظم رد فعلها حيال القرارات المتخذة ضد بلادها ، فان المخاوف التي أعرب عنها السيد ممثل الولايات المتحدة لن يكون لها مبرر .

وختاماً ، فان وفدي يود أن يؤكد مرة أخرى ضرورة التشاور من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة . وان وفدي ليوافق ويضم صوته للذين تحدثوا من قبل فان التشاور أساسي على عكس الآراء التي جاءت على لسان بعض الوفود ، فقد تمت مشاورات ومفاوضات متعددة في خلال هذه الدورة . ولكن وفدي لا يستطيع أن يقبل محاولات التعطيل في خلال المفاوضات كبديل لاتخاذ القرارات . وان منظمنا ستصبح فعالة فعلاً اذا أعطت الدول الأعضاء الأولوية لهذه المنظمة وانما لجأت اليها في حل المشاكل . اما المبالغة في اختلاف وجهات النظر التي تحدث ابان المداولات بشأن بعض البنود ، فذلك لن يعزز دور الأمم المتحدة بالشكل الذي نطلبه .

السيد كونسالفى (فنزويلا) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفدي قد رأى أنه من الضروري للغاية أن يتدخل خلال هذه الجلسة بشأن الموضوع المطروح في جدول الأعمال والذي يبحث بنسأ

على مبادرة رومانيا ، والذي علنى نحو غير متوقع قد اتخذ صبغة معينة ، ولكن بالرغم من ذلك ومن تطور المسألة ، فاننا نشكر وفد رومانيا لتفضله بادراج هذا البند في جدول الأعمال ، كما أننا نشكر أيضا الوفود التي أعربت بكل صراحة عن وجهة نظرها ، والتي أتاحت الفرصة لمناقشة كانت لن تحدث ، ولكن نظرا لأن الأمم المتحدة تتعرض لأنواع مختلفة من الهجوم ، فقد كان ذلك ضروريا ، في رأينا . والواقع أن هذا الهجوم قد يسمح لنا بأن نقيم أعمال المنظمة ونذكر أنها تقوم بمهمتها . ونحن نرى أنه بصفتنا عضوا في الأمم المتحدة فإنه من واجبنا أن نستعرض ونقيم تنفيذ قراراتها ونتائجها وأن نستعرض نواحي مكاسبها ، ونواحي قصورها وأن نصل إلى معرفة مختلفة الأنكار التي تسبب بتعزيز دور الأمم المتحدة . وهذه المسألة في الحقيقة تهتم بلاد العالم الثالث ، وتهتم البلاد النامية التي منذ سنيين عديدة تريد أن تصل إلى صبغة تسمح لها بممارسة حقوقها في جو من المساواة .

ومن المعروف أننا نمر بأزمة لها أبعاد ومفاهيم مختلفة إذ أنها تهتم في الوقت نفسه الدول المتقدمة ، ولهذا فإن هذه الأزمة تتسم بقدر من الخطورة ، لأن البلاد النامية من جهتها تعرف ماهي الأزمة . لأن هذه البلاد قد عاشت في أزمات ، ولكن الأزمة الحالية تكتنفها مخاطر لا يمكن تقديرها . ويجب أن نعرف من هو المسؤول عن الأزمة العالمية والأزمة الاقتصادية التي تمر بها بعض البلاد .

إن بعض الملاحظين الذين لهم فكرة طريفة عن العالم قالوا إن المتهم هو بعض البلاد المتخلفة التي تتسبب في الأزمة التي تعاني منها الدول الغنية ، وأعتقد أن هذا التفسير عجيب ولا أعتقد أن هذه النظرية ستبقى عندما تبحث بحثا جديا .

وإن وفد فنزويلا مهتم بهذه المناقشة بصفته بلدا ناميا ، ولهذا فهو يفهم ضرورة وجود منظمة للأمم المتحدة فعالة قوية ديناميكية تقدمية ، تضمن السلام والأمن العالميين ، منظمة تنبذ الحرب والعنف في مختلف أشكالهما العنيفة أو الأشكال التي لا تكون ظاهرة والتي يتغفن فيها وفي ابتداعها العقل البشري .

إن الأمم المتحدة يمكنها أن تضمن تحقيق السلام بفضل تنفيذ قراراتها . إننا نعتقد أنه في منظمة للأمم المتحدة قادرة ، كقيلة بأن تضمن في عالم يعيش في ظل السلام ،

تضمن احترام حقوق البلاد . ان السلام لا يكتفى وحده ، ولكننا نعتقد أنه يجب أن تكون
هناك منظمة للأمم المتحدة تحمي حقوق الضعيف ، وتحمي كذلك حقوق القوى . . حقوق الأقوياء
الذين يحتاجون أحيانا للمعونة كما نتبين ذلك .

وفيما يتعلق بالمنظمة ، فنحن نشهد في صميم الأزمة عطية مراجعة تجعلنا نقول أننا نعيش في عالم متكافل . ونعني بذلك أن هناك أزمة اقتصادية وهناك أزمة الطاقة ، بالإضافة إلى أزمة المفاهيم المعتيقة التي جعلت بعض البلاد تعيش في جو من التبعية بينما تتمتع الدول الأخرى برفاهية كبرى . ان حديثي الآن يدور عن أزمة الطاقة ، ولكنني أعتقد أنه من الأفضل أن نسمي ذلك بأزمة تبذير الطاقة في البلاد التي منذ أكثر من نصف قرن قامت بذلك .

اننا ندرك أننا نعيش في عالم متكافل ، وان هذا افتراض أساسي ، لكي نفهم الظاهرة العالية دون أن نتمسك بالمزايا الموروثة عن الماضي . ان التشبث بمزايا الماضي الذي لم يعد موجودا شيء عتيق .

فمنذ سنة ١٩٤٥ لعبت الأمم المتحدة دورا لا مثيل له . فلم يكن هناك سوى ٤٩ دولة فسي ذلك الحين . وفي ظرف ٢٩ سنة ، قبلت ٩٠ دولة بهذه المنظمة ، وعندما يتقلص الاستعمار نهائيا فان هذا الرقم قد يرتفع إلى ١٠٠ دولة جديدة . أقول في هذه الحالة سيكون قد انضم إلى المنظمة منذ تأسيسها ١٠٠ دولة تتمتع بالمزايا المنصوص عليها في الميثاق . اننا نجد أن هناك منظمات في بحر الكاريبي قد انضمت للمنظمة ودولا أخرى من البحر الأبيض المتوسط . وان الأمم المتحدة قد تكفل احترام سياسة كل دولة . اننا نجد في هذه المنظمة دولا قديمة ودولا جديدة . وهناك بعض الانتقادات التي لا يمكن نسيانها ، ان ما حدث في العالم خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة لم ينس . وانما حدث منذ سنة ١٩٤٥ حاضر في الأذهان . فان النقاش بشأن البند رقم ٢٠ ومشروع القرار الخاص بدعم دور الأمم المتحدة يتجاوب مع الانتقادات التي وجهتها الصحافة العالمية للمنظمة ؛ ويعكس اختلاف الآراء بين الوفود في بعض النواحي .

ومن بينها مثلا ، فكرة الأغلبية . في رأينا أن الأغلبية ليست آلية ، وليست أغلبية رياضية فقط ، بل هي حصيلة نتائج عميقة جديدة بالاحترام ، فقد يكون هناك استثناءات ، ولكن الأغلبية في الأمم المتحدة تخضع لمبادئ ولأسباب عميقة ، وليست آلية . اننا لانستطيع أن نتكلم عن الأغلبية الآلية عندما تتخذ الجمعية العامة قرارا بأكثر من مائة صوت أو عندما توافق الجمعية العامة على ميثاق حقوق الدول وواجباتها ، بمائة وعشرين صوتا . ان هذا ليس تصويتا آليا ، بل ان ذلك حصيلة

أكثر من قرن من الكفاح من أجل المساواة ، ومن أجل العدالة في العلاقات التجارية ومن أجل احترام الحقوق ومن أجل الكرامة ، ومن أجل تطبيق المبادئ التي كرسها ميشاق سان فرانسيسكو .

وعندما تقرر الأمم المتحدة أن تحرر نصا للسلوك الدولي ، ويحظى بأغلبية الشعوب فان هذا التصويت سوف يتفق حينئذ مع تطور التاريخ فيما يتعلق بأمن الدول وبسيادتها وبالمساواة . ونحن ندرك أن تصويت الأغلبية في حالة معينة ، لا يحقق النتائج المنشودة ، لأن الأغلبية قوية ، ولهذا فنحن نوافق من ينادون بحل وسط والحوار والتفاوض والتفاهم . ونحن نعتقد أن الحجج التي أدلت بها بعض وفود البلاد المتقدمة حجج وجيهة وذلك فيما يتعلق بنوعية ومزايا التفاوض والحلول الوسط بدلا من اللجوء الى المواجهة . ونحن نأمل أنه من الناحية العملية ستثبت صدق هذه الآراء . فنحن نؤمن بالتفاوض لا بالواجهة . ان الرئيس كارلوس اندوزبيريز رئيس فنزويلا ، قد اقترح أن تبحث أزمة الطاقة في الأمم المتحدة على النحو اللازم في اطار الأزمة الاقتصادية العالمية التي نعاني منها جميعا . ان التفاوض في هذا السبيل يتيح مزايا للجميع بالرغم من أنه يحمل الدول الكبرى على تغيير ممارساتها الاقتصادية والتجارية . ونحن نشعر أن البلاد الصناعية تفضل انتهاج سبيل مختلف عن سبيل التفاوض الذي تعرضه الأمم المتحدة . ان بعض هذه الممارسات لا يتفق مع الأهداف المنشودة . واننا ننادى بالتعايش السلمي والتفاوض والتفاهم واحترام مصالح ووجهات نظر الآخرين بالرغم من أن هذه الآراء قد لا تكون آراءنا .

ان البلاد المتقدمة والبلاد النامية تعاني من الأوضاع الحالية ، وان هذا العقد يعتبر فني الحقيقة عقد تحد للمنظمة . ولهذا فانه يجب دعم المنظمة ، فلا الأقوياء ولا الضعفاء ولا الكبار ولا الصغار يستطيعون أن ينادوا بالفوضى الدولية .

ان وفد فنزويلا يرى أن اعادة النظر دوريا في عمل منظمة الأمم المتحدة سوف يكفل دعمها من ناحية كما سيحدد المسؤوليات من ناحية أخرى في تنفيذ قرارات المنظمة .

السيد ادجيباد (داهومي) (الكلمة بالفرنسية) : ان بدء مناقشة البند الخاص بتعزيز

دور الأمم المتحدة قد جعل البعض الذين انتمهزوا فرصة غياب وفود عديدة ، ليستخدوا منبر الجمعية

العامه لكي يعارضوا أمام الصحافة الدولية وجهات نظر متخلفة رجعية متحيّزة غير ملائمة لا تشرفهم ، بل نعي تميط اللثام عن وجههم الحقيقي ، ونعني بذلك الاتجاه الى جعل منظماتنا خاضعة لتأثير معين خاص ، يستبعد التأثيرات الأخرى .

والواقع ، ان وفدنا قد أدهشه أن يقرأ في الصحافة الصادرة في يوم السبت ٧ كانون الأول / ديسمبر ، ملخصاً لجلسة كانت تستهدف اتخاذ قرار روتيني اعتادت الجمعية العامة أن تبحثه منذ حين ، ومن الغريب أن نرى صورة القاعة العامة للجمعية العامة التي نشرت مع مقالة نيويورك تايمز . فقد وقف على هذه المنصة ممثل دائم لدولة كبرى ، حيث استباح لنفسه أن يعطى ، وكأنه مدرس ، درساً لأعضاء غائبين بالمنظمة .

ان وفدى لم تكن تدفعه الرغبة لكي يحتج على هذه المناورة لولم يقرأ المحضرين الحرفيين للجلستين ٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨ ؛ ولولم يدرك أنها في الواقع حملة مدبرة أحسن تدبيرها . فكنا نعرف أن رؤساء الوفود الصغرى كانوا على نحو خاص مهتمون بالمناقشة الهامة الخاصة بقضية كوريا ، وقد استخدمت هذه الفرصة لاعطاء درس لها يواكب تهديدات ظاهرة بالرغم من محاولة تغليفها . وقد رأى البعض أنه يجب تحذير البلاد النامية التي اتهمت بطريقة لا مبرر لها بأنها تفرض سيطرتها على المنظمة عن طريق الأغلبية الآلية التي تتكون منها أغلبية المنظمة ، بالرغم من أن عدد سكان هذه البلاد النامية أقل من عدد سكان الأقلية التي تقدم مساهمة مالية هامة للمنظمة . ان وفدى يود أن يذكر هؤلاء المدرسين الذين أرادوا أن يلقوا درسا على منازمتنا أن صفة العضوية لا ترتبط بأهمية السكان ولا بالثروة ، وأنه في هذه الجمعية العامة يتمتع كافة الأعضاء بالمساواة ولكن هذا الوضع لا ينطبق على مجلس الأمن . وبالإضافة الى ذلك فان وفد داهومي يود أن يذكر هؤلاء المدرسين أن الذين يعتقدون أن أقلية اليوم كانت تكون أغلبية الأمس وأنها بهذه الصفة كانت تفرض رغبتها على المجتمع الدولي ، شيء يجب أن يتذكره هؤلاء المدرسون . وكما سبق أن أعلنت من هذه المنصة ، فانه يجب على من يشعرون بخيبة الأمل يجب عليهم ألا يواصلوا الحياة في ماض عتيق ، بل يجب عليهم أن يتكيفوا مع تطورات الأحداث والتيارات . وعلى العكس مما أعلن من هذه المنصة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، أقول على العكس من ذلك فان جمعيتنا استطاعت في مناسبات عديدة أن تثبت نضجها وحسن حكمها وتقديرها الموضوعي للمشكلات الدولية .

ان وفدى يرى من واجبه أن ينتهز هذه الفرصة لكي ينبه مجتمعنا الى حملة مفرضة أحسن تدبيرها منذ حين ، وهي تذاق على القناة ١١ من تليفزيون نيويورك . ووفقا لهذه الحملة ، يدعى أن مدينة نيويورك تتفق مبالغ ضخمة لحماية الدبلوماسيين الذين لا يدفعون الضرائب على المساكن أو أية ضرائب أخرى . ومن المهم أن نقول أنه استجابة لهذا ، الحملة التليفزيونية فيجب على منازمتنا أن تقيم دراسة مقارنة للمزايا التي تمنحها ولاية نيويورك والمزايا التي يتمتع بها الدبلوماسيون الأمريكيون في بلادنا . ولعل الرأي العام الأمريكي في هذا الحين ورأى العالم الموجود في الأماكن الأخرى .

الأماكن الأخرى يستطيعان حينئذ أن يردا على هذا السؤال الذي طرحه من هذه المنصة رئيس دولة افريقي وهو : من هو الذي يساعد ومن هو الذي يستفيد من المساعدة ؟ ان مشكلة تعزيز دور الأمم المتحدة هي على قدر كبير من الأهمية . فانه يجب علينا أن نواصل بحث المسألة بطريقة موضوعية بناءة للغاية كما قمنا بذلك من قبل . ولا يمكننا أن نقبل أن يأتي البعض هنا لكي يصرفوا اهتمامنا عن هذا الموضوع لاعتبارات تتسم بالأنانية عن مسألة ليست أنانية ، وأعني بذلك أن هؤلاء المتحدثين يدخلون مبادئ غريبة على الميثاق . فالواقع أنه لو كانت الأغلبية الآلية ثلاثية أو فارغة أو غير ذلك من التهم التي وصفت بها هذه الأغلبية ، فلماذا نجد أن مسائل مثل قضية كمبوديا وقضية كوريا لم يوافق عليها وفقا لمشروعات القرارات التي قدمتها الوفود التي طلبت ادراجها بجدول الأعمال ؟ ان مشروعات قرارات تلك الوفود لم تتم الموافقة عليها . ولهذا فانه لو كانت هذه الأغلبية الآلية صحيحة ، فلصالح من تتم هذه الأغلبية ؟

لا يجب علينا أن نغير الحقائق . ان تعزيز دور الأمم المتحدة لا يوجد في سلوك كل وفد من وفودنا أمام مشروعات قرارات . ان تعزيز دور الأمم المتحدة يحملنا على أن نخلص منظمنا من كل سيطرة أينما كانت ومن أي مكان أتت ، سواء أتت من الغرب أو من الشرق أو من أي جهة أخرى . يجب أن تفهم الدول الكبرى أن الدول الصغرى والدول المتوسطة لها - مثل هذه الدول الكبرى - مصالح لا يمكن الخلط بينها . ولهذا فان البلاد النامية لا يمكنها ولا يجب عليها أن تضحي بمصالحها الخاصة لكي تأخذ في الحسبان رغبة الدول الكبرى لأن لديها مسؤوليات خاصة وفقا للميثاق . ان التبعية أو الرعاية الأبوية ليست هي القاعدة التي يجب اتباعها على الدوام . بل على العكس من ذلك فان كل دولة عضو تتسم بالنضج الكافي لكي تحدد موقفها وفقا لمصالحها ووفقا لمصالح المجتمع الدولي بأسره .

ولتعزيز دور الأمم المتحدة يجب أن نعمل لتحقيق مساهمة عالمية في منظمنا ، ولتحقيق احترام دقيق للمبادئ والمقاصد التي نص عليها الميثاق ؛ وخاصة فيما يتعلق بصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين . ولتعزيز دور الأمم المتحدة يجب تكييف منظمنا مع الواقع الراهن والحقائق الحالية التي تختلف أساسا عن الظروف التي كانت موجودة عند نشأة منظمنا . ومن الضروري أيضا أن نواصل عملية إعادة النظر في الميثاق وأن نجعلها توثي شامها لزيادة فاعلية المنظمة . ويجب أيضا تنظيم حق

الفيتوولتاشي كل سوء استخدام له ، ولدعم صلاحيات الجمعية العامة حتى نكفل لها أن تعمل في كل مرة يعجز مجلس الأمن فيها عن البت في موضوع ما بعد ممارسة حق الفيتو في هذا المجلس . كما أن دور الأمم المتحدة سيتدعم اذا قررت كافة الدول أن تطبق قرارات الأمم المتحدة ، وانما قبلت كافة الدول أن تنفذ كل القرارات التي تتخذها مختلف هيئات منظماتنا على نحو منظم . تلك هي الأهداف التي يجب أن نهتم بها اذا أردنا أن نعمل باخلاص من أجل تعزيز دور منظماتنا التي يمكن ويجب أن تشترك فيها كافة الدول سواء كانت كبرى أم متوسطة أم صغرى .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أعلن أن
أوغندا قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 .

السيد بينيتس (اكوادور) (الكلمة بالأسبانية) : انني ان أشترك في هذه المداولات
فبشعور من خيبة الأمل . بل لعلي أقول بشعور بالاحباط في الواقع . فان البند المتعلق بتعزيز
دور الأمم المتحدة بشأن صيانة وتدعيم السلام والأمن الدوليين قد سمح بالتعبير عن أفكار وآراء تسهم
في خلق جو من الصفاء ، بل خلق مشاعر تتسم بالمرارة . ان هذا البند المتعلق بالتعاون بين
الدول قد أدى بنا الى عدم الايمان بهذا التعاون ؛ حيث أن هناك محاولة لتقسيم العالم بين
دول غنية وقوية وغيرها ، حاولت أن تضغط وألا تحترم رأى الأغلبية . ان هذا البند الذي أهتم بتطوير
القانون الدولي المتعلق بالعلاقات بين الدول أدى الي انكار التطور المستمر للقانون واللجوء
الى قواعد عتيقة وبالية .

انني أشعر بضرورة الاشتراك في هذه المداولات لبروح من المرارة - وأود من وفد الولايات
المتحدة الأمريكية أن يستمع ذلك ، فاني أوجه كلمتي اليهم - حيث أنني أحترم الدولة التي أشارت
هذه المشاكل وأشعر بالصدقة لمثلي هذا البلد الذي أعرب عن هذه الأفكار والآراء .

ولن أطيل بشأن المواضيع التي أعرب عنها كثير من المتحدثين بالتفصيل . ولكن حيث أنني
تشرفت برئاسة الجمعية العامة في مناسبتين ، الدورة الثامنة والعشرين العادية والدورة السادسة
الخاصة ، فاني أشعر بأنه من واجبي أن أحدد معنى ومفهوم الجمعية العامة . ان السيد الممثل
أو المندوب الذي أشارت اليه أكد في الجمعية العامة ، أن الجمعية هيئة استشارية بالنسبة للسياسة
الدولية ، انها هيئة تتخذ قرارات تتسم بطابع استشاري . وانا كانت الجمعية العامة هيئة
استشارية ، فملينا أن نتساءل ، لمن تدلي بالمشورة ؟ ؛ بل انني أقول ان الجمعية العامة
هي الهيئة العليا للأمم المتحدة وصلاحياتها وسلطاتها الواردة في المادة العاشرة من الميثاق
تسمح لها بمناقشة أعمال أية هيئة أخرى تابعة لها . وهذه الصلاحيات الواردة في المادة الحادية
عشرة من الميثاق تسمح لها بالنظر في المبادئ العامة للتعاون وفي مبادئ صيانة وتدعيم السلام
والأمن الدوليين . ان الباب الرابع من الميثاق ليشير بالتحديد الى صلاحيات ومهام

الجمعية العامة ، وما من واحدة من هذه الصلاحيات تفهم بحيث نعتبر الجمعية العامة هيئة استشارية تبدى النصح فحسب .

لقد قلت مرارا ، وأقول مرة أخرى ، ان ميثاق الأمم المتحدة هو من ناحية وفي نفس الوقت تنظيم للمجتمع الدولي ، "نحن شعوب الأمم المتحدة" ، وهو اتفاقية متعددة الأطراف ملزمة للدول التي قبلتها ووقعت عليها ؛ وما من دولة أيا كانت قوتها أن تستبج لنفسها حق تفسير هذا الميثاق لصالحها هي دون غيرها ؛ هذا هو بالتحديد مكن أهمية الميثاق ومنبع الآمال التي وضعها المجتمع الدولي فيه .

ان السياسة الأوروبية حتى الحرب العالمية الأولى ، كانت تسودها فكرة توازن القوى . ففي الواقع ان التحالف كان متجها ضد أمريكا اللاتينية التي كانت تناضل من أجل استقلالها في ذلك الوقت . ولا أعتقد أنه من الممكن أن نعيد مثل هذه التحالفات المقدسة الى الحياة . ولا أعتقد أنه يمكن اليوم أن نجد من يود العودة الى هذا الماضي السحيق اللهم الا اذا كان مثل هذا الشخص في مصحة عقلية . ولا أعتقد أنه من الممكن إعادة هذه التحالفات والمعاهدات . ان السياسة في الماضي كان يسودها ما يسمى بسياسة القوى ، تلك السياسة التي أدت الى الحرب العالمية الأولى . تلك الحرب التي مات فيها أكثر من عشرة ملايين من البشر ودمرت فيها أجزاء من أوروبا . ان فكرة الامبراطوريات الاستعمارية التي نشأت بسبب الثورة الصناعية أدت الى انقسام العالم ؛ فالامبراطورية البريطانية في عام ١٩١٤ كانت تتضمن ربع كوكب الأرض ، بل وربما ربع سكان هذه الأرض . ان افريقيا قسمت الى بلاد صغيرة ؛ وافريقيا الفرنسية وحدها كانت تغطي مساحة تربو على أربعة ملايين ميل مربع وثلاثين مليون من السكان . وانشأت بلجيكا امبراطورية الكونغو ، أما ألمانيا التي وصلت الى حلبة الصراع متأخرة ، فكان لها نصيب صغير من افريقيا .

ان الحضارات القديمة ، كحضارات الهند والصين ، كانت ضحية للاستعمار ؛ وفي نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ ، فان هذا الظلم لم يختف ، بل أنشئ مجتمع المصالح : عصابة الأمم عندئذ التي احتفظت بمفهوم الاستعمار بل وأضافت مفهوم الوصاية الذي أدى الى مشاكل وصعاب لازلنا نواجهها في العالم اليوم ، ان ميثاق الأمم المتحدة كان يستهدف نحو هذا الماضي كله ؛ كان يستهدف تصفية سياسة القوى ؛ ويستهدف أن يقف على أساس من احترام كافة الدول صغيرة كانت أم كبيرة . وتتصفية عار مفهوم الاستعمار ، أنشأ الميثاق في المواد ١١ و ١٢ وفي القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الجهاز اللازم لتصفية الاستعمار ، ان ميثاق الأمم المتحدة بالتالي في ديباجته وفي منطوقه أكد ضرورة تدعيم لا السلام فحسب ، ولكن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكافة الشعوب .

ان الميثاق منح كل دولة صوتا ، وفتح باب العضوية لكافة الدول صغيرة أم كبيرة بمجرد أن تحصل على استقلالها . ان مبدأ العالمية وان لم يرد بشكل واضح ، إلا أنه مفهوم وارد في روح الميثاق وفي كلماته ؛ ذلك الميثاق الذي حاول تصفية سياسة السيادة ؛ وتصفية الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؛ والدول الكبيرة والدول الصغيرة ؛ وبالفعل اختفت هذه الفوارق ؛ واهتم الميثاق بالمبدأ الديمقراطي الذي يمنح الأغلبية حنق التقرير بالتصويت ، ككل دولة بصوتها ، ومع ذلك فلم يمكن نحو آثار سياسات القوى القديمة ، فان الأمم المتحدة احتفظت مع الأسف بالفارق بين الدول الأعضاء والدول الأعداء على الرغم من أن الدول التي كانت تعتبر دول عدو أصبحت أعضاء .

وكما جاء على لسان الصحفي الأمريكي ، بول هوفمان ، بتاريخ ٨ كانون أول / ديسمبر في عام ١٩٧٤ في النيويورك تايمز ، قسم ٤ ، صفحة ٦ ، أن الأمم المتحدة في الأصل كانت " مجموعة من انتصروا في الحرب العالمية الثانية " ، وان ذلك ليشرح أسباب حق الفيتو السائد لا في مجلس الأمن فحسب ، ولكن أيضا في الجمعية العامة ، ففي المادتين ١٠٨ و ١٠٩ ، فان عملية تغيير الميثاق تتطلب ثلثي أصوات الأعضاء بما في ذلك الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن . ان عملية الاصلاح الآن تتطلب ١٣٨ موافقة ، ولكن ان اعارض عضو واحد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ،

فان القرار لا يدخل حيز التنفيذ ، ولم أسمع صوتا واحدا يرتفع ليقول أن هذه سيطرة الأقلية ، ان الفيتو في مجلس الأمن ولفترة طويلة استخدم لمنع انضمام الأعضاء الجدد ، فسبعة عشرة دولة تقريبا ظلّت في غرفة الانتظار أو في حالة الانتظار بسبب هذا الفيتو .

ومجلس الأمن أصبح تقريبا قوة عظمى ، فالمادة ٢٤ من الميثاق واضحة ، ان جـاء فيها أنه :

” من أجل ضمان اتخاذ الأمم المتحدة للاجراءات السريعة والفعّالة ، فان الأعضاء في الجمعية العامة يتداولون ، ثم يعطون مجلس الأمن مسؤولية أساسية بشأن صيانة السلام والأمن الدوليين ، ويتفقون أن مجلس الأمن يتصرّف باسمهم في تحلّ هذه المسؤوليات ، أى فيما يتعلّق بالصلاحيات الخاصة الممنوحة لمجلس الأمن ” .

ان مجلس الأمن يجب أن يقدّم تقارير سنوية للجمعية العامة ، ولدى الحاجة ، تقارير خاصّة ، وذلك يوضّح أن مجلس الأمن جهاز حصل على صلاحياته بفضل أعضاء الجمعية العامة وليس العكس . ويقال عادة أن قرارات مجلس الأمن وحدها دون غيرها هي التي تعتبر ملزمة ، وان ذلك لخطأ ، فقيمة هذه القرارات القانونية ليست هي امكانية فرض العقوبات على من لا يعترها ، فقرارات الجمعية العامة لا يمكن أن تعتبر مجرد توصيات باللجوء الى النوايا الحسنة ، مالم تشر الى مسائل ابراهيمية بحثة ، وان الخبراء وأذكر من بينهم ممثل المكسيك ، أكدوا أن القيمة القانونية للقرارات ترتبط بأحكام الميثاق التي تقوم على أساسها ، فانا كان الميثاق وثيقة قانونية ملزمة لكافة الدول التي قبلت أحكام هذا الميثاق ، فللميثاق ان طابع ملزم يجب أن يحترم من قبل الدول ذاتها التي احترمت القانون الدولي الذي تقوم على أساسه أحكام الميثاق ، فان أحكام الميثاق لها نفس القيمة القانونية النابعة من الميثاق بغض النظر عن الذين صوتوا في صالح هذه الأحكام ، سواء كانوا من الدول الغنية أو الفقيرة أو التابعة أو المستقلة .

وفي خلال مناقشة هذا البند ، أشير الى أن بعض القرارات ليست مجرد توصيات ، بل ان البعض قالوا أنه لم يكن مجرد توصية ذلك القرار الذي أدّى الى تقسيم فلسطين ، بل كان قرار الجمعية العامة ، ونستطيع القول بأن القرار المتعلّق بالسلام يجب أن يفسّر بأن الجمعية مرة أخرى

تبدأ في التصرف عندما لا يستطيع مجلس الأمن في التصرف بسبب الفيتو، وهذا القرار طبق بالفعل على الأقل مرة واحدة ، فهل يعتبر ذلك مجرد مشورة أو توصية ؟ ، ان القرارات الخاصة بتصفيّة الاستعمار والخاصة بتدعيم السلام والأمن الدوليين والمتعلّقة بعلاقات الصداقة بين الشعوب في الدول ذات النظم السياسية المختلفة يمكن أن تعتبر مشورة أو توصية ، ولكن من جانب آخر ، فان من مهام الميثاق المحدّته بفضل المادة ١٣ ، هو تشجيع تطور القانون الدولي وتشريعاته بصفة مستمرة .

فهل يمكن أن يتم ذلك بمجرد ابداء النصح؟ وبالتالي ، فإني أصر ، بل أؤكد ، أن القيمة القانونية للقرارات القائمة على مبادئ واردة في ديباجة ومنطوق الميثاق وفي احكام هذا الميثاق ، كل هذه القرارات لها القيمة القانونية المستمدة من الميثاق ذاته .

ومن البيانات التي استمعنا اليها في يوم الجمعة الماضي ، رأى قائل بأن ميثاق الامم المتحدة صيغ بهدف التأكد من أن القرارات الهامة لهذه المنظمة تعكس علاقات القوى الحقيقية ، ولكن ذلك يبدو بياناً بأن الميثاق مجرد تعبير لسياسة القوى التي انعكست مرارا بهدف خلق دوائر السلاية أو دوائر التأثير . ولكن نية الذين أعدوا الميثاق أصلا هي اعادة تأكيد الفهم الديمقراطي القائم على قوة الاغلبية ؛ أردنا أن ننشئ تنظيما ديمقراطيا للمجتمع الدولي . وانا لنقبل تفويض القرارات بحيث تنفذ في دائرة المنظمات الاقليمية التي يمنحها الميثاق في مادته ٨ مهاما محددة قبل أن يتم حل المشكلة من قبل المجموعات الاقليمية أو من قبل المجموعات ذات الافكار المشتركة ، والا لما كان هناك داع لقيام منظمة الامم المتحدة .

ربما كانت هناك أزمة للامم المتحدة بالفعل ، ولكن على أية حال فاننا نسمي ذلك بأزمة نمو ؛ ففي عام ١٩٤٥ كانت هناك ٥١ دولة مؤسسة منها بلادى وبعض الدول الاوربية لم تكن موجودة مثلا ، كاييرلندا ، والآن فان أعضاء الامم المتحدة ال ١٣٨ جاءوا من جميع انحاء العالم ، من دول تتبع نظاما سياسية مختلفة . لقد كان أوثانت هو الذى قال بعد ١٩٦٠ بأن التقسيم بين الغرب والشرق لم يعد له معنى ازاء الحقائق السائدة ، وهو شرق كان يسوده الاستعمار وبدأ يطالب بمعاملة عادلة في مجالات السياسة والاقتصاد .

انني لآمل بأن طرقت التفاهم تتقابل ؛ حتى نمنع مجرد تبادل الكلمات مما يؤدي الى الفرقة في داخل الامم المتحدة ويجعل عمليات التفاهم والتقارب ويضع العالم في طريق المواجهة ويسبب من الامم المتحدة دور تنظيم المجتمع الدولي بهدف تدعيم وصيانة السلم والأمن الدوليين . ان ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، صديقي الموقر السيد سكالى ، في بيانه يوم الجمعة الماضي ، قال شيئا ، أود أن يعيد التفكير فيه مرة أخرى . ان السيد سكالى الذى دخل القاعة للتو ، قال في بيانه يوم الجمعة الماضي ، جملة ألب منه أن يعيد التفكير فيها لانها تحتوى على عناصر ايجابية حتى ننهي عالم المتناقضات ، قال :

" لا يمكن أن نبني عالما أفضل ، الا على أساس من المفاوضات وتقارب وجهات النظر ،

وليس على أساس المواجهة التي تفتح باب النزاع الجديد . " (ص ٤٨ - الجلسة ٢١٣٠٧) .
وانني لآمل أن هذه الدعوة الى التفاهم والتفاوض ستمحو هذه الحادثة .

وختاما أود القول بأن وفدى سيؤيد مشروعى القرارين A/L.749 ، A/L.748 على أساس
أن آراء اكوادور التي أعربت عنها في اللجنة السادسة تنطبق على هذه القرارات بتاريخ ٣ تشرين
الأول / اكتوبر من هذا العام ، حول دور محكمة العدل الدولية والزام قراراتها .

السيد ناكو (البانيا) (الآلمة بالفرنسية) : ان الدورة الحالية للجمعية العامة للامم
المتحدة قد شهدت نجاحا تجلى في دعم تضامن بلادنا وتماسكها وزيادة مسؤولياتها ودورها في
الدفاع عن مصالحها الوطنية ومبادئ الميثاق ؛ وهذه الدورة قد شكلت لوحة واضحة لجهود
البلاد المشتركة وكفاحها في هذه المنامة ؛ وذلك لمناخلة سياسة العدوان والسيطرة التي تقوم
بها دولتان كبريان وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي . وكما سجلت الدورة
نجاحا جديدا فيما يتعلق بدعم الحقوق الوطنية لهذه الدول . واثبتت هذه الدورة عزم الدول
النامية على استئصال الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية لدعم استقلالها الوطني وانشاء
نظام جديد من العلاقات الدولية يقوم على احترام الحقوق ذات السيادة للشعوب وحريتها واستقلالها
وأجد آية ساطعة على ذلك في القرارات الهامة التي اتخذت اثناء هذه الدورة والتي تعبر
عن مطالب ومصالح الشعوب ، تلك المطالب والمصالح المشروعة ؛ وخاصة أن هذه الشعوب عانت
منذ قرون من الاضطهاد والاستغلال الاستعماري المتوحش ، استغلال الاستعمار والاستعمار
الجديد الذي قاوم مطامح هذه الشعوب الى تقرير المصير والتحرر من ربة الاستعمار . كما أن هذه
النتائج تعتبر خطوة جديدة من أجل دعم استقلال الشعوب وسيادتها والسيطرة على موارد
الوطنية . ان الشعوب يشجعها في جهودها ذلك النجاح الذي احرزته في جهودها المشتركة ،
كما يشجعها أيضا دعم دورها فيما يتعلق بحل القضايا العالمية المعاصرة . ان هذه الدورة قد
اثبتت من ناحية اخرى جهود الدول الاستعمارية وخاصة الدولتين الكبريين للدفاع عن مصالحها
الأنانية وللإبقاء على سيطرتها على الشعوب وعلى النظام القديم للعلاقات الاقتصادية الدولية
القائمة على الاستغلال وعدم المساواة .

ومرة أخرى شهدنا بوضوح محاولات ومناوراتها لكي تبقى على حكومات غير شعبية وعنصرية ، ولكي تحافظ على الوضع الذي يهدد بنشوب حرب في مختلف مناطق العالم . ان هذه المحاولات التي تبذلها تلك الدول قد اصادت بمقاومة الدول النامية الأعضاء في الأمم المتحدة التي عارضت تلك المحاولات نارا لأنها لا تتماشى مع مطالبها الوطنية أو مصالحها . ان هذا الوضع الذي اتضح في الأمم المتحدة ، والذي يعتبر عقبة جديّة لتحقيق المطامع الاستعمارية ، وهذه العلاقة الجديدة بين القوى كل ذلك قد آثار قلق وردود فعل تلك الدول الكبرى .

ان جلسة يوم الجمعة الماضي لهذه الجمعية كانت أكبر تعبير عن رد الفعل الذي حدث من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي هاجمت على نحو صريح الدول الأعضاء المحبة للسلام والتي تتكون منها أغلبية الجمعية ؛ كما انها هددت ا مباشرة بارهاب الدول الاعضاء وأرادت أن تفرق وحدتها ، وأن تقلل من مسؤوليتها ومن قيمة نجاحها الذي كالت به جهودها أثناء هذه الدورة . ان كل هذه المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الاستعمارية الأخرى ، وتهديد ها الصريح فيما يتعلق بمستقبل المنظمة ، وكذلك تهديد دولة كبرى ، ذلك التهديد الموجه للدول الأعضاء ، كل ذلك لا يرمي الا الى تخويف الدول النامية وحملها على أن تتخلى عن نضالها في كفاحها للحفاظ على حقوقها ، انهم يريدون أن تتخلى تلك الدول عن كفاحها ، لمعارضة الدول الكبرى ، ولمعارضة عدوان الدول الكبرى ، وسيطرتها وقمعها للآخرين واستغلالها اليوم .

وغير دليل على ذلك ، ان نذكر في هذا الصدد العدوان الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ضد شعب كوريا ، حيث تقيم قوى ، تحت علم الامم المتحدة ، كما اننا نجد ان لها قوى عدوانية في جهات أخرى من العالم . وخلال وقت طويل وجدنا ان الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت رغبتها على مناعتنا . بل انها أخفت سياستها العدوانية الاستعمارية تحت ستار قرارات الامم المتحدة عندما فرضت رغبتها على الشعوب وفرضت حقوقها بصفتها دولة كبرى على الامم المتحدة ، فيما يتعلق باتخاذ قرارات هامة جدا كانت تخدم مصالح تلك الدولة الاستعمارية . و غير دليل على ذلك هو عدوانها على الميثاق منذ أكثر من ٢٠ عاما ، في رفضها لقبول الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية ، فيما يتعلق بعضويتها في الامم المتحدة . ولتطبيق

سياسة العدوان والسيطرة ، نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قد أساءت على نحو جلي استخدام حق " الفيتو" كما انها نبذت المطالب المشروعة للشعوب ، تلك المطالب التي تجلت في قرارات الجمعية العامة . وهكذا فانها عطلت لحماية المعتدين الصهيونيين وعملهم في اعمالهم الاجرامية ضد الشعوب العربية ؛ كما انها سعت للابقاء على سيطرة العنصريين البيض في افريقيا الجنوبية وسياسة البرتايد ضد الشعوب الافريقية في ازانيا وناميبيا .

كما أن " الفيتو" استخدمته الولايات المتحدة في مجلس الأمن منذ وقت قصير لمنع طرد حكومة افريقيا الجنوبية ، بالرغم من ان الاغلبية الساحقة للدول الاعضاء طلبت ذلك . كل ذلك يوضح سياسة الولايات المتحدة الامريكية ، التي تعتبر تواطؤا مع نظام عنصري وحشي يقوم بقمع عنيف للسكان ، ويطبّق على نحو وحشي سياسة البرتايد البغيضة .

كل ذلك يدل على نحو واضح ان الولايات المتحدة الامريكية والآخريين يعتدون على منظماتنا ومبادئنا ، كما يدل على ان هذه الدول الاستعمارية قد تجاهلت مصالح الدول النامية منذ وقت طويل وانها حاولت دائما أن تمنع تنفيذ قرارات منظماتنا .

ومن ناحية أخرى ، فان الاتحاد السوفياتي ايضا يريد استفلال الامم المتحدة لخدمة أغراضه ، فالسوفيات يريدون ان يفرضوا على الدول الاعضاء سياستهم فيما يتعلق باجراءات نزع السلاح ، الذي ينادى به الاتحاد السوفياتي ، ومن أجل التقليل من مقاومة الشعوب وكفاحها المسلح . وفي الحقيقة نجد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي حاولا أن يستخدما الامم المتحدة وكواليسها للاستمرار في محادثاتهما ومساوماتها ، ومؤامراتها الاستعمارية على حساب الشعوب . فمن المعروف جيدا كيف ان الدولتين الكبريين حاولا أن يجعلوا الدول الاعضاء تقبل الأمر الواقع بعد الاتفاقات السرية التي تمت وفقا لهذا التواطؤ المعادي للروح الثورية ، وضد مصالح وحقوق الشعوب ذات السيادة . هذا هو ما حدث فيما يتعلق بالاتفاق الذي تم بينهما بشأن وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط ، والاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي والذي واكبه قرار للامم المتحدة سمح لهم بأن يقيموا في هذه المنطقة وضعا لا هو حرب ولا هو سلم يسمح لهما بأن يقوموا بدور الحكم .

كل هذه الاعمال في الحقيقة قد اثرت على سير الأعمال في الامم المتحدة ؛ ونالت من سمعتها وقدرتها على أن تطبق الميثاق . ان هناك عدة دول أعضاء قد استنكرت تلك السياسة العدوانية التي ترمي الى تحقيق السيادة للدولتين الكبيرين ، كما استنكرت مؤامراتهما وخيلتهما المقيتة التي تناوئ الاستقلال وحرية الشعوب ، والتي تريد أن تفرض رغبة البلدين على العالم . ان أعمال هذه الدورة قد أثبتت كيف أن الأوضاع قد تغيرت في منازعتنا وكيف أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يفرضا رغبتهما على الامم المتحدة كما كان يقومان بذلك في الماضي . ان عدد الدول الجديدة التي انضمت الى منازعتنا تتزايد عاما بعد عام ؛ ان وعي الشعوب قد ازداد ؛ وكفاحها لتطبيق وتطبيق مطالبها الوطنية المشروعة وابدل المزيد من الجهود لمناوئة الدولتين الكبيرين ، كل ذلك قد تدعم . وبالطبع ان هذا يتمشى مع مطالب الشعوب المحبة للحرية والمناوئة الاستعمار ، والاستعمار الجديد والامبريالية .

ان شعب البانيا وحكومته ، يتابعان بتعاطف وبيروان بقوة كفاح الشعوب النامية لممارسة حقوقها ولمحاربة سياسة ومواقف الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفياتي الاستعماري ، أقول ان البانيا وشعبها مقتنعان ان الدول الأعضاء المحبة للسلام ، ستمارس بشجاعة كفاحها ، ولن تخضع بتاتا للتهديد الذي يقوم به أعداؤها .

السيد هوفيدا (ايران) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى قد اشترك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 ، كما ان وفدى سيؤيد لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 . وهذا يدل على اهتمامنا الخاص بتعزيز دور المنظمة . كما ان اتساع نطاق المناقشة التي أثارها البند ٢٠ من جدول الاعمال يوضح الصفة الأساسية لهذه المسألة . ونريد أن نعرب عن امتناننا لوفد رومانيا لانه اثار هذه المسألة في الجمعية العامة منذ ١٩٧٢ .

ان بلدى الذى هو من مؤسسي الأمم المتحدة قد أكد دائما تمسكه بمبادئ الميثاق واعتبر المنظمة كعنصر مفيد للغاية في اطار العلاقات الدولية . ونحن نعتقد أن هذا المحفل العالمي الذى كان يسمح عالميا يتيح اطارا ملائما لكل دولة حتى تعرب عن وجهة نظرها وعتى تسهم في بحث وحل المشكلات العالمية . واننا أيدنا دائما جهود المنظمة من أجل الحفاظ على السلام ودعم الأمن الدولي ، ومن أجل التنمية الاقتصادية وفي هذا الصدد من حق الأمم المتحدة أن تتباهى بعدد معين من الانجازات اشار اليها المتحدثون الذين سبقوني ولن اعيد الحديث عنها ، ولكني سأقول فقط ان كل نقد يحاول أن يقلل الأهمية الماضية أو المقبلة للمنظمة سيكون جائرا أو متحيزا .

ويجب ، في الواقع ، أن نعترف أن كشف حساب الأمم المتحدة لا يتضمن فقط حالات النجاح . بل هناك ايضا حالات الفشل . وهناك أيضا عدد من القرارات ووفق عليها بأغلبية تتراوح في ضعفها أو في قوتها ولم تطبق . ان تراكم التوصيات التي لم تنفذ لا يسهم بطبيعة الحال في تعزيز المنظمة . ولكن اصرار البعض على رفض كل تشديد في العلاقات الدولية مضر من جانبه لمستقبل الأمم المتحدة . وبالطبع ، من الممكن أن نفقس الى عدة معسكرات ، ومن الممكن أن نتبادل التهم فيما يتعلق بالوضع الحالي للمنظمة . ولكني ارى في الواقع أن هذا عمل عقيم لا هدف له .

ان المسائل التي أثيرت خلال هذه المناقشة هي التالية : أولا ، ماهو وضع المنظمة الحالي؟ والى أين سوف تتأور؟ وماهي العناصر الايجابية والسلبية في الوضع الحالي في الظروف الراهنة؟

يبدو لأول وهلة أننا قد ابتعدنا عن الموضوع ، ولكني لأعتقد ذلك ، فكل ما قيل هنا يرتبط بصورة أو بأخرى بالبند ٢٠ من جدول الأعمال ، وبمشروعي القرارين المطروحين على الجمعية . والواقع ، أن كل تفكير فيما يتعلق بتعزيز دور المنظمة يقتضي بالضرورة تطورا أو تطويرا للوسائل والنتائج . ولكننا إذ استمعنا الى الحجج التي عرضت ، فإننا قد نبتعد عن غاياتنا ، ولا اعني بذلك أن كل حجة لا تستحق دراسة على حدة ، ولكن أعني بذلك أننا نتمسك بالتفاصيل وننسى الصورة الاجمالية . ان مثل هذا النوع من التفكير ، حتى يصبح مشمرا ، يجب أن يدرس في سياق واضح ، وقد اخترت سياقاً استلهمته من احد كبار فلاسفة الاسلام تأثرت بسيرة حياته . فعندما حضر هذا الفيلسوف جنازة ابن رشد في قرطبة قال أنه لكي يحدث توازن مع ثقل جثة ابن رشد الذي حمله " بغل " وضع من ناحية ، أعماله ، ومن ناحية أخرى ، بدنه . وهذه هي الصورة التي فكر فيها والتي حملها في ذهنه ، والتي جعلته يتأمل حتى يعرف اذا كانت آمال ابن رشد قد تحققت أم لا . وفي مثل هذا السياق يجب في رأيي أن نبحث المشكلة . فمن ناحية ، نجد المنظمة بأساليبها ، ومن ناحية أخرى نجد كتلة من القرارات . هل هذه القرارات لها قيمتها ؟ هل هي تتوازن مع المنظمة كما توازنت مؤلفات ابن رشد مع بدنه ؟ أعتقد أن السؤال قد لا يبدو سهلا لأول وهلة .

والواقع ، اننا عندما نقيم القرارات الحديثة التي اتخذتها المنظمة في دورتيها، العادية والاستثنائية ، فإننا ننسى مناقشة أساسية لكل تقييم سليم . واعني بذلك عامل الوقت . ولا أريد أن أدخل في جدال بشأن قيمة بعض الوثائق التي اتخذت هذا العام فكل شخص يعرف وضع بلادى ازاء هذه الوثائق .

ولكنني أريد أن أتكلم ، عن مثال شخصي . انني اذكر تجربة الامم المتحدة سنة ١٩٤٨ ، عند اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان . كانت هناك تحفظات كثيرة في ذلك الحين . فماذا بقي من هذه التحفظات ؟ لا شيء . وهناك عدة سفراء ممن سبقوني قد أشاروا في أحاديثهم الى الاعلان العالمي بصفته من الأعمال الكبرى الهامة التي توصلت اليها المنظمة . فلنعرف ان القيمة النسبية لأحكامنا الراهنة . وطينا ان نحاول أن نبحث هذه المناقشة من كافة أبعادها، بما في ذلك عامل الوقت .

من الجليّ أن التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة ، وخاصة ، وأن عددنا بلغ ١٣٨ اليوم ، أقول أن هذه التوصيات عندما تتخذ وتعتمد ، لا يمكن بطبيعة الحال أن ترضي كل الأعضاء ، فهي نتيجة حلول وسط ومساومات ، وتعدّيلات ، ومناقشات طويلة ، مضية . . وهي فقط تستدعي مشاورات وحلول وسط لانهاية لها بجانب التبادلات الرسمية . واني لأعتقد أن الوسائل قد تغيرت كثيرا منذ سنة ١٩٤٨ . فالتغير هو اننا قد وصلنا الى العالمية . ان أعضاء المنظمة قد تضاعف في أقل من عشرين عاما . ان عدد النقاط المدرجة في جدول الأعمال قد تزايد بنسبة مذهلة . ان المنظمة نفسها ووكالاتها المتخصصة قد ازدادت على نحو غير متوقع . ان الأغلبية والجماعات السياسية والجغرافية قد تغيرت . وشيئا فشيئا ، فان الأشياء قد اتخذت شكلا مختلفا عما كانت . ولهذا فنحن نتساءل هل نحن الأمم المتحدة الذين تغيرنا ؟ أم هو العالم الذي قد تغير ؟ ان الأمين العام الموقر ، يكرر أن المنظمة مرآة للدول التي تتألف منها . وعندما نلقي انظارنا حولنا فاننا نرى هيئة عالما وقد تحولت ، ولم تتحول وسائل المنظمة . ان الذي تغير خلال العقد الاخير هنا في الأمم المتحدة ، وفي الميدان - وآسف لاستخدام كلمة تكلف بها الامانة العامة - هو أنه لم يعد من الممكن لمجموعة محدودة من الدول مهما بلغت من القوة ، لم يعد من الممكن لها أن تبت في أمور تعني الانسانية بأسرها دون أن تشارك معها بقية دول العالم على قدم المساواة .

وقد أشار وفدي لهذه الحقيقة في المؤتمرين الأخيرين للامم المتحدة الخاصين بالتجارة والتنمية، كما أشار الى ذلك في الدورة الاستثنائية السادسة ، فهل هناك داع لكي أكرر ذلك الآن ؟ . ان هذه التغيرات تنعكس في مرآة منامتنا . ان الانسانية جادة ، وقد قال لنا ذلك الجميع ، وكافة الجهات تقول بأن الانسانية تمر بمرحلة انتقالية . يقال لنا ان ثمة عصرا بدأ ينتهي وعصرا آخر بدأ يبرز . كيف اذن لا تتأثر منامتنا بتحولات العالم ؛ اننا لا يمكننا أن ننعزل عما يجري في العالم بحجة أننا نعيش في منزل زجاجي .

وهكذا وعلى مر السنوات الماضية واجه المجتمع الدولي مشاكل جديدة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . وهذا في حد ذاته لا يفسر أمان البعض وشكواك الآخرين . ماهي المسألة في الواقع؟ ان الجميع قد اتفق على القول بأننا اليوم ازاء اعتماد الدول بعضها على البعض بشكل عميق غنية كانت أم فقيرة ، صغيرة كانت أم كبيرة . أعتقد ازاء مثل هذا الوضع ، وازاء هذا التكامل ، فالطريق الوحيد أمام البشرية هو طريق التعاون المخلص في إطار من الاحترام المتبادل . وای اختيار آخر لا يؤدي الا الى المواجهة التي تعتبر غير مجدية وخطيرة .

ولكن هناك دائما كلمة " لكن " ، ولكن التعاون لا يمكن أن يكون في اتجاه واحد . فالتعاون يجب أن يرغب فيه الجميع ويطبقة الجميع . وانني لاؤكد ذلك مرة أخرى ، فان التعاون لا يمكن الا أن يكون بالاجماع . والآن أكثر من أي وقت مضى فمنظمة الأمم المتحدة ، حيث تتم المناقشة بين كافة الدول اتخذت أهمية أكبرى فهي الاطار الأمثل لتدعيم التعاون على الصعيد الدولي . وعلينا اذن أن نعزز هذا الدور .

وأنا استمع الى المتحدثين الموقرين الذين سبتوني ، لاحظت أن هناك نقاطا مشتركة أكثر من النقاط التي اختلفوا عليها ، وعندئذ طرحت على نفسي السؤال التالي : ماهو السبب الحقيقي لاختلاف وجهات النظر ما دامت هناك نقاط مشتركة كثيرة في نواحيها ؟ وأعتقد أن الاجابة بسيطة وهي تكمن في حقيقة واضحة هي أن المشاكل التي نواجهها تختلف ليست في ابعادها فحسب ولكن أيضا في طبيعتها .

وهكذا فان بعض المشاكل التي نواجهها قائمة في جدول أعمالنا منذ سنوات طويلة، فبعض هذه المشاكل يرجع الى أكثر من ربع قرن وقد اتخذنا بشأنها قرارات متعددة ظلت حبرا على ورق. وهذه المشاكل بالطبع قد غصت العملية اضمحلال وتفاقم. والبعض ينادون أو يناشدون صبر البعض الآخر. ولكن هل يمكن أن ننسى أن هذه المشاكل تهم ملايين من البشر الأحياء الذين مازالوا يعانون؟ هل نستطيع القول اليوم كما كان يقال في العصور الوسطى أن الله كفيل بحل هذه المشاكل؟ هل نستطيع أن نمحو من أذهان المعنيين بأن هذه المشاكل تتجه الى الدوام؟ وفي مثل هذه الظروف هل من الغريب بعد مرور فترة من الزمن أن هذه القضايا تثير مناقشات حارة؟ بدلا من تبادل الكلمات علينا أن نتخذ الاجراءات ونبذل الجهود اللازمة لتصفية هذه المشاكل حتى يكون ذلك في صالح مستقبل مناعتنا.

هناك مجموعة مقلقة من المشاكل وتتبوا المكانة الاولى في المسرح الدولي. ان المسألة تتعلق بالمشاكل الاقتصادية. ان مشكلة حل الهوة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة لا يمكن تأجيلها أكثر من ذلك. فاننا نرى نظام العلاقات الدولية الاقتصادية القديمة ينهار وكل من يؤكد ضرورة انشاء نظام جديد قائم على العدالة والمساواة. ولذا عقدنا الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة. ولذا سنعقد دورة سابعة خاصة في عام ١٩٧٥. وفي حالة هذه المشاكل فالضرورة الحيوية للتعاون تبدو واضحة أكثر من أى مجال آخر. ولكن علينا أن نعترف بأنه ليس من السهولة أن نحدث التخيرات اللازمة بين ليلة وضحاها. فليس من السهل ان نتخلى عن عادات اكتسبناها.

لقد بدأنا حوارا في نيسان / ابريل الماضي. فلماذا لا نستمر في هذا الحوار؟ ولماذا لا نسرع به؟ فما من أحد اعرب عن رضائه الكامل عن نتائج الدورة الخاصة. فالدول الصناعية قد أخبرتنا بذلك. ولكنني في موقف يسمح لي بالقول اليوم ان مجموعة ال٧٧ لم تكن راضية هي الأخرى. ولكن هل يدعوننا ذلك الى التغلبي عن المهمة؟ يجب أن ندعم ونضاعف من أجهزة التشاور. ومناسبات الحوار السابق بين المجموعات المختلفة التي تشكل المنظمة.

ان الدورة الخاصة القادمة سوف تعقد في ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ . لماذا لا نبدا المشاورات غير الرسمية منذ كانون الثاني /يناير؟ لماذا لا نبدا منذ بداية كانون الثاني /يناير تلك المشاورات؟ ان ذلك سوف يسمح بتجنب مواجهات لاجدوى منها وسوف يسمح بحل نزاعات كثيرة للمصالحة المتعارضة بهدوء.

وقد وافقنا هذا العام على ميثاق للحقوق والواجبات الاقتصادية . وكثير من الوفود المنتمية لكل المجموعات ليست راضية تماما وقد شرحت موقفها . ولكن هذا الميثاق يحتوي على مادة نهائية تقول : " ان الجمعية سوف تفحص بصفة منتظمة طرق تطبيق هذا الميثاق من ناحية التقدم الذي يتحقق والتحسينات ويمكن ادخال بعض التعديلات عليها اذا ما وجدت مناسبة " .

(A/9946 ص-٣٨ المادة ٣٤)

اليس هذا تجديدا هاما؟ . يقال لنا اننا نعيش في عالم يتطور بسرعة كبيرة واييس من الممكن ابدا ان نضع وثائق مثالية ونهائية وان نتمسك بمواقف جامدة . يجب ان نتوقع دائما التطور الممكن وهذه المادة النهائية في الميثاق يجب ان تظهر في معظم قراراتنا لأنها قائمة على الواقعية . لقد تحدثنا كثيرا عن الواقعية خلال هذه المناقشة واعتقد بالفعل انه امام هذا الموقف المتطور الذي يعرفه عالمنا المعاصر فان الواقعية هي الطريق المنطقي الوحيد . ان المواقف الجامدة او المذهبية لا يمكن ابدا ان تواجه التغيرات السريعة التي يتسم بها تطور عالمنا اليوم . ولكن ماهي الواقعية في هذا المضمون؟ هل من الواقعي ان نطلب المستحيل؟ بالطبع لا . ولذلك يجب ان نواجه المشكلات بطريقة محددة حتى نجد لها الحلول المناسبة . ولكن يجب ايضا ان نفرق بين المثل العليا وبين ما هو ممكن تحقيقه . ان المثل الاعلى في الامم المتحدة كما يراه وفدى هو ان نخلق عالما تصبح فيه كافة الامم الغلقت نفس المستوى من التقدم ، وتستفيد فيه كافة الشعوب بنفس القدر باعلى مستوى ممكن من المعيشة .

ولكن نظرا لان مثل هذا المثل الأعلى لا يمكن تحقيقه بصفة مباشرة ، يجب ان نحاول أن نقلل التفاوت بين مستويات المعيشة بين الشعوب المختلفة . ولكن ذلك لا يجب أن ينسينا الأهداف الطويلة المدى والمثل العليا الواردة في الميثاق . ان الواقعية تكمن في ان ندرك هذا التفاوت بين المثل الأعلى وبين الممكن . ان مؤسسي منظمنا قد ادرجوا ذلك تماما عند وضع ميثاقنا . لماذا ان نتصرف بطريقة مختلفة عند عنا نواجه المشكلات الاقتصادية .

لمدة عقدين ، أجلت الأمم المتحدة بطريقة معقولة مناقشة المشكلات الأساسية للتنمية . هل هذا موقف واقعي ؟ بالطبع لا ؛ ولكنه موقف عطفي .

لقد تحدثت عن " الأغلبية الميكانيكية " وعن حقوق الأقلية . الخ . انني لا احب شخصيا مثل هذه العبارات . انها عبارات برلمانية وليست عبارات لفئات تنتهي الى الأمم المتحدة . اننا لسنا ببرلمان هنا ، يجب أن نحاول هنا - وذلك الهدف الذي خلقت من أجله المنظمة - يجب أن نحاول ان نجد بطريقة مشتركة ، وأؤكد مرة اخرى بطريقة مشتركة ، حلولا لمشكلات العالم . يجب أن نتعاون وأن نتناقش وأن نتبادل آراءنا ، وان نحاول ، أخيرا ، أن نوجد معا خطط التعاون الدولي في كافة المجالات . ان الاعتماد على الأغلبية ، أو التمسك لا يمكن أن يؤدي الى أي شيء بناءً .

ان قرارات الجمعية العامة ، وبعض قرارات مجلس الأمن ، ليست لها صفة الزامية . وقد قيل ذلك كثيرا ؛ ولكن لا ننسى ما قاله أوسكار وايلد في هذا الصدد ، الذي قال : " ان القرارات الطيبة هي في الواقع شيكات طسى بياض مسحوبة على بنك ليس فيه حساب مفتوح " وهذه الكلمة لأوسكار وايلد ، أصبحت لها الآن ابعاد هالية .

فاذا ما اردنا ان يتم تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، يجب أن نأخذ في اعتبارنا وجهات نظر الجميع . ولا أتحدث هنا عن أغلبية أو أقلية ، ولكن عن وجهة نظر الجميع ، لأن قرارات الأمم المتحدة في النهاية يجب أن توافق عليها حكوماتنا وبرلماناتنا . فاذا ما كان هناك وفد واحد يبدى تحفظا ، فان الأمر قد يرجع الى ان برلمان قد لا يوافق على هذا التدبير ، وبالتالي فلن يمكن تطبيق هذا التدبير في بلاده ، وذلك يؤدي بنا الى فكرة الاجماع واتفاق الرأي . بالطبع ، وكما قال منذ أيام سفير الجزائر ، ان هذه القواعد ليست مكتوبة في الميثاق وفي نظامنا الداخلي بطريقة محددة ، ولكنها أصبحت لازمة أكثر من اي وقت مضى .

ويثور هنا سؤال عن الاجماع بأى ثمن وقد اقترحت من قبل ان التعاون لا ينبغي أن يكون طريقا ذا اتجاه واحد . ماذا يجب علينا أن نفعله اذا ما رفض بعض الاعضاء الحل الوسط ؟ لا يجب بالطبع وقف الحوار ، ولكن بصد استئذانكم ، اتركوني ان اعطي مثلا للمشكلات الاقتصادية . اذا ما كانت الدول المصنعة الآن تواجه بعض الصعوبات لا ينگرها احد ، فان الشعوب المتخلفة عانت من الفقر والمرض والجهل لقرون عديدة . ولا يجب أن نتناسى كذلك هذه الوقائع التي يتسم بها عصرنا . هناك بعض الصعوبات الاقتصادية ، ولكن هناك مشكلات تعود الى قرون طويلة .

اذا ما رأى البعض أن الأمور لا تسير على ما يرام ، فلماذا لا يقترحون تدابير واجراءات جديدة حتى يمكن مناقشتها هنا ؟ لقد فعلنا ذلك بشكل متكرر وهنا اتحدث عن وفدى ونحن مستعدون لبذل كل الجهود الخاصة لتعزيز و صيانة دور الأمم المتحدة . وهناك وثائق كثيرة في هذا الصدد ، فلنقرأها حتى نستوحي منها حلوًا . وفي مؤتمر تم تنظيمه هنا في أمريكا ، تم مناقشة هذه المسألة ، وكانت هناك افكار وقيل ان انتخاب مكتب الجمعية في نهاية كل دورة قد يحسن من الأمور ، لانه يسمح للمكتب ان يحدد بعض المشكلات قبل افتتاح الدورة التالية . ولست ادري اذا ما كانت هذه الفكرة يمكن تنفيذها ام لا ، ولكن ألا تستحق فكرة مثل هذه الحوار والمناقشة ؟

هذا ويجب ادخال اجراءات جديدة ، ليس على مستوى الوفود فقط ، ولكن ايضا على مستوى السكرتارية . ففي هذا الموقف الجديد الذى نواجهه ، فان اشتراك عادل لكل الدول في اتخاذ القرارات أصبح ضروريا في داخل السكرتارية نفسها . الا اننا حتى الآن لم نطبق الا قاعدة التوزيع الجغرافي الميكانيكي للمناصب . ان الذى يهم هو الاشتراك في اتخاذ القرارات وليس عدد موظفي بلد يعطون في مستويات غير مرتفعة . ان ذلك ينطبق كذلك على كل المنظمات التابعة للأمم المتحدة .

وذلك يجعلني اذكر أنه في اطار تعزيز دور الأمم المتحدة ، فان ضرورة تنسيق جديد للنظام كله ، وتقسيم للعمل يقوم على أسس رشيدة ، أصبح هاما وضروريا . انها مسائل لا يجب أن نهملها لان السكرتارية تؤثر على حياة وعادات أى منظمة . ومن الواقع أيضا أن صفة الوفود ونوعيتها يؤثر

أيضا على سير أعمال المناقشة . ولكن مانا يمكن أن نفعله عند ما تتضاعف أعمال المؤتمرات وتزداد ولا يمكن ابدأ معرفة ما يمكن عمله . انني اعتقد ان تنازلياً افضل للسكرتارية ، وتنسيقا اكثر ، يمكن ان يساعد في حل كل ذلك .

ان هذه المناقشة التي اشترك فيها معالم الوفود ، في رأينا ، كانت مفيدة للغاية ، بل انني ممتن أيضا للوفود التي أشرت هذه المناقشة . فالواقع - وفي رأينا - نستغل من هذه المناقشة شيئاً بناءً للغاية . فأولا ، هذه المناقشة سمحت لنا بأن نذكر بأن المناقشة - بالرغم من كل تحديداتها وعيوبها - قد حققت في حالات كثيرة عملاً مفيداً وكبيراً . وكما قال الفيلسوف الذي أشرت اليه في البداية ، يبدو أن قرارات كثيرة من قرارات الامم المتحدة لها وزنها بالفعل . ومن ناحية اخرى ، فان هذه المناقشة تبدي لي مفيدة لأنه ياتهم منها الرغبة في التوضيح ، وهذه الرغبة في التوضيح تعني أيضا التعاون والذي يعني أيضا الوصول الى نتائج ملموسة ومقبولة للجميع .

ان هذه المناقشة تبدو لي مفيدة حيث ياتهر منها الرغبة في التوضيح ، وهذه الرغبة فسي التوضيح تعني أيضا التعاون من أجل الوصول الى نتائج ملموسة ومقبولة للجميع . ولذلك فمن الضروري ان نحاول ان نوجد دائما العاطف المشترك الأعظم في كل المشاكل التي تواجهنا . وفي هذا الصدد ، فان كل الوفود يجب أن تبدأ الجهود الضرورية لذلك .

ان التعاون لا يمكن ان يقوم الا على النوايا الحسنة للمشاركين فيه ، ولا يمكن ان يتم الا على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، وفي هذا الصدد فان اهمية المشاورات المسبقة واضحة للغاية ، ويجب ان نخلق دائما أجهزة جديدة لا تاحة جو ملائم للمفاوضات ، ويجب ان نعطي الأولوية للحلول التي يؤيدها الجميع ، ولن يكون ذلك بالأمر السهل في كل الحالات . ان الموقف الذي تعيش فيه البشرية الآن ، يفرض علينا ان نبذل كل الجهود لتعزيز دور منامتنا .

فلنترك ان المناقشات العامة ، ولنتترك الجدالات التي لا جدوى منها ، لنتولى المهمة الملحة ، والتي تكمن في حل المشكلات الحقيقية والملموسة . ان الحوار بين الاتجاهات المختلفة التي تجتمعها منامتنا يجب ان يقوم وان يعزز ، ولكن الى جانب هذا ، فان هذا الحوار أيضا يجب أن يتناول مستقبل البشرية بأجمعها .

انني ان أنهي كلامي لا استطيع الا ان اذكر الرسالة التي ارسلها مليكي في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر الماضي للمنامة ، في يوم الامم المتحدة وتتضمن النص التالي :

” اننا سنبدل كل الجهود للتعاون مع المنامة الدولية ، وذلك تحقيقا لالتزاماتنا نحو البشرية بأسرها ، ونتمنى لهذه الجمعية العامة ان تنجح في تحقيق واجباتها تجاه السلام والرفاهية لجميع الشعوب ” .

السيد أخوند (باكستان) (الكلمة بالانجليزية) : كأحد الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 ليس من قصد وفد بلادي ان يشارك في هذه المناقشة . ان المناقشة حول المشروع - وهو ليس وثيقة حولها جدل كثير - قد أتخذت اتجاهها لم تكن تتوقعه ، وأشارت قدرا كبيرا من الخلاف والمناقشة الحادة بعض الشيء ، ان وفد بلادي لا يعتبر ان هذه المناقشة غير ملائمة ، ويرحب بالمناسبة التي اتبعت لنا لعرض آرائنا حول الموضوع الذي أشير هنا ، وكذلك كان موضع مناقشة خارج هذه المنامة ، مناقشة لم تكن مستنيرة تماما بشأن كيفية عملنا في الامم المتحدة .

في هذه المرحلة المتأخرة ، سوف أعرض آراء وفد بلادى حول بعض النقاط بأكبر ايجاز ممكن .
 في المقام الأول ، عدم الارتياح عن طريقة عمل الام المتحدة وانجازاتها ، لا هو بالجديد ولا
 يقتصر على مجموعة معينة من البلاد ، فالسبب الذي من أجله نبحت وسائل دعم دور المنامة في تحقيق
 الأهداف والأغراض الواردة في الميثاق ، هو بالضبط دور وعمل المنامة كما يريد الجميع ، وفي بلدى
 يثار السؤال دائما حول فاعلية ، وأحيانا جدوى ، منامة فشلت الى هذا الحد في تنفيذ قراراتها
 التي اتخذتها بشأن موضوع جامو وكشمير ؛ وفشلت بالمثل في ايجاد تسوية للنزاع في الشرق
 الأوسط بعد سبع سنوات من وضع مجلس الأمن للخطوات اللازمة لتسوية هذه الأزمة . وكانت لا حول
 لها في فرض وقف اطلاق النار في حرب عام ١٩٤٧ بين باكستان والهند . وحتى بعد أن دعا
 ١٠٥ عضوا في الجمعية العامة الى وضع نهاية للقتال ، والمنامة التي لها دور هامشي تلعبه في
 أوقات الأزمات الحقيقية .

ان ديباجة ميثاقنا تتحدث عن مثل عليا نتطلع جميعا نحو تحقيقها سواء أكان ذلك ككبيرة
 أو صغيرة ، ضعيفة أو قوية ، غنية أو فقيرة ، فنحن نذكر أنفسنا دائما بأن هذه المنامة أنشئت
 لتجنيب الأجيال القادمة من ويلات الحرب ، وللدفاع عن حقوق الانسان وضمان العدالة واحترام
 القانون الدولي ، وتحقيق مستويات أفضل للمعيشة للجميع في مزيد من الحرية ، ومع ذلك فقد اتسمت
 ال ٢٩ سنة التي مضت على انشائها بالحروب والفترات ؛ العدوان والتدخل ، وزيادة خطورة
 الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب وبين الام . الحرب في فيتنام وفي كمبوديا قد ازدادت
 ولم تنته . وفي الشرق الأوسط ، الأراضي التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ ، ما زالت تحت الاحتلال ،
 وشعب فلسطين الذي حرم من دياره ومن أراضيه يعيش عيشة الكفاف على الصدقة الدولية فـي
 معسكرات اللاجئين ، وفي جنوب افريقيا فان نظام حكم الفصل العنصرى ، لا يهاجر أية علامات على
 زواله ، ولكنه ترسخ خلال ٣٠ سنة أعلنت فيها الأمم المتحدة العام تلو العام عدم موافقة الرأى العام
 العالمي على الآراء التي تتضمنها هذه السياسة وفنائعها .

لماذا الأمر كذلك ؟ ، كيف أن عدد صغيرا من الدول الأعضاء يصّر على سياسات تتعارض
 بوضوح مع أهداف ومبادئ الميثاق ، متعدين القرارات التي توافق عليها الجمعية العامة ومجلس
 الأمن ؟ ، ليس لان هذه القرارات هي في حد ذاتها غير معقولة ، أو أنها لا يمكن أن تنفذ ،

او انها لا تتمتع بتأييد عريض . ان كثيرا من هذه القرارات تمت الموافقة عليها بالا جماع ، والاخر تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة ، أليس ذلك لان الدول التي ترتكب هذه الاساءات ليست تحت ضغط يدفعها الى تغيير سياساتها ؟ ، فهم يعرفون أن آراءنا حول الفصل العنصرى واستمرار الاستعمار ، والاستيلاء على الاراضي بالقوة لن يعطى في الظروف الحالية شكلا محمدا ، هذا بالاضافة الى ان الميثاق يتضمن احكاما واساليب عمل وعقوبات .

ان التحليل المجرد للطريقة التي تعمل بها منامتنا ، ونواحي قصورها ، يمكن أن يتم على أساس الواقع ، وقد ذكرنا بناحية من الواقع في الار هذه المناقشة ، الا وهي أن هذا العالم مقسم بين أم غنية وفقيرة ، قوية وضعيفة ، كبيرة وصغيرة ، ويقال لنا ونحن لا نختلف على ما يقال لنا ، أن حسن النية والتعاون بين حكومات وشعوب المجموعة الاولى ضرورى لفاعلية المنظمة العالمية . ومن ناحية أخرى فهي حقيقة أيضا أن الأمم الأضعف والافقر ، اذا وضعت معا ، فانها تشكل غالبية سكان العالم ، وتفكأي غالبية مساحة العالم ، وبالنسبة لهم فان الغني والقوى عازف عن تغيير المعايير والهياكل والعلاقات الحالية .

هذه مفارقات تظهر أكثر ما تكون في أجهزة الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي . وبالرغم من الالتزامات التي التزمت بها الدول الاعضاء في الميثاق ، فان الأمم المتحدة احتاجت الى أكثر من ١٠ سنوات لكي تعترف بالحاجة لبذل جهد لتحسين أحوال الشعوب في البلاد الأقل نمواً من النمو . والعقد الاول للتنمية الذي اعلن في ١٩٦٠ لم يحقق نتائج كبيرة . وفي حين ان هذا العقد تم عن طريق مفاوضات حول استراتيجية عالمية دولية فان أهدافها اليوم ما زالت بعيدة المنال . وفي الواقع ، ان معدل المساعدة للبلاد النامية أقل الآن مما كان عليه حينما تمت الموافقة على عقد تنمية الامم المتحدة . حتى الأهداف المتواضعة التي تم الاتفاق عليها في المجالات الاستراتيجية فيما يتعلق بتوسيع نطاق التجارة وتثبيت اسعار السلع الأولية ، والوصول الى اسواق البلاد المتقدمة ، ما زالت في حالة بحث تمهل ومناقشات مملولة . ان البلاد النامية ، ما زالت تقوم بدور الامداد بالسلع الأولية ، في حين ان الأرباح تذهب للدول المتقدمة صناعياً .

وفي مواجهة هذا ، وما يبعث على الدهشة ان هذه البلاد تحاول أن تبحث عن القوة في زيادة عددها وجمع صفوفها ؛ من يستأجرون أن يلومهم بعد أن نفذ صبرهم ، هل يصبرون الى ما لا نهاية لكي يجدوا علاجاً لهذا الوضع ؟

ان فشل الامم المتحدة في الاستجابة الى مقتضيات السلام والتقدم ليس نتيجة لقرارات غير واقعية فرضها الأغنيان الاغلبية . اذا كانت امم العالم الثالث حول بعض القضايا تصوت بنفس الطريقة — ولنذكر انه ينضم اليها بلاد من مجموعات اخرى — فليس هذا من قبيل الشعور بالولاء الجموعي ، ولكنهم يرون مصلحة مشتركة في ذلك لانهم يؤيدون الاهداف العريضة التي تسعى قرارات الأمم المتحدة بكل ما فيها من قصور لتحقيقها . ان دراسة محايدة لسجل التصويت في هذه الدورة يدحض الاتهام الذي يقول أن هناك أغلبية ميكانيكية تباعد عن الرأي العام العالمي والحقائق السياسية الحساسة . ان الدورة الحالية اتخذت قرارات حول موضوعات طيبة بالمشاعر . ومن الطبيعي أن يكون هناك خلاف حول الجوهر والبريق التي تتخذ بها القرارات . ونحن واثقون ، ونتحدث باسم وفد بلادى ، ان بعض هذه القرارات سوف ينال اليها من مناوئ أفضل ، ومن زاوية الاسهام الذي يمكن أن تقدمه لقضية السلام والعدالة .

لقد تأكد أن فرص تنفيذ قرارات هذه اللجنة ضعيفة تتناقص ان اكانت هذه القرارات لا تلقى تأييد هؤلاء الدول الاعضاء الذين يمتلكون المقدرة على تنفيذها ، أو منع تنفيذها . نحن نوافق على أن الامم المتحدة كان الهدف منها ، هو أن يسعى الأعضاء فيها الى جعلها مركزا لتنسيق سلوك ونشاط الامم . ولكن مذهب الذرائع او المذهب العملي لا يمكن أن يبنى على المبادئ ؛ ولا يمكن للقوى ان تلغى على العدالة والمساواة . ان لوائح الاجراءات لا يجب أن تستخدم كحاجز ضد أولئك الذين يمتلكون في أيديهم ثروات وقوة العالم . ونقول ان القوة التي تمتلك مثل هذه القوى تتحمل مسؤولية خاصة لتعمل على تشجيع أهداف المنظمة . ونحن ندرك انهم اذا سحبتوا تعاونهم من المنظمة و اذا رفضوا دفع اشتراكاتهم ، او امتنعوا عن المشاركة في مداولاتها ، فيمكن أن تسيّر الامم المتحدة في الطريق الذي سارت فيه عصبة الامم . فما هو الهدف الذي يخدمه مثل هذا التطور ؟ ما هو الهدف الذي نخدمه بتوجيه هذه التهديدات ؟ يقال أحيانا أن الضعيف هو الذي يحتاج الى الامم المتحدة ؛ اما الأقوياء فيستطيعون أن يعنوا بأنفسهم . انها حقيقة ان الضعيف له دوافع تجعله يتألم الى منظمة الامم المتحدة من اجل الامن والتنمية الاقتصادية وتصحيح الاخطاء . وعلى سوء الحظ ، فان الحقيقة ان المنظمة لم تكفل الامن ضد الاعتداء ولم تصحح الصالح ولم تعطى الدفعة الرئيسية في التنمية الاقتصادية . أما الأقوياء فيعنون بأنفسهم باستخدام قوتهم . والنتيجة في القرن الحالي كانت حربين عالميتين سببت فقدان في الارواح والدمار . ان مسؤولية مثل هذه الحرب وخطر الفناء العام هو تحذير بأن كل الامم لها مصلحة في تحقيق الأهداف المشتركة التي يلتزم بها الأعضاء بالتزامهم بالميثاق .

ان القلق الذي تم الاعراب عنه بالنسبة لخطر المساس بمكانة والثقة العامة في الامم المتحدة ليس في محله . فالشعوب في كل مكان في هذا البلد المضيف وفي بلدي - قد احتاروا من عدم مقدرة الامم المتحدة لكي تكون على مستوى مبادئ السلام والعدالة ، والواردة في ميثاقها . ويجب أن نزيد من ارتباكهم بهذه المناقشات والتحليل التي لا تغدم الا اغراضنا نحن . لا يوجد من يقول ان لوائح الاجراءات يجب أن تحترم بحجة ؛ ولا يمكن الاستغناء عن اللياقة وانه لا يؤخذ في الاعتبار التسامح او التنازلات . ولكن الاسباب الحقيقية لعدم مقدرة الامم المتحدة على الوفاء بالآمال والأمان التي وضعت فيها هي أعقد من أي خطأ في الاجراءات ووسائل عملنا في هذه القاعات .

إذا كان هنالك فشل ، فإنما هو نتيجة للاعتقاد في بعد النازي في السعي لتحقيق أهداف الميثاق . إنها تابعت للمواقف التي وضعت المصالح الضيقة والمزايا العاجلة فوق أهداف الميثاق وأرادت المنامة للضغوط ومناورات سياسة القوى . يجب أن نتحمل جميعا المسؤولية لنواحي القصور في المنامة واحترامها ، ولكننا نضع مسؤولية خاصة على تلك الدول الأعضاء ، لأنها عن طريق قوتها وقدراتها كانت وما زالت في موقف يسهل لها الاسهام في تحقيق اهداف وأغراض الامم المتحدة*.

* السيد لانغ (نيكاراغوا) ، نائب الرئيس ، تولى الرئاسة .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : بموافقة الجمعية سوف أفتح قوسين بسيطين أثناء المناقشة حتى نتيج الفرصة لممثل استراليا لكي يقدم تصحيحا نيابة عن الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 .

السيد لورانس ماكينتاير (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : انني ممتن لك ولأعضاء الجمعية للسماح لي بالحديث نيابة عن وفد بلادي بايجاز ولكي أشير الى تصويب صدر وينطبق على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749. وعنوانه " التسوية السلمية للمنازعات الدولية " ، والذي قدمته في ٦ كانون الأول / ديسمبر تحت بند جدول الأعمال الخاص بتعزيز دور الأمم المتحدة .

وكما قلت في مقدمتي لهذا المشروع في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، فان الذين اشتركوا في تبني المشروع يأملون أن القرار سوف يلقي موافقة عريضة من أعضاء الجمعية باعتباره مبادرة متواضعة تهدف الى تشجيع الدول الأعضاء للبحث في الامكانيات التي يتيحها الميثاق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية مثل تقصي الحقائق ، والوساطة ، والتوفيق ، والمفاوضات . وقد سررنا ، خلال الأيام القليلة الماضية للاستجابة المشجعة من جانب البلاد الأعضاء لهذه المبادرة . ومن خلال المناقشة أدركنا وجود رأي كبير في هذه الجمعية وهو أن الاشارة الخاصة " الى المنازعات على الحدود " في الديباجة ليست لازمة في هذه الديباجة ويمكن حذف هذه الاشارة دون مساس بهذه المنظمة ، لأن مثل هذه المنازعات على أية حال سوف تدخل في الأقسام العامة للمنازعات . لذلك نوافق على حذف كلمات " بما فيها المنازعات على الحدود وغيرها من المنازعات الاقليمية " .

وفي الوقت نفسه فاننا ننتهز الفرصة لكي نضيف الكلمات " بموجب ميثاق الأمم المتحدة " في الفقرة التنفيذية الأولى والتي تقرأ الآن كما يلي :

" تلفت انتباه الدول الى الهيئات القائمة لتسوية المنازعات الدولية بموجب ميثاق

الأمم المتحدة من أجل استتباب السلام العالمي وتوطيده " .

هذه الاضافات تتفق تماما مع أهداف الذين اشتركوا في تدعيم قرارات المشروع .

أدركنا أيضا في سياق مشاورتنا أن عدة وفود قد تساءلت عن الحاجة ازاء الاشارة الى

قرارات معينة في الفقرة العاملة الرابعة من مشروع القرار . وقد لاحظ الذين اشتركوا في هذا

المشروع وقرروا ترك الفقرة كما هي . ونود أن نوضح اهتمامنا بأن الأسباب التي دفعتنا لذلك هي أننا نعتبر أن الأجهزة لتسوية هذه المنازعات تتفق مع مشروع القرار . نحن لن نشير الى القرارات في حد ذاتها ولكن لأن التاريخ اللاحق والأجهزة التي أنشئت بمقتضاها تتعلق بأهداف قرارنا . والذين اشتركوا في تبني القرار يأملون بهذه التغييرات البسيطة اننا سوف نزيد من نسبة الموافقة على هذا القرار وخاصة أن يكون مقبولا لتلك الوفود التي اهتمت به اهتماما خاصا في الأيام القليلة الماضية ، ونأمل أن يجذب القرار أكبر تأييد ممكن .

السيد بوتين (غانا) (الكلمة بالانجليزية) : في الأسبوع الماضي دخلت هذه الجمعية في مناقشات حول بند أعتبره وفد بلادي شاعكا بالنسبة لتقوية هذه المنظمة والتصديق فيها . ولاستطيع المنظمة أن تأمل في أن تستمر في لعب الدور الذي أنشئت من أجله الا اذا تعرضت باستمرار للتمحيص الذي يهدف الى تعديل اجراءات عملها بما يعكس التغييرات الحالية والحقائق الحالية . والهدف من المناقشات التي كنا نجريها حول هذا البند منذ أن أدرج في جدول أعمالنا للمرة الأولى هو هذا بالضبط .

وخلال المناقشة في الأسبوع الماضي ، أدليت بكلمات سببت بعض القلق لمعظم الوفود بحق ، بما في ذلك وفد بلادي ، فيما يتعلق بمستقبل هذه المنظمة ودورها . ومع ذلك فان وفد بلادي اعتبر تلك البيانات جزءاً من عطية النقد الذاتي الضرورية ، واننا كنا نود أن تظل الأمم المتحدة أملاً لبقاء البشرية واننا نريد لها أن تستمر وفقا لما نص الميثاق ، " لتجنيب الأجيال القادمة من ويلات الحرب " فمن رأى وفد بلادي أن مثل هذا النقد للمنظمة ودورها سوف يكون عملا عقيما مالم نعرض سلوكنا وأعمالنا لنفس التمحيص الميكروسكوبي كما نفعل مع الآخرين .

هذه المنظمة عمرها الآن ٢٩ عاما . وخلال هذه الفترة فقد مرت بمراحل عديدة وواجهت عددا من المواقف التي تنطوي على أزمات ، واننا لم تنجح دائما في القضاء عليها بالكامل ، فعلى الأقل فقد منمتها من أن تتطور بدرجة تدمر البشرية . فاننا كانت طريقة اتخاذ قراراتها لم تكن كاملة دائما ، فذلك لأن المنظمة تتكون من دول لها المصلحة الخاصة ، وهذه المصالح قد لا تتفق مع مصالح الآخرين . وفي وقت من الأوقات كانت تتكيف فيه القرارات في هذه المنظمة بجو الحرب الباردة التي اتسمت به العلاقات الدولية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة خلال

تلك السنوات فان استخدام الأغلبية لتأييد المواقف ، والتي تنتقد الآن كانت من بين الأسلحة التي استخدمت في عملية اتخاذ القرارات في المنظمة . والآن نستطيع أن نتعاطف كلية مع تلك البلاد الأعضاء والتي كانت في الماضي ضحايا للقرارات التي كانت تتخذ باستغلال الأغلبية في ذلك الوقت . ولعدة سنوات ، فان جمهورية الصين الشعبية قد استبعدت من الأمم المتحدة وذلك بطبيعة الأغلبية التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، والتي كانت تستطيع أن تقرر ، وقررت أن القضية كانت قضية هامة تحتاج لأغلبية الثلثين بموجب المادة ٨٥ من لائحة الاجراءات . وكان من الصعب في أى صورة من الصور قبول القول بأن . ١ مليون يمثلون بلدا سكانه ٨٠٠ مليون .

الا أن هذه القضية رفضت العام تلو العام . ومن الحجج التي قيلت لاستبعاد الصين هي أن هذه البلد شنت حربا على الأمم المتحدة وانتهكت الميثاق . ماذا حدث لمبدأ عالمية التمثيل في هذه المنظمة في ذلك الوقت ؟ وبعد ذلك بعدة سنوات ، بعد قيام الأمم المتحدة بعدة سنوات ، فان المسائل المتعلقة بالاستعمار والسياسة العنصرية لا فريقيا الجنوبية كانت تعتبر من الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، ومنعت المناقشة في هذه القاعة حول الفصل الأول المادة ٢ (٧) من الميثاق . ان الشيء الغريب هو أنه خلال هذه الفترة حينما كانت الأغلبية في هذه المنظمة تستخدم لأهداف بلاد معينة ، فان الرأي العام في الولايات المتحدة لم يكن قلقا بمستقبل هذه المنظمة . ولم يكن من اللازم عندئذ البحث في دور ذلك البلد في هذه المنظمة . انني لا أوجه أى لوم لأى شخص لنواحي القصور في هذه المنظمة ، كما أنني لا أبرر أى نواحي قصور حالية اذا كان هنالك من عوامل المنظمة في الماضي ، ولكنني قدمت الجانب الآخر من الصورة على أمل أن يمكننا ذلك من أن نرى الصورة بكاملها . وقد فعلت ذلك لأن وفد بلادي يؤمن بأن أى تقييم مبني على حقائق محدودة أو حقيقة متحيزة سوف يكون خاطئا ولن يكون مجديا .

وخلال ال ٢٩ سنة هي عمر المنظمة فقد ازداد عدد أعضائها وأصبحت تهتم بقطاع عريض من القضايا التي تعكس العديد من المصالح التي يجب التوفيق بينها .

ان وفد بلادي ، يشترك في مبادئ الميثاق ويدافع عن أهدافه وسوف نكون آخر من يبذل أى جهد لتخريبه أو يحبط أهدافه . والحقيقة مع ذلك ، هي أن الميثاق بالرغم من أنه الوثيقة الأساسية لهذه المنظمة ، الا أنه وثيقة سياسية ، وهو يعكس الحقائق السياسية للوقت الذي صيغ فيه . ولا يبعث ذلك على الدهشة ، لأن هذه المنظمة هي أساسا منظمة سياسية . والوثيقة ليست هدفا في حد ذاتها ، ولكن المهم ليس الوثيقة في حد ذاتها ، ولكن الحقائق السياسية التي ينتظر أن تخدمها هذه الوثيقة واذا كانت الوثيقة لاتسمح بتحقيق الأهداف السياسية التي تنص عليها موادها فانها لاتساوى أكثر من قصاصة الورق التي كتبت عليها .

وفي تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام فان هذه الجمعية صوتت بأغلبية ساحقة ، باحالة مسألة العلاقات بين جنوب افريقيا وبين هذه المنظمة لمجلس الأمن لدراستها وقد اهتم مجلس الأمن بهذه القضية وتناولها مباشرة . لقد استمعنا الى كلمات عديدة تتحدث عن الطريقة التي انتهكت

بها جنوب افريقيا في الماضي وفي الحاضر مواد اساسية من الميثاق . وبالرغم من أن مشروع القسـرار الذى قدّم في نهاية المناقشة حظي بأغلبية ١٠ من أعضاء المجلس فان ذلك لم يجد لأنه صدر ضده فيتو من ثلاث دور وهو الأول من نوعه . تم ذلك ، بالرغم من الفصل الثالث ، المادة السادسة من الميثاق والتي تنص بوضوح على :

” ان عضو الأمم المتحدة الذى ينتهك باصرار المبادئ الواردة في الميثاق الحالـسي يمكن أن يطرد من المنظمة من جانب الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن ” .
ومن بين الأسباب المعطاه للعزوف على التقدم بحثل هذه التوصية ، أسباب لا يجدها وفد بلادى مقنعة ، وهي الحاجة الى الابقاء على عالمية التمثيل في المنظمة . وكما سألت في بداية هذه الكلمة ألم تكن حجة التمثيل قائمة أثناء السنوات التي استبعدت فيها جمهورية الصين الشعبية من المنظمة وهي البلد الذى يضم ٨٠٠ مليون من السكان ؟ أين كان مبدأ عالمية التمثيل حينما أنكر على كوريا الشمالية صفة المراقب في المنظمة ؟

وبالرغم من كل ذلك فان وفد بلادى كان يمكن أن يحترم المواقف التي اتخذتها البلاد الثلاثة المعنية في مجلس الأمن بشأن قضية جنوب أفريقيا . وعلى ضوء خلفية التعديل فان قرار حكومة العمال البريطانية ببيع طائرات الهليوكبتر الى جنوب افريقيا ، والتعاون بين جنوب افريقيا وبين بعض البلاد المتقدمة لانتاج الأسلحة ، فان المرء لا يسعه الا أن يلتمس أسبابا أخرى للمواقف خلاف الأسباب التي أعطيت لنا .

في رأى وفد بلادى ، فان هذه المنظمة لا يمكن تدعيمها بتوجيه اللوم لعثراتها أو التشكك في دورها من جانب ضمير المجتمع الدولي . نستطيع أن نفعل ذلك فقط عن طريق تأييد مخلص جماعسي لأهدافها وأمانيتها .

ومنذ أتاحت هذه الفرصة ، سوف أتحدث بايجاز الآن حول بعض المسائل المتعلقة باجراءات المنظمة . ان المادة ٣١ من لائحة الاجراءات تنص على انتخاب الرئيس وسبعة عشر نائب رئيس للجمعية العامة . وهذه الانتخابات تتم بموجب المادة ٩٢ التي تنص على مايلي :

” انه يجب أن تتم جميع الانتخابات بالاقتراع السرى . ولن تكون هنالك ترشيحات ” .

ومنذ تمت الموافقة على هذه الاجراءات ، برزت حقائق جديدة ، وهذه الحقائق اعترف بها في ملحق [القرار (١٩٩٠) د - ٢٨] الصادر في ١٧ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٣ والتي قررت مايلي :

” انه في انتخاب رئيس الجمعية العامة يجب أن يؤخذ في الاعتبار التناوب الجغرافي العادل لهذا المنصب ” .

ووضع الملحق أيضا نموذجاً للتمثيل الجغرافي . ومنذ ذلك الوقت فان عملية المجموعات الجغرافية في أعمال المنظمة تطورت وأصبحت اتفاقات معمولاً بها ، وكل سنة تم الاتفاق على المجموعة التي ينتخب منها الرئيس ، وهذا الاتفاق جعل انتخاب الرئيس ونائب الرئيس مضيعة للوقت ومهزلة . واقترح وفد بلادي أن نعني بتعديل المادة ٩٢ حتى نأخذ في الاعتبار الحقائق التي أوضحتها آنفا . هذه الملاحظات تنطبق بالمثل على انتخاب نواب الرئيس وسائر أعضاء مكاتب اللجان الأساسية لنفس الأسباب .

حينما تحدث وفد السويد في هذه المناقشة ، فان زميلي ، المحترم ، السفير أولوف رديك اقترح أن تنتخب الجمعية العامة أعضاء المكتب وتشكل لجنتها العامة في نهاية الدورة العامة السابقة أو في جلسة قصيرة في بداية العام . ووفد بلادي مقتنع بأن هذا الاقتراح له مزايا كثيرة ، ونحن نؤيده تماما . اننا نتوقع الكثير من هذه المنظمة واجراءاتنا يجب ألا تسمح لأي مرحلة أن تعوق القيام بأعمالنا بسرعة .

السيد ميلز (جامايكا) (الكلمة بالانجليزية): في نظر وفدي أنه من المناسب أن تُدرس الجمعية العامة في هذه المرحلة مسألة تعزيز دور المنظمة . وقد أتاحت لها هذه الفرصة بمناقشة البند الحالي في جدول أعمالنا . ان ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة يهم جامايكا لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً في دور الأمم المتحدة . وقد كانت لهذه المناقشة أهمية خاصة وخصوصاً بعد ما استمعناه من جانب وفد الولايات المتحدة .

اننا بالطبع مهتمين ولكن وفد بلادى لا يقبل القول بأن المنظمة في خطر كنتيجة للاتجاهات والقرارات الأخيرة . ان ما نشهده ونلمسه اليوم هو تغير واضح في المنظمة وهذا له أعمق الآثار ، وبالنسبة لنا فان هذا لا يشكل تهديداً ولكنه يشكل تحدياً يتيح الفرص من أجل تحسين منظمة الأمم المتحدة وذلك لصالح البلاد الأعضاء وهو تحد للبلاد القوية والغنية لظهور ايمانها في الأمم المتحدة والتي آمنوا بها في البداية .

ان هذا التغير كان لامناص منه واذ كانت له آثار بعيدة فان ذلك يرجع الى العمل من جانب واحد في الأيام الأولى من تاريخ الأمم المتحدة . وأرجو ألا ينكر أحد تأثير البلاد العظمى فسي العقدین الأولین من عمل المنظمة واستخدام هذا النفوذ لمصالحهم الخاصة . وآمل ألا يتشكك أحد في هذه الحقيقة وأن مفهوم الأمم المتحدة نفسها وما يمكن أن تفعله كان نتيجة لقيم ومفاهيم اليوم وذلك على أساس التجارب المريرة للحرب العالمية . ان المشاعر الانسانية والأمني التي أعرب عنها من جانب أولئك الذين اشتركوا في انشاء هذه المنظمة ، تستحق أطيب الثناء . وكذلك الايمان في الميثاق وفي الأمم المتحدة ، ولا يمكن أن نعبر عن أمني ومشاعر عدد كبير من البلاد والتي لم تكن في موقف يسمح لها بالمشاركة في انشاء هذه المنظمة . وما كان يستطیع أحد أن يتكهن بالتغيرات الكبيرة التي وقعت خلال الـ ٣٠ سنة الماضية أو يتصور مدى المشاركة التي كان يمكن أن تقدمها المنظمة نحو تحقيق هذه التغيرات . لذلك يمكن أن يقال ، أن التغيرات التي تحدث — وبعضها يسبب القلق لبعضنا — كانت نتيجة لاغنى عنها لعدد من العوامل بما في ذلك انشاء الأمم المتحدة . وهذه يجب أن تكون الحجة القوية لاستمرار هذه الهيئة ولاستمرار مراجعة دورها بضمير بغية دعمها لتلبية الاحتياجات البارزة .

ومن بين هذا هناك عامل رئيسي هو الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة خلال السنوات

الاثني عشرة الماضية . وبذلك حصل تغيير في المصالح والاهتمامات ووضعت قيود على المنظمة للضغط عليها وهي تحاول أن تتعايش مع كل ذلك . والآن دعنا ننظر الى موضوع النفوذ وتغيير أنماط القوة . ان الأغلبيات أو الأقليات يمكن أن تحصي بطرق مختلفة . نستطيع أن نحصي الرؤوس بمعنى ، أن نحصي سكان البلاد الأعضاء أو نحصي رؤساء الدول أو نحصي الدولارات أو أن نحصي الأسلحة . . في كل حالة سوف نصل الى مواقف مختلفة فيما يتعلق بالنفوذ الفعلي أو المحتمل . يمكن أن نتحدث عن سياسة القوة التي تمارس ثنائيا أو بطريقة أخرى ، يمكن أن نتحدث عن النفوذ الاقتصادي الذي يمارس بطرق عديدة ، يمكن أن نتحدث عن القوى العسكرية بكل ما تنطوي عليه ، ولكن بأى معيار فاننا بعيدين كل البعد عن عالم نجد فيه بلاد العالم الثالث قد حققت السيطرة في شؤونها الدولية .

وبالتأكيد في منظمة الأمم المتحدة ، فان هذه البلاد جاءت لكي تمارس نفوذا متزايدا أكثر مما كانت تفعل في الماضي وهذا ما يجب أن يتم . ولكن حتى داخل نظام الأمم المتحدة هناك طرق مفتوحة أمام ممارسة النفوذ والتي مازالت تعطي ميزة كبيرة للدول الكبرى القوية . هناك مؤسسات تشكل جزء من أسرة الأمم المتحدة والتي تعطي نفوذا عن طريق نظام التصويت للبلاد الغنية . وهناك حق الفيتو في مجلس الأمن ، وهناك وسائل أخرى .

ان وفد بلاد يشعر أنه من قبيل التبسيط الزائد أن نعتبر بلاد العالم الثالث في الأمم المتحدة كتلة أو أغلبية أو توما تيكية تعمل تلقائيا . صحيح بالنسبة لبعض القضايا الأساسية هناك صلة قوية من المصالح المشتركة بين هذه البلاد وهذه نتيجة حتمية للظروف التاريخية وغيرها . ان الهدف العريض لهذه البلاد هو القضاء على بعض القيود وبعض التحيزات والمظالم في النظام العالمي والذي كان يعمل ضد مصالحها . وقد نشأت حركة عدم الانحياز انطلاقا من كل هذه العوامل . ومع ذلك فهناك تنوع كبير في الآراء حول قضايا عديدة بين بلاد العالم الثالث ، وينعكس هذا في المواقف المختلفة التي يتخذونها . ومن الممكن اننا تم القضاء على كل المظالم وبأخذ هذه البلاد مكانتها العالمية ، فان هذا التنوع مقترنا بعملية التمثيل في الأمم المتحدة ، سوف تعطي طعما جديدا ودفعة عظيمة للمنظمة ، ولكن نأمل أن تبقى هذه الدول على ايمانها في المبادئ الأساسية وفي عزمها القوى على منع استمرار المظالم الخطيرة .

ان دارسو التاريخ والشؤون الدولية كانوا يركزون الاهتمام على طريقة عمل الأمم المتحدة ،

وكذلك على عمل البلاد سواء فرادى أو مجموعات داخل المنظمة . وسوف يكون بالامكان أن ننظر إلى ذلك بطريقة تبين أبعادها النسبية لكي نعرف الطريقة التي يمارس فيها النفود بنوايا ايجابية أو سلبية. ثم بعد ذلك بعشرة أو عشرين سنة سوف ينظر المراقبون الى هذا الوقت الذي نعيشه الآن ويصدرون أحكامهم . وأستطيع أن أقول أنه اذا أصبحت الأمم المتحدة جامدة فيما يتعلق بالقضايا فسوف يكون ذلك مدعاة للقلق على مستقبلها .

ان عملية تصفية الاستعمار وزيادة ادراك الحاجة الى ادخال تغييرات في العلاقات الاقتصادية العالمية ، مازالت هي مشاركة اهتمام الأمم المتحدة بل وتحتاج الى المزيد من اهتمامنا بما في ذلك الأزمات الاقتصادية العديدة واقامة نظام اقتصادى عالمي جديد ووضع نظام للمشاركة في ثروات قاع البحار ، والتحكم في البيئة لصالح شعوب العالم والقضاء على آخر بقايا الاستعمار . نحن نسعى الى وجود ضمانات للبلاد ضد التدخل في الشؤون الداخلية السياسية والاقتصادية ، ولجعل حقوقها في السيادة على مواردها حقيقة واقعة ، ولكن أجهزة الأمم المتحدة ليست مكيفة بما يفي بهذه الاحتياجات . وممن بين المهام الأساسية التي تواجهها مواثمة هذه المؤسسة لهذه الاحتياجات وهذه أفضل الطرق لدعم نظام الأمم المتحدة وضمان فاعلية عملها في المستقبل .

وفي مواجهة هذه المهام الهامة فان وفد بلادى يرى حاجة الأمم المتحدة لكي تتحرك ساحرة أحد هذه الصعوبات الى اتخاذ مواقف وظروف واجراءات تسهل مثل هذه المفاوضات . ونحن نعترف بمبدأ التكافل والمفاوضات على أساس يختلف تماما عما كان عليه في الماضي وعلى أساس هذه النظرية الجديدة يجب أن نسعى .

ووفد بلادى يود أن يؤكد لهذه البلاد التي تشعر بالقلق على مستقبل الأمم المتحدة ودورهم فيها أن مخاوفهم هي من صنعهم هم أنفسهم . وفي العهد الجديد الذى نتحرك اليه سوف نحتاج الى التعاون والصدق والقدرة الخلاقة لكل البلاد . على الأمم المتحدة أن تنتهج أسلوبا عمليا خلاقا ، وانما كانت تريد أن تنجح يجب أن تلقى تأييد كل البلاد الأعضاء . وفي هذا النطاق فاننا نعترف بالمساهمة التي قدمتها البلاد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة في مجالات عديدة ونعترف بمساهمات الدول التي أنشأت الأمم المتحدة وخاصة البلاد المتقدمة . ويجب أن نعترف بالتغيرات في التيمم والصلات والأدوار المتغيرة للبلاد فرادى أو مجموعات والتي يجب أن نتابعها حتما .

ويجب أن نعترف بمشاركة البلاد النامية في تطوير المنظمة . هذه البلاد التي لها مزايا مادية بدئية ولها دور متعاظم يمكن أن تلعبه في المستقبل أكثر مما لعبته في الماضي ، ولكن لن يبنى على نفس العلاقات والافتراضات التي كانت قائمة في الماضي . ويؤمن وفد بلادى أن تلك البلاد يمكن أن تجني الكثير من الدور الجديد المفتوح أمامها أكثر مما جنته من ممارسة النفوذ بالطريقة القديمة . ومن بين احتياجات هذا العهد الجديد ، هو أنه سوف يكون هنالك تفاهم عريض من جانب شعوب الدول الأعضاء حول القضية التي سوف تبحثها المنظمة ، وهذا يحتاج من ناحية نظاما أفضل للإعلام النظام داخل البلاد الأعضاء حول شؤون الأمم المتحدة ، وأكثر من هذا اشتراك أكبر من جانب الدول الأعضاء في وكالات المنظمة وفي المفاوضات التي سوف تجرى في أجهزة الأمم المتحدة ، وفي حالة البلاد الأكبر والتي لها قدرة أكبر لدعم الأمم المتحدة أو تعويقها ، واضح أن هنالك حاجة الى التفاهم .

لذلك ، فإن وفد بلادى يرى هذه الفرصة ، فرصة لإعادة تأكيد ثقتنا في نظام الأمم المتحدة وهزمنا على أن نعمل مع كل البلاد الأخرى لكي نجعلها منظمة فعالة لصالح شعوب العالم . ولذلك نؤيد الآراء والاقتراحات الواردة في مشروع القرار (A/L.748) ، ووفد بلادى اشترك في تبنيه . ونحن نؤيد أيضا الخطوة التي اتخذت في اللجنة السادسة للانتقال نحو إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة ، لأنه من رأينا ، فمن الأهمية الأولى ، وخاصة بعد جيل ، أن نسعى الى ضمان أن الميثاق يعكس في الواقع ، في كل الأوقات وفي كل الأزمان مصالح المجتمع الدولي ، ويتيح اطارا لحماية هذه المصالح .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أعلن أن كولومبيا اشتركت في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.749) ، وأود أن أؤكد أيضا أن أوغندا اشتركت أيضا في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.748) .

السيد زهاوى (العراق) (الكلمة بالانجليزية) : ان أى دراسة لتعزيز دور الأمم المتحدة يجب أن تقوم أساسا على المبادئ وقواعد المنظمة التي ظهرت في ديباجة الميثاق ، والتي ظهرت بعد ذلك أيضا في المادة الأولى . فاذا ما كانت لهذه الأهداف والقواعد أى هدف ، فان الديباجة والمادة الأولى يجب قبولهما . ويجب أن نحاول أن نثبت أن هدفنا هو احترام كافة نصوص المادة

الأولى ، وأن نبذل جهودنا معا لتنفيذها . ولا يكفي أبدا أن نذكر الفقرة الرابعة من المادة الأولى ، كما فعلت بعض الوفود هنا ، التي تقول بأن منظمة الأمم المتحدة يجب أن تكون مركزا لتنسيق المجتهدات ، وأن تتناسى الفقرات الأولى والثانية والثالثة لهذه المادة الأولى التي تعرف بالفعل هذه الأهداف . وكذلك فمن غير الواقعي أن نطلب من الجمعية العامة أن تمارس التسامح والتعايش السلمي ، بينما تواجه المنظمة مواقف متفجرة أهملت فيها كل المبادئ الأخرى للميثاق منذ بداية انشاء المنظمة ، وما زالت تنتهك حتى اليوم .

إذا ما كانت قدرات الأمم المتحدة كجهاز للتعاون الدولي قد تستبعد ، وإذا ما اختصرت فاعليتها ، فان ذلك لأن بعض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمنا قد أهملت عن عمد ، أو انتهكت بطريقة متعمدة لسنوات طويلة . ان المجالات والأقاليم التي أهملت فيها هذه المبادئ والقواعد قد أصبحت مجالات تمثل بؤرات لمرض منظمنا هنا .

ومن الغريب أن القوى الغربية تستبعد قرارات قد اتخذت في حالات انتهكت فيها مبادئ الميثاق . ان أهداف المنظمة لم تكن أهدافا تدافع عن مصالح عدد من الدول أو عن دولة بعينها ، ولكن كانت ترمي الى تحقيق حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي التمتع بحقوق الانسان دون أى تمييز للجنس أو اللون .

ومن الغريب أن الممثلين الغربيين الذين انتقدوا قراراتنا بشأن فلسطين يتحدثون الآن عن الأغلبية العددية للجمعية ، والتي في رأيهم لا تمثل الا جانبا صغيرا من العالم . ان الجمعية ليست جهازا تشريعيا ، لأن المنظمة تتخذ قرارات بالفعل ، وقد قيل لنا الكثير ليثبتوا أنه اذا ماتم احترام مبادئ الميثاق ، فان هذه المسألة كان يجب مناقشتها في مجلس الأمن . وقد قيل أيضا أن أى انتهاك للميثاق يقلل من هيبة المنظمة في النظام العالمي ، وقيل أيضا أنه اذا ما أرادت الأغلبية أن تحترم من الجميع ، فانها يجب أن تمارس ارادتها وفقا لبعض القواعد القانونية .

كم كانت هذه التصريحات خالية من كل معنى ، وتتسم بالنفاق بالنسبة للذين يعرفون الأسباب التي من أجلها لازالت الأمم المتحدة تتناول حتى الآن مشكلة فلسطين وبالنسبة للذين يعرفون كم أهملت مبادئ الميثاق فيما يتعلق بفلسطين ، وكم تحولت كل القرارات الى مهزلة فيما يتعلق بهذا الموضوع . فما هو حق الجمعية العامة في تقسيم بلد ؟ أى مادة تتيح خلق بلد

جديد بالرغم من المعارضة والمقاومة المسلحة لأغلبية سكان هذا البلد ؟ وما هي نصوص الميثاق التي تسمح لمنظمة الأمم المتحدة أن تعطي جزءاً من هذا الاقليم لأقلية دينية من المهاجرين ؟ وقد تحدث متحدثون آخرون عن القرارات الظالمة للجمعية العامة التي كانت ترمي الى تقسيم فلسطين . ان التدابير التي سبقت اتخاذ مثل هذا القرار قد وصفها ببلاغة الجنرال كارلوس روميلو من الفلبين ، والسير زافيولا خان من باكستان ، ويكفي أن أذكر هنا جملة واحدة من مذكرات جيمس فوريسثال الذي كان وزيراً للدفاع هنا في الولايات المتحدة والذي يمكن أن يرد على الكثير من ادعاءات مندوب الولايات المتحدة . ففي صفحة ٣٦٣ من ذكريات فوريسثال ، نجد ما يلي :

” ان الطرق المستخدمة لممارسة ضغوط على الأمم الأخرى الأعضاء في الجمعية العامة قد أصبحت فاضحة ” .

وعندما كانت الجمعية العامة تدرس مسألة فلسطين في سنة ١٩٤٧ ، فقد كان هناك تصويت قد نسيه الجميع تقريباً اليوم ، ولكنه كان تصويتاً أساسياً . ان الوفد العراقي ، وبعض الوفود العربية التي كانت موجودة في الجمعية العامة في سنة ١٩٤٧ قد طلبت مرات عديدة من الجمعية العامة أن تحيل الجوانب القانونية لفلسطين بما في ذلك مسألة اختصاص الأمم المتحدة في فرض مشروع التقسيم ، الى محكمة العدل الدولية لاتخاذ رأى استشاري ، ولكن القوى السياسية التي كانت تحاول في ذلك الوقت أن تحصل على تصويت من أجل التقسيم لم تكن ترغب أبداً أن ترى أيديها مقيدة بقرار من محكمة العدل الدولية ، وقد نجحت في كل مرة أن ترفض بالتصويت كل طلب لاحالة هذه القضية الى محكمة العدل الدولية .

والمسألة هي أن نعرف اذا ما كانت الأمم المتحدة لها سلطة في تقسيم فلسطين قد وضعت للتصويت ، فان القرار الذى يؤكد أن الجمعية العامة لها هذا الاختصاص قد تم تأييدها ب ٢١ صوتا ضد ٢٠ صوتا . والذين يتحدثون الآن عن الأغلبية نقول لهم أن أعضاء الجمعية العامة في سنة ١٩٤٧ كانوا ٥٧ عضوا ، وكان ٢١ فقط من هؤلاء الأعضاء رأوا أن من اختصاص الأمم المتحدة تقسيم فلسطين ، أما الأعضاء الآخريين الذين كانوا يمثلون الأغلبية الحقيقية لم يكونوا راضين أبدا عن ذلك ، وبالرغم من ذلك فقد قسمت الأمم المتحدة فلسطين .

وكم كان السفير سكالى على حق عندما أعلن هنا في الجمعية العامة أن :

" أخطاء الأمم المتحدة ما زالت حاضرة في الأذهان وتسبب الكثير من المرارة للذين

كانوا ضحايا الظلم " . (A/PV.2307, P.53) .

ان فلسطين وجنوب افريقيا مثالان واضحان على ذلك ، والعدل يتطلب من الذين كانوا مسؤولين عن هذه الأعمال أن يخضعوا لضغط الأغلبية الآن لاعادة الموقف ، ولكن هذه الأغلبية لم تعد تنعم بتأييد الجمعية الآن ، بالرغم من أن المتسببين قد قاموا بانتهاكات كثيرة من نصوص الميثاق ومن قرارات الأمم المتحدة .

ان الجمعية العامة لم تتعرض وحدها للهجوم ، فان اليونسكو أيضا يتهم اتهامات كثيرة لأنه جرؤ على عدم تشجيع الاسرائيليين في محاولاتهم لتدمير المدينة المقدسة وتهويدها وأذكر في هذا الصدد حديث اثنين من الموظفين المعنيين بهذا الأمر في اليونسكو . ويجب العودة الى مصادر أخرى للاعلام ، غير الصحافة الأمريكية ، لأن نعرف تماما ما قالوه لأن حديث هذين الموظفين - بالطبع - لم يرغب الصهاينة هنا ، فان " التايمز " في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر نشرت مايلي :

" ان السيد رينيه ناخييو ، المدير العام السابق لليونسكو قد حلل المسألة العربية ضد المحاولات الاسرائيلية في تهويد القدس . وفي رأيه أن التغيرات التي وقعت في هذه المدينة منذ سنة ١٩٦٧ هي تغيرات خطيرة للغاية ، وانا ما استمرت هذه المحاولات من جانب السلطات الاسرائيلية ، فانها يمكن أن تدمر الطبيعة التاريخية لهذه المدينة " . والسيد أمادو ميو المدير العام الحالي لليونسكو قال مايلي ، وذلك وفقا لجريدة " التايمز " في لندن في ٧ كانون الأول / ديسمبر ؛

" لقد تحدثوا عن أن ادخال السياسة في اليونسكو، كما لو أن اليونسكو لم تتم على قرارات سياسية ، وأن الوفود الذين يأتون في الجمعية العامة يمثلون حكومات ، ومن الطبيعي أن المشكلات التي تشغل العالم اليوم تنعكس في مناقشاتهم " .
ومن الغريب ، أنه عندما كانت اليونسكو تهاجم هنا في هذه الجمعية صباح يوم الجمعة ، عرض فيلم في مكتبة الأمم المتحدة هنا يتناول الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . وقد عرض هذا الفيلم بناء على طلب اللجنة السياسية الخاصة ، ولم يحضر أى مندوب غربي من الذين هاجموا اليونسكو هذا الفيلم . وقد عرض فيلم آخر عن القدس يوم الاثنين بعد الظهر ، ومرة أخرى لم أرى أى ممثل لبلد غربي . بل انني أتساءل انا ما كان ذلك الموقف هو مقاطعة رسمية من جانب هذه الدول .

ان جريدة " التايمز " في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، التي ذكرتها منذ لحظات قد نشرت بالصدفة مقالا هاما آخر عن القدس . ولم يكن مقالا كبيرا ، ولكنه كان ذا مغزى كبير ، وتقول فيه أن :
" تمثال للمسيح قد انتزع من مكانه الأصلي في القدس ، وكذلك تم نقل تمثال آخر للمسيح من مكانه المرموق في القدس وابتعد عن المدينة القديمة بعد نقاش حاد بين بعض رجال الدين والسلطات السياسية ، وكان هذا التمثال من عمل مئال عربي ، وكان يوجد في حديقة هذا المئال الذي لم يكن قد انتهى من نحته بعد فهو جرم التمثال وشوهه . وقد حدث ذلك اثر شكوى تقدم بها بعض اليهود الأرثوذكس ،

" ولهذا تم نقل هذا التمثال الى مكان آخر في تموز / يوليو من العام الماضي ، وتميل لرجال الدين المسيحيين أنه لم يكن من حقهم اقامة هذا التمثال الا بعد الحصول على التصريح الرسمي لذلك .

" والآن فقد طلب بالفعل رجال الدين هذا التصريح الرسمي ، ولكن نزع هذا التمثال ووضع في مكان مطلق حتى لا يراه الآخرون من مسافة بعيدة ، ورفعت الحوائط حوله بثلاثة أمتار " .
وقد تم اخفاء هذا التمثال للمسيح ، لأنه في رأيهم لا يتفق مع القواعد التي وضعتها سلطات الاحتلال ، ومن ناحية أخرى نجد المدينة كلها وهي تختنق تدريجيا في هذا الجو .

وقد قال لنا مندوب الولايات المتحدة مانصه :

” بينما تنتهي الآن الدورة التاسعة والعشرون ، فهناك مواطنون أمريكيون كثيرون

يتساءلون عن دور المنظمة ” . (A/PV.2307,P.51) .

وقال :

” ان الشعب الأمريكي والكونغرس لا يرون أن القرارات التي اتخذتها الدورة التاسعة

والعشرون للجمعية العامة والتي تتعلق بالشرق الأوسط وجنوب افريقيا ، لا يمكن أن تكون

متفقة مع روح ونص الميثاق . ان هذه القرارات لا تتفق مع الأهداف التي أنشئت من أجلها

منظمة الأمم المتحدة ” . (Ibid.,PP.53-55) .

وأريد أن أقول ، أن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، منذ بداية أعمالها قد

اتهمت اتهامات عديدة من جانب الولايات المتحدة . وان وفدى يؤيد ما قاله السيد مندوب كينيا بعد

ظهر اليوم ، واننا لانرى أن الرأي العام الأمريكي له القدرة على معرفة الوقائع التي أدت الى هذه

القرارات ، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع فلسطين . فاذا ما نشرت الوقائع فان الشعب الأمريكي سوف

يكون أكثر قلقا مما أبداه بالنسبة لفيتنام .

بالنسبة لما قاله السناتور فولبرايت ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، والجنرال براون ، رئيس الأركان فيما يتعلق بالمساعدات التي يقدمها الكونجرس لدولة اسرائيل ، فاني لا أذكرها هنا ولكنها اثارت غضبا كبيرا في الصحافة ورد فعل قوى . ولكن أريد أن أقول ما قاله السفير شارلز يوست ، ممثل الولايات المتحدة في الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ ، والذي أصبح بعد ذلك الممثل الدائم منذ ١٩٦٩ الى ١٩٧١ . في كتاب نشره هنا في سنة ١٩٧٢ ، فان السيد يوست قال في صفحة ١٤ ما يلي :

" هناك شكل جيد للإطاعة توجبه السياسة الخارجية والناجمة عن عناصر داخلية ومجموعات ضغط قوية تعمل بما تدعيه انه في المصلحة القومية ولكنها تستوحىها من حكومة أجنبية تقوم بينها وبين هذه المجموعات الضاغطة مصالح اقتصادية . ومن الأمثلة التي ذكرناها هنا ، مثال الصين ، وأخيرا المجموعة القوية التي كانت تعمل لتأييد اسرائيل والتي كانت تتلقى تعليماتها من السفارة الاسرائيلية والتي كانت تحصل على كل الأغلبية المطلوبة في الكونجرس الأمريكي " .

وعندما تحدث عن مصالح أخرى تمارس ضغطا على السياسة الخارجية الأمريكية فان السيد يوست قال :

" انه في نهاية ١٩٧١ ، فان مجموعة تعمل في صناعة الكروم قد استطاعت أن تتغلب الكونجرس ، أن يلغي قرار عدم استيراد الكروم من روديسيا ، وفقا للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في ذلك الوقت مما أثار غضب الدول الافريقية " .

ان تصريحات السيد يوست تتسم بالطبيعة الحقيقية لاتجاهات الكونجرس الأمريكي . ولكن الجمعية العامة لاتخضع أبدا للقوى التي تخضع لها واشنطنون .

ان وفدي كان يأمل أن الجمعية العامة سوف تسمع مقترحات بناءة لتعزيز دور الأمم المتحدة . ولكن العكس ، هو الذي حدث فقد استمعنا الى تبادل للتهديدات ، وللانتقادات والشكوى الخاصة المتعلقة بفلسطين وبنوب افريقيا . ان الموقف في جنوب افريقيا وفي الشرق الأوسط قد تدهور كثيرا منذ أن ظهر تردد الجمعية العامة ومجلس الأمن في تطبيق قرارات الأمم المتحدة تنفيذاً فعلاً في هاتين المنطقتين . ان المدافعين عن النظم العنصرية - في بريتوريا وفي القدس - قد

على ما نقلت في كتابه "الأمم المتحدة والشرق الأوسط" ، فان السيد زهاوي قد شارك في العديد من المناقشات

عارضوا كل قرار من جانب مجلس الأمن الى حد أن المجلس اليوم يبدو عاجزا عن القيام بمسؤولياته . في ١٩٧٢ ، فان عضوا دائما في المجلس امتنع عند ادانة سياسة التمييز العنصرى ، وكان هناك عضو دائم آخر قد تقدم بحق الاعتراض ضد قرار اتخذ ضد اسرائيل لأن مجلس الأمن كان قد قرر منذ عام ١٩٤٨ وعندما لجأت اسرائيل الى الأعمال الانتقامية ان هذه الأعمال غير مشروعة . والأمم المتحدة التي لم تستطع حتى الآن ، ان تمنع العدوان فانها لاتستطيع حتى أن تدينها اليوم . ومن المؤسف أن نشجع المعتدين على الاستمرار في عدوانهم بهذه الطريقة .

وختاما ، أريد أن أقدم الملاحظتين التاليتين :

أولا ، ان الأمم المتحدة تملك قوى كبيرة وفقا للميثاق لتضمن احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يحاول حتى الآن أن يمارس بطريقة فعالة مسؤولياته وفقا للميثاق . وحتى يستطيع مجلس الأمن أن يضمن احترام قراراته وفقا لمبادئ العدالة وأهداف الميثاق فاننا لانستطيع أن نعزز دور الأمم المتحدة .

ثانيا ، وقبل أن أختتم أود أن أذكر الرأي الذى أبداه داج همرشولد في أيلول/سبتمبر

١٩٦١ في مجلة الأمم المتحدة العدد الثامن فقد كتب :

” ان الذين يضمنون السكينة في سربيل فعالية الأمم المتحدة يجب أن يتحملوا مسؤولية المودة

الى الموقف الذى وجدت فيه الحكومات نفسها قبل ذلك بعد الحرب العالمية الأولى . ”

أخيرا ، أود أن أعلن أن وفدى قد قرأ أن ينضم الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة

A/L.748 الذى قدّم هنا من جانب مندوب رومانيا .

السيد دى جيرينجود (فرنسا) (الكلمة بالانجليزية) : ان حجم المناقشة التي بدأت يوم

الجمعة الماضي يظهر الى أى مدى كان من المناسب أن تقوم مثل هذه المناقشة . انني ان أتحدث

مرة أخرى وأتحدث ضمن آخر المتحدثين فانني أريد أن أحيي المتحدثين الكثيرين من المجموعات كلها

الذين استطاعوا أن يضمنوا لمناقشتهم هذا المستوى الذى تستحقه . وكما لاحظ أحد زملائنا وهو

مندوب اندونيسيا الموقر، فانه من الأصح أن نفسر وأن نتحدث عن الاختلافات بدلا من الشكوى فسي

الكواليس ، ويسعدني أيضا أن ألاحظ مع مندوب ايران أن أعمالنا قد أظهرت العديد من نقاط

الاتقاء .

ومن المواضيع الهامة الرئيسية لهذه المناقشة هي الصلات القائمة بين الأغلبية والأقلية .
ان الوفد الفرنسي الذى استمع باهتمام الى ملاحظات الجميع يسمح لنفسه بأن يذكر أنه لم يؤيد
أو يعارض أحد المجموعتين . وكل ما أردنا هو أن نسجل وجود المشاكل الاقتصادية التي تواجهها
الأغلبية الحالية ولكن هذه الحقيقة لا تستبعد ظهور أغليات حسب المواضيع الكبرى الأخرى التي
تتناولها الجمعية .

وقد كانت هناك مقارنات بين الأغلبية القديمة والأغلبية الحالية ، والمناقشة التي دارت على هذه النقطة لم تكن مقنعة في رأبي ، وأريد أن ألاحظ أن الأغلبية والأقلية في الخمسينات كانت تعيش في جو من الحرب الباردة ؛ وان الأمم المتحدة منذ ٢٠ عاما كانت منظمة متعسرة ولم تكن ممّلة ، ودانت تتسم بما اتسمت به الفترة التي أقامت الحرب العالمية الثانية ، ويجب أن يكون عملنا أفضل من ذلك اليوم .

ومن واجبنا أن نفعل ذلك ، لأنه بفضل دخول عشرات كبيرة من بلاد العالم الثالث ، أصبحت الأمم المتحدة تتسم بطابع العالمية اليوم ، وثانيا لأن مشكلات كثيرة لم تكن تدركها مجموعة الدول في بداية حياة الأمم المتحدة أصبحت واضحة للجميع الآن ، وأخيرا لأن الانفراج من شأنه أن يسهل من الحوار بيننا .

بدلا من تبادل الاتهامات عن دكتاتورية الأغلبية أو دكتاتورية الأقلية ، يجب أن نحاول أن ننظم علاقاتنا بروح بناءة أيأ كانت المجموعات الجغرافية التي تنتمي إليها ، واذما كنت قد فهمت تماما ، فقد دعانا الى ذلك معظم المتحدثين الذين سبقوني .

وهل أنا بحاجة لأن أكرر أن وفدي يهنيء نفسه للاشتراك الفعال والمثمر في مجموعة دول عدم الانحياز ، وفي مجموعة دول ال ٧٧ في مناقشة المشكلات المختلفة التي تناقشها الأمم المتحدة . لقد قلت بالفعل يوم الجمعة الماضي ، أن الأمم المتحدة هي محفل سياسي وضروري ومفيد . ان الأغلبية تعرب عن قلقها في هذا المحفل ، وتساعد بذلك الدول الأخرى على ادراك مشاكلها التي تصبح في نهاية الأمر مشكلات الجماعة الدولية كلها .

اننا نعيش في عالم متدافل ، وذلك يحمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف مسؤوليات جديدة ، ويعمل منظماتنا مسؤوليات جديدة . وأقترح هنا تعريفا أكثر تحديدا لأهداف الميثاق ، وهو أن ننظم تدافلنا وذلك بالتنسيق بين مصالحنا ، وأيأ كانت التحفظات التي أيديت عن أنشطة الأمم المتحدة المختلفة ، فقد اعترف كل المتحدثين الذين سبقوني بضرورة ذلك .

ولن أعود الى الانتقادات الخاصة بطرق المفاوضة للوصول الى نظام اقتصادي جديد ، ولم أكن سعيدا عندما تحدثت في الجمعية العامة ، والذي امتنع فيه الوفد الفرنسي عن التصويت لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية ، واضطر الى التصويت على قرارات أخرى لم يكن مقتنعا بها

تماما ، ولم نكن في ذلك نريد أن نحمي مصالحنا فقط ، ولكن نريد أن نحافظ على القواعد اللازمة لأي نظام ، سواء أكان قديما أو جديدا . ان أى نظام اقتصادى يفترض الاشتراك من جانب كافة الهيئات الاقتصادية سواء أكانت تلك هي الدول المنتجة أو المستهلكة أو المستثمرة ، وكيف يمكن في مثل هذا المضمون أن تقوم أغلبية لتفرض :

” أنه في ممارسة بعض الحقوق ” — ومنها حق التأميم — ” فان الدول سوف تقوم

بالتزاماتها الدولية الخاصة ” . (A/PV.2316, P.16) .

وكيف يمكن للدول التي تحاول أن توجد الاستثمارات اللازمة لتنميتها أن تثبط من همة الذين يريدون أن يساعدونها . ذلك مثل من الأمثلة ، واذنا ما ذكرته هنا ، فهو لأنه يظهر ما قلته المرة الأولى عندما تحدثت .

وانا كنا رفضنا تأييد بعض المواقف المتطرفة ، فان ذلك لا يمنع فرنسا من الاهتمام بكل ما يقال هنا ، والاجابة على اقتراح ذل شريك في مجموعتنا ، والاشتراك في وضع الاتفاقيات التي تخدم مصالحنا المشتركة .

ان تبادل وجهات نظرنا يجب أن تكون صريحة ومستمرة ومفتوحة وحررة بقدر الامكان . وانني أتساءل في هذا الصدد ، اذا ما كان من الطبيعي أن يقال أنه يفرض على منظماتنا قرارات تمت في خارج المنظمة ، وأطلب من الدول جميعها ألا تهمل الحوار ، وضرورة اجرائه .

وقد لاحظت باهتمام كبير أن ذل المتحدثين الذين سبقوني قد اعترفوا بفائدة التشاور المستمر ، وسوف أكرر مرة أخرى النداء الذى وجهته في الأسبوع الماضى من أن الأغلبية يجب أن تتيح الجو لاجاد مناقشات حررة وموضوعية لضمان مثل هذا التشاور . وانني أفعل اليوم وأنا واثق ، بل وآمل أن يلبي هذا النداء ، وانني أفهم تماما أن هناك واجبات يفرضها التضامن .

وأفهم أن الدول التسعة الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والدول الخربية تواجهه مشكلات متشابهة ، ومع ذلك فان تضامنا أعلا يجب أن يسود ويفرض علينا ألا نتخذ مواقف أيديولوجية تتجاهل طبيعة التكافل في عالمنا هذا .

ان القلق الذى أعربت عنه يوم ٦ كانون أول / ديسمبر ، كان يتعلق بمستقبل مناقشاتنا ، سواء أكان الأمر يتعلق بمسائل اقتصادية أو سياسية ، وقد اعترفت واعترفت وفود أخرى بالقيود التي

يفرضها السيادة على دولنا ، لكنني لا أناقش شرعية هذه المناقشات . ان المناقشة التي خصصناها لفلسطين قد أيدتها فرنسا ، التي كانت تأخذ في اعتبارها الواقع في هذا الموضوع ، وفي مواضيع أخرى ، وقد أكدت أيضا الفروق التي يجب أن نضعها بين اختصاصات الجمعية العامة واختصاصات مجلس الأمن .

لقد انتقد بعض المتحدثين حق الاعتراض ، وموقف الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، واني لا أستطيع أن أؤيدهم ، لأن ذلك قد يؤدي الى مواجهة خطيرة بين هيئتين رئيسيتين في منظماتنا .

أما مجال الحديث والخاص بالمجال الاقتصادي ، فاني أقول أن الوفد الفرنسي لا يريد أن يجد نفسه في نفس الموقف الذي وجد فيه نفسه في نيسان / ابريل الماضي ، حينما لم يستطع أن يدافع عن مشروعين بسبب وجود الأغلبية ، وقد قال السفير رحال ، أنه ما من حق أحد أن يـكـتم صوت العقل ، واني أؤيده في ذلك .

ان هذه المرحلة تتطلب منا مجهودات كبيرة ، وموقفنا واضح للغاية ، ونذكر هنا بالبرنامج الكبير الذي اقترحه في ٢٣ أيلول / سبتمبر الماضي ، وزير الخارجية الفرنسي الذي قال :

” ان الأمم المتحدة . . . لها الاختصاص . . . في ايجاد ” مفهوم ” جديد لاقتصاديات

عالمنا هذا ” . (الجلسة العامة ٢٢٣٨ ص - ٦٢)

ان كثيرا من الوفود التي سبقتني قد أكدت أن العالم قد تغير كثيرا منذ عام ١٩٤٥ . وانني أدرك ذلك تماما أكثر من أى شخص آخر ، وأدرك تماما الدور الذى لعبته منظماتنا في هذه التغييرات وفي وجود التوازن الجديد الذى وجد الآن وهو الانفراج ، وتصفية الاستعمار ، وإدراك الواقع الاقتصادى الجديد — وهي تغييرات كبيرة اتسم بها عصرنا ساهمت فيها الأمم المتحدة مساهمة كبيرة للغاية .

وانا ما كانت هناك صحافة ، ليس في هذا البلد فقط ، ولكن في بعض أماكن أخرى من العالم فان ذلك لا يغير من الوقائع التي سوف يسجلها التاريخ والتي اعترفت بها حكومتى تماما . ان منظماتنا عليها أن تقوم بدورها اللازم والضرورى وهي تحتاج الى كل أعضائها في ذلك — و— الذين أسسوها أو الدول الجديدة التي تنضم كل يوم اليها .

انني ممتن فعلا للسفير دريس الذى ذكر أس في حديثه الهام نص الادليس ستيفينسن الذى وصف محفل الأمم المتحدة :

” كمجالنا الطبيعي الذى يجب أن نعمل فيه وأن يكون لنا شجاعة في بناء شيء ولو لم يكن كاملا ” .

ان فرنسا تريد أن تصنع يلدا شابا ومفتوحا للحوار الذى يفرضه عصرنا الحالى . ولهذا فانها تؤمن بالأمم المتحدة كما أكدت في البيان الذى انهى محادثات الرئيس جيسكار ديستان مع سكرتير الحزب الشيوعي السوفييتي بريزنييف . وسوف تؤيد فرنسا باستمرار دور الأمم المتحدة عندما تخدم أيضا تطور الهياكل القائمة في عالمنا هذا وحينما تدافع أيضا عن السلام والأمن الدوليين .

ان هذه المناقشة التي تنتهي الآن كانت من أفيد مناقشات الدورة فسوف تسمح لتحديد مسؤولياتنا وامكانياتنا . ولكن أيضا التزاماتنا في وقت يأخذ فيه الجماعة الدولية للأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجهها والتي توجد هناك خطورة تشير الى تدهورها . فان ذلك يجب أن يدفعنا الى أن نبذل مجهودات جديدة وأن نسمح لدوراتنا المقبلة وخاصة الدورة السابعة الخاصة التي سوف تسيق دورتنا الثلاثين ، أن تكون ثمرة في هذا الجو من التفاهم ومن التعاون الذى لا يجب أن يتوقف أبدا في مناقشاتنا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الآن الى المتحدث الأخير في المناقشة العامة .
 أعطي الكلمة للسيد ممثل الهند الذي يود أن يلقي بيان موجز حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلدى يطلب الكلمة لتوضيح موقفه فيما يتعلق بمشروعي القرارين المعروفين على الجمعية .
 سوف نصوت لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 .
 وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 والذي قدمه سعادة سفير استراليا ، فنجد أنه يتعلق " بتسوية سلمية للمنازعات الدولية " . فهذا موضوع بالغ الأهمية ولذلك يستحق أكبر قدر ممكن من العناية . لقد قرأنا هذه الوثيقة بمنتهى العناية ووجدنا أن مشروع القرار يشرح الوثائق العديدة المتوفرة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وكذلك المادة ٣٣ من الميثاق في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ويستلقت مشروع القرار الانتباه الى الفقرة ٢٤ من الميثاق ، والتي تضع على مجلس الأمن المسؤولية الأولى لصيانة السلم .

نحن لانتعز على فقرات الديباجة في هذا المشروع . ولكن لدينا تحفظات عديدة فيما يتعلق بالفقرات التنفيذية والمتعلقة بصفة خاصة بالولاية الالزامية لمحكمة العدل الدولية ، وهناك تحفظات بشأن بعض الأساليب والوسائل المتاحة خارج الميثاق ، والتي قد تنبع من الاتفاقيات الغير متكافئة . ومع ذلك ، فان أقوى تحفظاتنا تنصب على الفقرة الفرعية الرابعة :
 " التي تطلب من الأمين العام أن يعد تقريرا مستكملا بالتطورات المستجدة عن تنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتسوية المنازعات الدولية سلميا " .

وبعبارة أخرى ، على السكرتير العام أن يعد تقريرا حول تنفيذ - وأشدد على كلمة تنفيذ - أحكام الفصل السادس من الميثاق . وفي رأينا ، فان هذا يبدو أنه ولاية تغطي الفترة من بداية الأمم المتحدة حتى اليوم . وعلاوة على ذلك ، فان تقرير السكرتير العام سوف يتناول جميع المنازعات الدولية التي عرضت على الأمم المتحدة وكيف تمت تسويتها وما الى ذلك عن طريق تطبيق الوسائل والأساليب المختلفة للتسوية السلمية والمنصوص عليها في الفصل السادس .

ان معنى ذلك، اننا سوف نتلقى من السكرتير العام دراسة مستفيضة لكل نزاع عالمي في اطار الفصل السادس من الميثاق . والسؤال الذى يدور في ذهني هو ماذا نجني من هذا التقرير في المحافظة على السلام ؟ وما هو تأثير عملية تشريح بعض الوثائق حول المنازعات التي لم تحل ولكنها منازعات كاملة ؟ هل يخلق مثل هذا التقرير مزيدا من الخلافات ومزيدا من الصعوبات ؟ هل توقظ القضايا النائمة الآن ؟ أليس من الأوفق أن ندع الفتنة نائمة .

في الواقع ، أجد أن الفقرة الرابعة ليس لها جدوى عملية وفائدتها اكااديمية فقط ولكنها يمكن أن تستخدم بطريقة تخلق مشكلات أكثر مما تحل . وأنا واثق من أن هذا ليس هدف الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار ، ولكنني أخشى أن الفقرة الرابعة من القرار كما صيغت ، يمكن أن تؤدي الى مواقف بالغة الصعوبة في المستقبل .

لذلك فاننا نطلب تصويتا منفصلا على الفقرة التنفيذية الرابعة ، والتي كما قلت ، نعتبرها غير ضرورية بالنسبة للهدف الأساسي للميثاق ويمكن أن تسبب ضررا أكثر من نفعها . وسوف نكون معنيين للأسباب السابق ايرادها للتصويت ضد الفقرة العاملة الرابعة ، أما بالنسبة للقرار ككل سوف نمتنع عن التصويت .

السيد جارسيا رويلس (المكسيك) (الكلمة بالأسبانية) : منذ لحظة مضت استمعت الى السيد ممثل فرنسا ، السفير دى جيرينجود ، وقد وجه سؤالاً - وهو في الواقع يبدو أنه من قبيل الكلام الخطابي - ومن اللازم أن نوضح النقطة التي أشار اليها .

إذا كنت قد فهمت جيداً ، فلقد سألت كيف يكون بالامكان أن نرفض أن نضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية نصاً يدعو الى الوفاء بالالتزامات الدولية . وأود أن أوضح أن هذه الإشارة قد ضمنت في الميثاق في المكان المناسب - وذلك ، في الفصل (١) ، وعنوانه " المبادئ الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية " . وهذا الفصل يبدأ بالقول :

" ان العلاقات الاقتصادية والسياسية وغيرها بين الدول سوف تحكمها المبادئ التالية " ثم أوردنا بعد ذلك المبادئ الأساسية . ان الفقرة (١) تقول :

" الوفاء بالالتزامات الدولية " .

وأود أن أذكر أيضاً ، حتى يكون لدينا نظرة ملائمة للموضوع ، فان المادة ٣٣ من الميثاق في الفقرة (٢) فيما يتعلق بأحكام الميثاق نفسه ، تنص على ما يلي :

" ان أحكام هذا الميثاق مترابطة في تفسيرها وتطبيقها ويجب أن يفهم كل حكم منها في سياق الأحكام الأخرى " .

أعتقد أن البيانات التي أعطيتهما قد تزيل أى شكوك قد تكون في ذهن ممثل فرنسا ، ولسوء الحظ انه لم تتح له الفرصة لكي يشارك في المفاوضات التي أسفرت عن وضع الميثاق .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : سوف تستمع الجمعية الى تفسير الأصوات قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.748 and Corr. 1.) وسنتخذ قراراً حول هذا القرار ، وبعد ذلك سنستمع الى تعليقات التصويت ، وبالمثل سوف نبحث بنفس الطريقة مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.749 and Corr. 1 and 2.) .

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.748 and Corr. 1.) .

السيد جاندوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : لم يكن قصد وفد بلادي أن يتحدث

حول البند الذى تناقشه ، والذى بدأ يوم الجمعة الماضي ، والذى كان له أصداء ليس فقط في هذه الجمعية ولكن داخل وخارج الأمم المتحدة . ولذلك أود أن أبدي ملاحظة موجزة فيما يتعلق بموقفنا حول مشروع القرارات المعروضة على الجمعية .

دعوني أقول من البداية أننا نعتبر تبادل الآراء الذى تم والاهتمام الذى أشاره كعلامة صحية لحيوية هذه المنظمة قد اتسم كما نعلم جميعا بعدد كبير من المناقشات الهامة والآثار البعيدة المدى . لذلك فمن الملائم أن نستعرض وضع المنظمة في إطار بحث المنظمة .

ان هذه المناقشة قد تمت تحت عنوان " تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، وانماء التعاون بين جميع البلدان وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول " . وكنا نتوقع أن يعالج هذا الموضوع من جانب الدول الأعضاء بطرق مختلفة ؛ وكنا ، في الواقع ، سننقد فرصة ايضاحات هامة انالم نستمتع لهذا الموضوع .

وقد استمعنا بعناية لهذه المناقشة - وقد أدركنا الرغبة التي أعرب عنها الجميع لتمكين هذه المنظمة من أن تعالج بفاعلية القضايا العديدة التي تواجه المجتمع الدولي اليوم . وليس هنالك شك في أن القضايا والمشكلات قد ازدادت زيادة كبيرة خلال العقود الماضية منذ انشاء الأمم المتحدة . عهد شهد تغيرات عميقة . برزت قوات جديدة في العالم ودول تسعى إلى المشاركة على قدم المساواة في حل المشكلات ، وخاصة تلك التي تعنيهم ، وادخالها في العلاقات السلمية الدولية سوف يعود بفوائد كبيرة .

وعن هذا الموقف الجديد وعن احتياجاته فاننا بدأنا الآن حوارا ، لم يخل من اتهامات ، كما كنا نأمل ، منذ يوم الجمعة الماضي . ومع ذلك - وفي نظري - فان هناك سوء فهم حول مدى وطبيعة التطورات داخل الأمم المتحدة ، وكان من المهم أن نبدأ في هذا الحوار المفتوح والصريح ، كما أنه من المهم بالنسبة للمنظمة أن تنتظر التأييد ليس من قبل الحكومات فقط ، بل يجب أن تفهم وأن تقدر من جانب الشعوب في جميع أنحاء العالم .

ولا يقل أهمية أيضا - بالنسبة لهذه المنظمة - أن تجد التأييد من أولئك القائمين على انسياب المعلومات وفهمها ، والمساعدة على فهمها . فاننا كان هنالك علامات على بعض الضعف في تأييد الأمم المتحدة ، فيجب أن نعمل بسرعة على قلب هذا الاتجاه .

وفي الوقت نفسه ، فاننا ندرك أن الصعوبات التي ترتبط بأى عملية للتكليف وبخاصة اذا ما أثرت على مجريات الأحداث . وما يجب أن نقيه هو اهتمام كل دولة لكي تعمل هذه المنظمة كأداة فعالة للسلام بما يتيح لكل البلاد أن تتخذ اتجاهها ايجابيا نحو الأمم المتحدة .

لقد قيل الكثير في هذا الصدد عن دور الدول الصغيرة ، والدور العام الذي تلعبه الأمم المتحدة في حياة تلك الدول . وفي هذا كثير من الحقيقة ، ولكن كما أن الدول الصغيرة تحتاج الى الأمم المتحدة فان الأمم المتحدة تحتاج الى مساندة الدول الصغيرة ، وهذا ينطبق أيضا على الدول الكبيرة . فلا يمكن أن يكون هناك تنظيم عالمي بدون التعاون الكامل من جانب جميع الدول ، الصغيرة منها والكبيرة ، لأن نوع التعاون والتسامح الذي تتيحه الأمم المتحدة يفيد الدول الكبرى كما يفيد الدول الصغيرة . فما من قوة ، مهما كبرت ، تستطيع بمفردها أو بالتعاون مع دول أخرى ، أن تحل محل هذا البناء السفيري ألا وهو الأمم المتحدة .

فهذه المنظمة ، تدين بالفضل الى الارادة السياسية والابداع للذين أنشأوها وبخاصة في أصعب مراحل وجودها . ومع ذلك فان المنظمة ما كان يمكن أن تعيش في العالم الحاضر دون الحماس ، والديناميكية ، والولاء الجديد الذي يضاف اليها منذ أن بدأت تنمو في حجمها الحالي . ان عملنا لذلك يجب ، أن يوجه لتدعيم مصالح الجميع . ولا يجب أن نخرب الأمم المتحدة كمحفل لتنمية التعاون بين جميع الأمم ، فان الحاجة لزيادة المفاوضات والمشاورات قد تأكدت ، وعملية الأخذ والعطاء بين المواقف سوف تزداد تعقيدا .

وقد أثبتت أصول الميثاق ولائحة الاجراءات أنها مرنة بما يسمح بالاستجابة الى احتياجات المنظمة التي تجد نفسها في هذه المرحلة المتغيرة . وسوف تزداد السلطة الأدبية للقرارات التي ستتوصل اليها بعد مناقشة عادلة .

ان مشروعى القرارين اللذين سوف تصوت الجمعية عليهما يتعلقان بهذه الحاجة الى دعم الأمم المتحدة كوسيلة لتحقيق السلام والأمن العالميين وتنسيق أعمال وآراء الدول الأعضاء . ان الأمل الخالص لوفد بلادى أن هذه المناقشة لن تؤدى الى الفرقة بين الدول الأعضاء في الوقت الذى يتفقون فيه جميعا على الحاجة الملحة لزيادة التعاون وزيادة التفاهم المتبادل . لذلك ، فلا يجب أن نصف أنفسنا بأغليات أو بأقليات . والآن وبعد أن قاربنا من هدفنا في أن نكون منظمة عالمية التمثيل ، فلنحيي روح الميثاق الأصلية والتي تحاول خلق الوحدة عن طريق التنوع .

ففي جمعية فيها دول مستقلة وذات سيادة ، لن تكون هنالك أغليات دائمة أو أقليات دائمة ، ولكن يجب أن يكون هنالك تفاعل بين المصالح ، وأن يسفر هذا عن ميزانية لصالح الجميع . لذلك ، فان الانسجام بين وحدة الغرض يدخل في عالم مثالي ، ويمكن التوفيق بين المصالح عن طريق التفاهم المتبادل والتسامح . ونحن نأمل ، أن الموافقة على مشروعى القرارين سوف يكون عاملا يضيف الى جهودنا في هذا الاتجاه . وان النمسا آمنت ، وما زالت تؤمن بالأمم المتحدة ، وسوف تؤكد ايمانها هذا على مر السنين .

السيد سكالى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : سوف يصوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 . وهذا القرار يعكس آراء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حول دعم دور الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى ليرحب أيضا بمبادرة وفد النمسا ، الواردة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية . ويسرنا أن نعلن أن وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروع هذا القرار .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر الزملاء الذين تحدثوا منذ بدأت هذه المناقشة

يوم الجمعة الماضي . ولا أوافق على كل ما سمعته ، كما أن الآخرين يختلفون معي في بعض النقاط التي أيديتها .
ومما يبعث على التشجيع أن هذه المناقشة أخذت منعطفا بناء وأصبح حوارا ايجابيا فيه أفكار واعية . فانا استطعنا أن نحفظ بهذه الرغبة في الاستماع الى بعضنا البعض بعناية ، فـيمكننا التوصل الى اتفاق لصالح الشعوب في كل مكان .

السيد حسان (السودان) : سيؤيد وفدى مشروع القرار المضمن في الوثيقة A/L.748 والخاص بتعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، وانما قواعد التعاون الدولي . ينبع تأييدنا لهذا المشروع من ايماننا الراسخ بأن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتمثل فيها ارادة كل شعوب عالمنا ، وهي السبيل الأمثل والوحيد لتحقيق السلام ، والتعاون على أساس من العدل والمساواة واحترام القوانين الدولية ، من خلال المفاوضات الهادفة التي قد تأتلف فيها الوفود وتختلف ، مهتدية بمبادئ الميثاق وقوانين الاجراءات والرسوم التي درجنا عليها .

ورغم تأييدنا لهذا القرار ، الا أننا نؤمن بأن الأمم المتحدة لا يعززها ولا يزيد فعاليتها الا ايمان كل الدول الأعضاء بمبادئها وأهدافها ، واحترام قراراتها . واقتناع كل الدول بمبدأ هام ينص عليه الميثاق ، وهو المساواة الكاملة بين كل الدول الأعضاء ، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو ثرائها .

ومن المؤسف حقا، أن بداية المداولة حول تعزيز دور الأمم المتحدة قد تجاهلت الأغراض الأساسية التي حكمت ادراج البند قيد البحث ، فضلا عن أنها تجاوزت حدود المنطق والعرف الذي درجت عليه الغالبية العظمى من الوفود ، ذلك المنطق الذي تعارفنا عليه في المحافل الدولية ، وخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث تستوى الدول جميعها ، قويمها وضعيفها ، ينظم علاقاتها الاحترام المتبادل للسيادة القومية والرغبة الأكيدة في التعاون لخير الجميع . سيؤيد الرئيس ، نود أن نعبر بهذا عن أسفنا على أسلوب التهديد والمواجهة ، الذي اتسمت به بداية المداولة . كما نرفض الاشارة الى قرارات هذه الجمعية وهي ضمير العالم بأنها نتيجة الأغلبية ، لأغلبية عمياء وتصوير اجماع معظم شعوب العالم وكأنه نتاج تدبير مسبق او انسياق دون ادراك في طريق معارض لأهداف ومبادئ الميثاق . سيؤيد الرئيس ، ان مبادئ الميثاق واضحة ، وان قوانين الاجراءات بيينة ، وان مساواة الدول صغيرها وكبيرها أمر لا يقبل الجدل ، وان سيادة المبدأ الديمقراطي أمر لا رجوع فيه . اننا حينما نعلن تأييدنا التام للأمم المتحدة كنظام لا بديل له لتنظيم شؤون عالمنا على أساس من القانون ، فاننا نفعل ذلك وفق منطوق قانونها ، ولن تغير ذلك القانون الأفكار الخاطئة ، والجزع من التغييرات السياسية التي بدأت تجتاح عالم اليوم . ان تغليب

الحكمة والتسامي على الأفراض الوطنية الضيقة ، والاحتكام الى المبادئ الأساسية لميثاقنا ، هي وحدها التي ستحظى باحترامنا ، وهي الوسيلة الوحيدة للنهوض بالأمم المتحدة لتدعيم الأمن والسلام الدوليين . وقد شمل المشروع المقدم أمامنا تلك المبادئ ولهذا ، فنحن ندعمه .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى يود أن يشرح صوته حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 . سوف نؤيد هذا القرار وذلك لأن الفقرة (هـ) تطلب من الدول الأعضاء أن تولي مزيدا من الدراسة لأساليب ووسائل دعم دور الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها . ونعتقد أن هذه أهدافا هامة . ونعتقد أنها تتعلق في هذا المقام ، بما قيل حول هذا الموضوع في المناقشة الحالية .

والمناقشة نفسها ، في رأينا ، كانت مفيدة وبناءة . ومما تجدر ملاحظاته بالنسبة لوفدى أن معظم الذين قد تحدثوا حول هذا الموضوع قد اهتموا بالقضايا التي أثيرت في بداية المناقشة من جانب السيد ممثل الولايات المتحدة . ان الكلمة التي ألقاها بعد ظهر اليوم زميلنا السيد ممثل ايران ، كانت اذا جازلي أن أقول ، مثلا للطريقة التي يجب أن تنظر في هذه المنظمة الى نفسها . أعتذر لك ياسيدى الرئيس وللجمعية بأني كنت متغيبا منذ اليوم الأول من هذه المناقشة . ولسوء الحظ كان على أن أكون في لندن . ولكن على أية حال ، قرأت محضر جلسة ذلك اليوم واليوم لي الفرصة لكي أستمع الى عدد كبير من الكلمات التي ألقيت بالأمس واليوم .

هذا وقت ملائم لكي نجرى عملية جرد . وقد كانت دورة حيوية ويجب أن نسأل أنفسنا ما اذا كان النقد الموجه الى الأمم المتحدة له أى جدوى . وفي رأينا ، فهو مثالي أما انذار أن هنالك قلقا حقيقيا من جانب بعض الوفود حول مجرى الأحداث خلال هذه الدورة للجمعية العامة . ومن العبث أيضا ، أن ننكر هذه الحقيقة ، وأن هذا القلق يشعر به عدد من الدول ، بما في ذلك وفد بلادى ، وكانوا من بين الدول المؤسسة لهذه المنظمة والتي تسهم في تمويلها بطريقة رئيسية والاعراب عن هذا القلق . ودراسة هذه الشكوك علانية لا يضطر هذه للمنظمة ، بل على العكس فلا ينتج من مثل هذه المناقشة الا كل خير .

وفي أمريكا الشمالية وفي اوروپا ، كما هو الحال في بقية أنحاء العالم ، فان الناس تشعر بقلق حول مستقبلها ، ومستقبل المنظمة ، ومن بين المنظمات منظمة الأمم المتحدة نفسها . وقال

بعض المتحدثين أن المخاوف التي أعرب عنها وفد بلادى وآخرون يوم الجمعية ، لا ترقى الى حنين الى ظروف عالم ١٩٤٦ . ان الأمر ليس كذلك . ان التغيير أمر مرغوب فيه وعتمي . لا توجد أمة تستطيع أن تستفيد اذا راعت أن العالم اليوم يختلف اختلافا كبيرا عما كان عليه في الماضي . ولكن السؤال هو ما اذا كان هذا التغيير سوف يتحقق في المستقبل بطريقة متطورة منظمة أم أنه يمكن أن يحذف عن طريق الفرقة والمواجهة .

وفي ختام الدورة السادسة في نيسان / ابريل قلت ، أن الأمور لن تكون كما كانت ، ولا أريدها أن تكون كما كانت عليه . ولكن هناك خلافات أساسية اقتصادية وسياسية يجب أن تحل وسوف تحتاج الى مفاوضات تفصيلية قبل أن تحل . أنا وحكومتى ، الى جانب التغيير ، ونحن نفهم الدعوة الى اقامة نظام اقتصادى جديد ومعقبا بذلك من تغييرات سياسية . ولكن يجب أن يكون نظاما مبنيا على الحقائق وليس الوهم . ولكن اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد هو اقامة مجموعة من العلاقات الدولية الجديدة مبنية على الانصاف والمساواة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية . ونتفق عن طريق المفاوضات وحدها على القرارات التي تتجاهل الخلافات الكبيرة الموجودة ، أو التي تضع جانبا مصالح البلاد المتقدمة والتي يعتبر تعاونها ضروريا لتنفيذ هذه القرارات . وبالنسبة لنا ، فان مصالحنا الأساسية ومن الحق في أن نطلب أن تؤخذ مصالحنا في الاعتبار كما هو الحال بالنسبة لمصالح الآخرين والتي يمكن أن تكون مختلفة .

كذلك ، لا يمكن أن نبنى نظام اقتصادى عالمي جديد عن طريق اتفاق رأى يسعى الى فرض أغلبية خيالية غير قائمة .

ان الصديق والزميل راحال قال لنا بالأمس اننا يجب أن نؤمن بمنظمتنا وأتفق معه . لي ثقة في هذه المنظمة ، ولكن هذا مضى على تقدير عملي لما تستطيع أن تحققه وما لا تستطيع أن تحققه . ان منظمتنا ليست برلمانا ديموقراطيا توجد فيها أقلية أو أغلبية والتي يقبل فيه الأول رأى الأخير . فمثل هذه الجمعية وأتعدث عن خبرة كنت عضو برلمان في حزب الأغلبية وحزب الأقلية . ان الأقلية المعارضة تتطلع الى ان تصبح حكومة أغلبية . وهنا نستطيع أن نتقدم الى الأمام فقط عن طريق الحجة والمناقشة والتعاون والاتفاق الوسط والا فاننا لا نتقدم الى الامام .

بعد انكم يا سيدى الرئيس أود أن أكرر ما قاله ممثل المملكة المتحدة في هذه المناقشة في يوم الجمعة حول اجتماع حكومة بلادى باحترام الميثاق ، وذلك تم تفرقة واضحة بين الاجراء الغير دستورى الذى اعتمده الجمعية والاجراء الذى اتخذ بطريقة دستورية ، ونتيجته أن أمة أو أكثر قد لا ترضى عنه . ان الأول أكثر تدويرا من الثاني ، ويمكن أن نقول أن الاجراءات غير الدستورية لا تتوقف عن كونها غير دستورية لأن الجمعية تقوم ذلك . انني مازلت أؤمن بأننا اذا وضعنا الميثاق جانبا كلما بدت أحكامه غير ملائمة للأغلبية فيجب أن نرجع الى سلطة جهة أخرى . ان آراءنا في الأحداث الأخيرة بسيطة . نحن حريصون على بحث خلافاتنا علانية وبحرية وبأمانة وفي اطار الأمم المتحدة . ونحن نأخذ هذه المنظمة على محمل جد ونريد أن نراها تعمل أكثر من أى بلد ممثل هنا اليوم . بريطانيا باعتبارها من البلاد التجارية العالمية تحتاج الى شركة مع العالم مشاركة قائمة على العدالة وحسن النية وروح التسامح المتبادل . ان وفد بلادى يا سيدى الرئيس سوف يفعل كل ما يستطيع داخل الأمم المتحدة لكي يعقق ذلك .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا حول مشروع القرار A/L.748 and Corr.1 وقد استمعنا الآن الى أربع كلمات وهي تدخل جميعا في اطار مانسميه بتفسير التصويت وحيث أنه لم يعبر أحد من المتحدثين عن المعارضة بل على العكس أعربوا عن تأييدهم لمشروع القرار واضعين في الأذهان أن اليزدين اشتركيوا في تبني المشروع ، قد اعربوا عن تفضيلهم بالموافقة على هذا القرار باتفاق الرأى . وانني أود أن أسأل ما اذا كان هنالك أى اعتراض على اتباع هذا الاجراء . حيث أنه لا يوجد معارضة ، ان وفمشروع القرار A/L.748 and Corr.1 تم التصويت الموافقة عليه باتفاق الرأى .

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٢٨٢ (د-٢٩)) (

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : والآن نعطي الكلمة للممثلين الذين يريدون تفسير أصواتهم حول مشروع القرار . A/L.748 and Corr.1 and 2 .

السيد أفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : انني اذ أتحدث الآن عن مشروع القرار المقدم من استراليا ودول كثيرة أخرى فان وفدي يرى من الضروري أن يعلن ما يلي :

ان الاتحاد السوفياتي من الذين يؤمنون بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية وفي برنامج السلام الذي وافق عليه المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي يقال أن عدم اللجوء للقوة والتهديد بالقوة في تسوية النزاعات يجب أن يصبح القانون القائم في الحياة الدولية . وفي هذا الصدد فان الاتحاد السوفياتي وخصوصا في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد أدرج في جدول الأعمال بند عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومنع استخدام الاسلحة النووية بصفة دائمة . وفي هذا الصدد فان الجمعية العامة قد وافقت على القرار ٢٩٣٦ (د-٢٧) . وفي هذا الصدد فانه من المدهش جدا أن استراليا وبعض الدول المقدمة لمشروع القرار المطروح علينا اليوم قد امتنعت عن التصويت على هذا القرار رقم ٢٩٣٦ (د-٢٧) بل انها لم تر أنه من المناسب ذكره في المشروع المطروح علينا .

ان التسوية السلمية للنزاعات الدولية كما نعرف تماما وارد في ميثاق الأمم المتحدة . وأن الميثاق يخصص فصلا كاملا لهذه المسألة ، وهو الفصل السادس ، والجميع يفهم تماما أن من الواجبات الأولى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام الميثاق احتراما كاملا في هذا الصدد . ومع ذلك ، فان مشروع القرار المقدم من استراليا والبلدان الأخرى لا يرمي أبدا الى احترام نصوص الميثاق بل على العكس من ذلك فانه من المقرر في تشويه نصوص الميثاق في هذا الصدد ويصفه خاصة عدم السماح لمجلس الأمن بدراسة النزاعات الدولية وتسويتها . ومع ذلك فتلك وظائف مخصصة لمجلس الأمن وحده ، وعليه أن يقوم بها وحده .

هذا المفهوم ليس جديدا ، وقد استمعنا في دورات أخرى من الجمعية العامة لمحاولات مشابهة لتحويل نصوص الميثاق وتشويهها والتقليل من دور مجلس الأمن بحجة دراسة التسوية السلمية للنزاعات . وقد قام بتلك المحاولات أعد الوفود الغربية الأخرى وفي ذلك الوقت فان

الاتحاد السوفياتي والوفد السوفياتي قال ان الموقف غير المرضي الذي يسود العالم ليس ناجما عن أخطاء في الميثاق أو في نفوسه ، وقلنا أن المسألة تتعلق فقط بالسياسات التي تتبعها الدول الاستعمارية ، واتجاهها نحو العودة بالزمن الى الوراء بالضغط على حركات التحرير الوطنية وبتقديم المساعدة للنظم العنصرية .

وفي عام ١٩٦٥ ، فممثلين للدول الافريقية وهي غينيا وغانا وتنزانيا واثيوبيا قد اتخذت موقفا أيضا ضد دراسة هذا البند وذلك انطلاقا من مواقف متشابهة . وقد رفض هذا المشروع عند ذلك ودفن بطريقة نهائية .

الاشتراكية السوفياتية)

ولا يمكن أن نعتبر الموجودات التي نراها اليوم ، الا انها تسير في نفس هذا الاتجاه ،
وتقوم على نفس الأسس التي رفضت من أجلها المحاولات الاخرى . فالامر يتعلق مرة أخرى بتحويل
نظر الجمعية العامة ، من مسائل هامة للغاية ، وادخالها في طريق خاطيء ، وتعقيد المشكلات ،
وعدم احترام النصوص الواردة في الميثاق بالنسبة لتسوية المنازعات الدولية .

ان مشروع القرار المقدم من استراليا والدول الاخرى ، يشير شكوكا كثيرة أيضا بالنسبة
لضرورة التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، التي تفترض في المقام الأول المفاوضات بين الأطراف
المعنية بطريقة مباشرة . وذلك من السهل فهمه ، لأن أي تدخل في وقت غير مناسب ، لطرف
ثالث ، قد يعقد من الموقف ، وبالتالي لا يمكن قبوله الا في حالات الضرورة القصوى ، وبرضاء
الأطراف المعنية . ان ميثاق الأمم المتحدة كما نعرفه ، يقرر في المادة ٣٣ لجوء الأطراف المعنية
الى مثل هذه التسوية للمنازعات التي تختارها ، ولها أن تختار طرفا ثالثا .

ومع ذلك ، وعلى عكس ما ورد في الميثاق ، فان المشروع المطروح علينا من قبل استراليا ،
لا يضيف هذه الطريقة في التسوية ، الى جانب المفاوضات المباشرة ، بل وينشيء طريقة جديدة ،
وهي عبارة عن تدخل من طرف ثالث في المفاوضات القائمة بين الأطراف المعنية مباشرة . ففيما
يتعلق مثلا بمحكمة العدل الدولية ، فاننا نرى أن المشروع يقول أن رأى محكمة العدل الدولية
يجب أن يكون الزاميا ، وذلك لا يمكن قبوله ، لانه وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، فان ما تتوصل
اليه محكمة العدل الدولية ، لا يعد وأن يكون آراء استشارية .

واننا نتساءل لماذا أريد تحويل نصوص من الميثاق في مسألة بهذه الأهمية . ان هذه
الفكرة لا يمكن الا أن تمثل تهديدا للدول الصغيرة ، ومحاولة لان نفرض عليها رأيا من الخارج .
اننا مقتنعون أن هذا المفهوم ، وهذه الفكرة انما تنطوي على محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية
للدول ، وخصوصا الدول الصغيرة .

وأخيرا ، فان مشروع القرار هذا ، يشير أيضا نقطة نعترض عليها كثيرا لانه يقرر أن تحديد
الوقائع بالنسبة للقرارات السابقة ، وهي القرارات التي اتخذت في جو من العرب البادرة ، وفي
جو من الافكار المسبقة ، قد فرضت في تلك السنوات ، بما يسمى بالاجلبية الميكانيكية . وان الاتحاد
السوفياتي والدول الاشتراكية ، وكذلك دول أخرى ، قد صوتت ضد هذه القرارات التي اتخذت

الاشتراكية السوفياتية)

في ذلك الوقت . واننا نتساءل هنا لماذا نحاول اذن احياء تلك القرارات الميَّته التي اتخذت في جوّ الحرب الباردة ؟ ان ذلك يجرى مجرى معاكسا للجوّ الذي يسود المسرح الدولي الآن ، وبشير الدهشة ، ولا يمكن تبريره ، ولا يمكن بالتالي قبوله .

ونظرا للاعتبارات التي ذكرتها ، فان وفد الاتحاد السوفياتي سوف يصوت ضد مشروع القرار المقدم من استراليا والدول الاخرى ، وضد الفقرة الرابعة عند ما نصوت بالتفصيل ، لان هذا المشروع يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويهدف الى أن تعمل محل مجلس الأمن ، هيئة جديدة تم اختراعها هنا . ولانه يمثل أيضا تهديدا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة ، وثالثا ، فانه يهدف الى احياء القرارات غير المقبولة التي اتخذت أيام الحرب الباردة .

ان مشروعات القرارات التي هي من هذا النوع ، لا يمكن أبدا أن تعزز من دور الأمم المتحدة ، ولا يمكن كذلك أن تخدم التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، والتعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بل على العكس من ذلك ، فانها تؤدي الى اضعاف دور الأمم المتحدة ، والى التفرقة بين الدول الأعضاء .

السيد رامفول (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : عندما تحدثت أمام هذه الجمعية أمس ، قلت أن وفدي سوف يصوت ليؤيد مشروع القرارين المطروحين علينا . ومع ذلك ، وبعد أن استمعت الى ما قاله زميلي من الهند فانني أغير موقفي الآن ، وسوف امتنع عن التصويت على الفقرة العاملة الرابعة من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 اذا ما تم التصويت عليه بالتفصيل ، لانني لا افهم تماما كافة الآثار المترتبة على هذه الفقرة الرابعة .

اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأوضح الى أي مدى استمعت باهتمام الى ما قاله الآن زميلنا الموقر السيد دي جرينجود سفير فرنسا ، الذي تحدث بالحكمة التي اتسم بها دائما . وبالرغم من أنني لا أؤيد كل ملاحظاته ، فان السفير دي جرينجود قد بدر بعض أوجه سوء الفهم ، وأدخل جوا جديدا للمناقشة كنا نحتاجه .

وقد ترك حديث زميلنا السيد سكالبي من الولايات المتحدة ، انطبعا طيبا للغاية ، لدى وفدنا .

وقد استمعت كذلك الى ما قاله زميلنا الموقر السفير ريتشارد من المملكة المتحدة . وليس شمة شك لدى وفدنا ، بأننا مستعدون دائما للتفاوض كلما دعت الضرورة الى ذلك ، وأوكلما طالب ذلك ممثلو الدول ، سواء الكبرى منها أم الصغرى .

وقد تبادلنا الرأي بطريقة مفيدة وصحية للغاية ، وكانت المناقشة حول البند ٢٠ من جدول الأعمال ، بناءة للغاية في نظرنا . ولهذا ، فإني أريد أن أهنيء السفير سگالي الذي أشار هذه المناقشة . ونأمل انه سوف يكون هناك دائما مفاوضات ومشاورات أكثر من المواجهات .

السيد رحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان مشروع القرار رقم A/L.749 مقدم لنا تحت عنوان " التسوية السلمية للمنازعات الدولية " وهذا العنوان يعبر عن مبدأ نتمسك به بالطبع وتتمسك به بلاشك ، كل الدول الأعضاء في منظماتنا ، وكل الوفود الموجودة هنا ، وبصفة خاصة ، بعد المناقشة الطويلة التي استمعنا اليها والتي انتهت هذا المساء ، لحسن الحظ ، في جو من النوايا الطيبة ، وللتعاون بدلا من المواجهة . بيد أن قراءة نصوص مشروع القرار هذا ، في تفاصيلها ، تدعونا الى بعض التشكك ، فان الافكار والمفاهيم ، التي ينطوى عليها هذا المشروع ، والوسائل التي تشير اليها هذه الاحكام ، ليست جديدة ، بل قد تم اختبارها منذ نشأة منظماتنا ، بل وقبل ذلك ، وهذه التجربة ، تبرر في حد ذاتها ، الحذر الذي نريد أن نعرب عنه بصدق مثل هذه الاحكام .

وهذا الحذر نريد أن نظهره بصفة خاصة ، فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار هذا . وقد لا نفهم تماما كل المزايا التي يجدها مقدمو مشروع القرار في هذه الفقرة الرابعة ، وكذلك كل الفضائل التي يجدونها فيه ، الا انه من الواضح لنا هذا النقص الظاهر الذي ينطوى عليه ، لأن هذا الحكم من أحكام مشروع القرار ، لا يؤدي الا الى اعادة اعياء خلافات ونزاعات قديمة وهي نزاعات وخلافات قد تركت جروحا لم تلتئم تماما حتى الآن . وليس في صالح جماعتنا الدولية ، وجو التفهم الذي نريد أن نخلقه ، ان نعيد فتح تلك الجروح التي لم تلتئم بعد . ولذلك ، فاني سوف أنضم الى اقتراح صديقي سفير الهند الذي طلب أن يتم التصويت على هذه الفقرة الرابعة بطريقة منفصلة . وأريد أن أشير الى أن وفدي عند ذلك سوف يصوت على هذه الفقرة الرابعة ، وسوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بالرغم من أننا في مرحلة التصويت الآن ، الا ان ممثل استراليا يود في أن يقدم تعديلا بسيطا على نص الفقرة العاملة الرابعة من مشروع القرار السوارد في الوثيقة A/L.749 ان هذا التعديل هو تعديل بسيط . ان النص الانجليزي أمامي وما يطلب ممثل استراليا تعديله ، هما السطرين الأولين . النص الحالي يقول :

" يطلب الى الأمين العام أن يعدّ تقريراً مستكملاً بالتطورات المستجدة عن تنفيذ أحكام الميثاق ، والخاصة بتسوية المنازعات السلمية " .
 ووفد استراليا يود أن يستبدل عبارة " تنفيذ أحكام الميثاق " بعبارة " الأجهزة التي أنشئت بموجب الميثاق " . وطلى ذلك يقرأ السطران الأولان كما يلي :
 " يطلب الى الأمين العام ، أن يعدّ تقريراً مستكملاً بالتطورات المستجدة - وهنا التعديل - عن الأجهزة التي أنشئت بموجب الميثاق والخاصة بتسوية المنازعات الدولية " .
 وإذا التزمنا بلائحة الاجراءات ، فان هذا التعديل يكون غير قانوني ، ومن ناحية أخرى ، فان الرئيس ، لا يرى أى اعتراض على التزامنا بطلب ادخال هذا التعديل قبل التصويت ، ومع ذلك فانه مضطر الى أن أسأل عما اذا كان هنالك اعتراض فاذا كان هناك اعتراض لن يكون ممكناً اجراء التغيير . هل هنالك اعتراض ؟ لا يوجد اعتراض . وبذلك فقد عدّل النص كما تلوته عليكم .

ستشرع الجمعية الآن في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 وفقاً للتعديلاتين السابقين توزيعهما عليكم (A/L.749/Corr.1 and 2) ، والتعديل الشفهي الذي تلوته عليكم . لقد أبلغت بأن الوفد الذي طلب التصويت المنفصل على الفقرة العاشرة الرابعة قد سحب طلبه . أما والأمر كذلك ، فسوف نطرح مشروع القرار برمته ، مع التعديلات التي أشرت اليها منذ لحظة وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اندونيسيا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، بنما ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، جمهورية خمير ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، داهومي ، رواندا ، رومانيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السويد ، شيلي ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ،

فيجي ، قبرص ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، لاوس ، لبنان ،
لكسمبرغ ، ليبيريا ، ملاوي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ،
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هولندا ،
الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ،
تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
كوبا ، منغوليا ، هنغاريا .

المتنعون عن التصويت : اثيوبيا ، الامارات العربية المتحدة ، اوغندا ، ايسلندا ،
البحرين ، بنغلاديش ، ترينداد وتوباغو ، تشاد ، تونس ، جامايكا ،
الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
الجمهورية العربية الليبية ، زانير ، زامبيا ، السنغال ، السودان ،
سوريا ، الصومال ، العراق ، عمان ، غرينادا ، غيانا ، فرنسا ،
فولتا العليا ، الكونغو ، الكويت ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ،
الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغسلافيا .

اعتمد مشروع القرار كما عدل بأغلبية ٦٨ صوتا ضد ١٠ ، وامتناع ٣٥ عن التصويت

(قرار ٣٢٨٣ (د-٢٩))

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سأدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في أن يمارسوا حقهم في الرد . ان أعضاء الجمعية العامة سوف يذكرون بأنه طبقا للقرار المتخذ في الجلسة العامة رقم ٢٢٣٦ ، فان ممارسة حق الرد قد حددت بمدة ١٠ دقائق فقط .

السيد فون فيشمار (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد ذكر اسم وفد بلادى مارا وتكرارا في المناقشة . لذلك أود أن أوضح نقاطا قليلة . وفي البداية ، أعبّر عن الامتنان لأن البند ال ٢ الذي كنا نبعثه لقي اهتماما كبيرا ، وبصفة خاصة لأن عدد الوفود التي شاركت في المناقشة ، زادت بنسبة كبيرة منذ يوم الجمعة ، ومن حسن الحظ أننا شهدنا بعد ظهر اليوم اتجاهها نرحب به لايجاد أرضية مشتركة . انني مقتنع بأن هذه المناقشة المستفيضة الشاملة حول هذا الموضوع ، سوف تساعدنا على ايجاد نظرات عميقة لايجاد وسائل جديدة لدعم دور الأمم المتحدة بما يعود بالنفع على جميع أعضائها . ومثل وفد المملكة المتحدة ، أود أن أشير الى المناقشة العادلة التي جرت اليوم ، من قبل ممثل ايران السفير هوفيدا .

وحيثما أقول ذلك ، أود أن اشير الى كلمة وزير خارجية بلادى ، السيد جينشر . بالأسس ، في ١١ كانون الأول / ديسمبر ، وأمام البوندستاغ ، حينما أعلن أن حكومة المانيا الاتحادية ، قد أخذت زمام المبادرة في موضوع المحافظة على أهمية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل ، وأقترح على وزراء خارجية البلاد التسع في المجموعة الأوروبية أن تبحث هذه المشكلة ، وتعطيها الأولوية في اجتماعها القادم .

ان هذا الاهتمام الايجابي ، من جانب حكومة بلادى ، في عمل منظماتنا ودورها ، مبني على الايمان بأن الأمم المتحدة ، لا يمكن أن تتطور الا اذا لقيت التأييد من تضامن أعضائها ، وعزمهم على التعاون ، وهذا التطور يجب أن يحدث في اطار الميثاق السليم ، والذي يمكن أن يتكيف . وفي رأينا ، من الحيوى ، أن لائحة الاجراءات يجب أن تعالج بروح من الانصاف والتنازلات . وبهذه الطريقة يمكن أن نصل الى القرارات التي يمكن أن تستوعب أقصى قدر ممكن من الاهتمامات . مثل هذه القرارات تكون واقعية ، لأنها مقبولة ، وبالتالي يمكن تطبيقها . ان روح التضامن العالمي منصوص عليها في الميثاق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات ، واحترام القانون . ان التسوية السلمية للمنازعات وسيادة القانون ، هي في رأينا ، أمر لازم لاغنى عنه لعناية الضعيف ماديا ، ضد احتمالات سوء الاستخدام من جانب الأقوى . ان النقطة هي التعاون وليس المواجهة .

المانيا الاتحادية)

ان وفدا قد عَقب على بعض الملاحظات التي أبدتها وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في كلمته حول البند ٢٠ . وبذلك تجاهل الاطار العام لاشتراكتنا في المناقشة ، ولم نتخذ موقفا من المناورات نفسها . وحتى نتجنب سوء التفاهم ، فان وفد بلادى يود أن يقرر الآتي : لقد أشرنا الى الأهمية القصوى لمنع استخدام القوة ، والتهديد بها ، في تسوية المنازعات ، والطابع الالزامي لذلك في ميثاق الأمم المتحدة . ووفقا لمبادرة رومانيا ، وبمعنى دعم دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلام ، طلبنا تنفيذ ذلك ، حول قضية المانيا ، وهي مذكرة في اتفاقية ايلول /سبتمبر ١٩٧٢ ، بين الدولتين في المانيا . وأوضحنا كذلك أهمية التنفيذ العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير ، وكذلك حقوق الانسان فرادى وجماعات ، كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وتنفيذها أمر ضرورى وحيوى ، لدعم المنظمة وتشجيع التنسيق بها . ان دخول دولتي المانيا في الأمم المتحدة دفعة واحدة ، كان يهدف الى تحسين الهيكل العالمي للأمم المتحدة وبذلك يتدعم دورها . وكما كان يهدف الى الاسهام اسهاما محمدا بسياسة الوفاق في اوربا ، وبذلك يمكن المساعدة على القضاء على الأسباب السياسية للتوتر وسباق التسلح الذى يفقر ميزانية الدول التي يمكن أن تستمر في تحقيق العدالة بين الشعوب . وفي وقت انضمام الدولتين الالمانيتين الى الأمم المتحدة ، فان تقسيم المانيا هو ضد ارادة الشعب الالمانى . ان القضاء على تقسيم المانيا مازال منصوبا عليه أيضا في دستور الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وقد أشار أيضا ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء . ان من الأهداف والمبادئ الأخرى للميثاق التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار أيضا في هذا الاطار . وهذا يصدق على حقوق ومسؤوليات الدول الكبرى الأربعة فيما يتعلق بالمانيا ككل وبرلين .

وعلاوة على ذلك ، فان الموقف الخاص في المانيا ، اعترف به في اعلان الدول الأربعة في حالة ادخال الدولتين في الأمم المتحدة . وهو اعلان أخطر به السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٦ من حزيران /يونيه ١٩٧٣ . ان وزير خارجية بلادى السيد شيلر وخلفه السيد جينشر ، وكذلك أعضاء البرلمان ومنهم السيد مرتزركزوا في هذا المحفل على أن هدف جمهورية المانيا الاتحادية يتمشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، أى العمل من أجل ايجاد حالة من السلام في اوربا ، ولكي تستطيع الأمة أن تستعيد وحدتها عن طريق تقرير المصير . وحتى نتجنب أى سوء فهم ، فاننا أرسلنا بهذا الرأى الى الدول الأربعة في خطاب مؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٢ .

ولقد ذكرنا أن المعاهدة ، في اطار المناقشة حول البند ٢ . لأنه يوضح في اطار المشل الفريد في المانيا ، نبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، باعتباره أمر لا غنى عنه لدعم دور الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالاشارة الى الكه ندر سولزنييتسن ، نود أن نسألکم أن تقرأوا بأنفسکم الفقرات التي قالها ممثل جمهورية المانيا الاتحادية وكذلك الكلمة التي كتبها الكاتب نفسه ، حينما حصل على جائزة نوبل في الآداب ، وأعتقد أن ذلك سيزيل كل سوء تفاهم . ان وفد جمهورية المانيا الاتحادية يطلب من الوفود الأخرى أن تضع في أذهانها الصلة بين الموضوعين ، دعم دور الأمم المتحدة ودعم التصديق والثقة بها وأثق أن وفودا أخرى تريد ان تؤكّد هذا وقد شجعتهم المبادرة القيمة لكل من رومانيا واستراليا .

السيد هانسل (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : لا أريد أن أدخل في جدال مع ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ، بالنسبة لمسألة ليست مدرجة في جدول الأعمال ، ولا تدخل في نطاق مناقشاتنا . ولكن لقد تم الحديث الآن عن مصالح الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وانني مضطر أن أفسر مرة أخرى سياسة حكومتي ، حكومة الدولة الاشتراكية ، فيما يتعلق بزميلنا الضربي ، والذي يمثل حكومة رأسمالية .

فيما يتعلق بالمسألة القومية على الاراضي الالمانية ، فقد سوى التاريخ نفسه هذه المسألة . ان شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الذي كانت له حرية تقرير مصيره ، قد اختار الهيكل

الاشتراكي ، وعلى الارض الالمانية الآن ، هناك أيضا جمهورية المانيا الاتحادية ، وكذلك الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي هي دولة اشتراكية . وبين الدول الرأسمالية والاشتراكية ، يمكن أن تقوم فقط علاقات التعايش السلمي وهي المبادئ المعروفة تماما .

وقد أبرمنا مع جمهورية المانيا الاتحادية اتفاقا يلزم الطرفين باحترام مبادئ وحقوق مستوحاه من ميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مبدأ المساواة في السيادة بكافة الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

اننا نغز دائما مبادئ التعايش السلمي ، ونريد أن ننمي علاقاتنا مع جمهورية المانيا الاتحادية ، وان حكومتنا قد توجهت أخيرا الى حكومة المانيا الاتحادية ببعض الاقتراحات لاعادة العلاقات الى وضعها الطبيعي بين البلدين . ويحدونا الأمل أن الطرف الآخر سوف يحترم أيضا نصوص الاتفاق المبرم بين دولتي المانيا بالنسبة للعلاقات المتبادلة .

وانني أختتم هذا الحديث بأن أنبهه بأن أمن اوروبا والأمن الدولي ، لا يخدمان أبدا ، اذا ما اردنا تغيير خريطة اوروبا .

رفعت الجلسة في الساعة ٢٠ / ٢١